علي بن إبراهيم النَّملة

العمل الاجتماعي والخيري

التنظيم - التحديات - المواجهة





بيسان



العَمَلُ الاجتِمَاعِيّ والخَيْرِيّ

التنظيمُ ـ التَّحدِّيَاتُ ـ المُوَاجَهَةُ



ح علي بن إبراهيم النملة، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النملة، علي إبراهيم
العمل الاجتماعي والخيريّ: التنظيم ـ التحدّيات ـ المواجهة./علي إبراهيم النملة. ـ ط٢. ـ الرياض، ١٤٣٤هـ
٢٨٠ص؛ ٢١,٥ × ١٤,٥سم
ردمك: ١ ـ ٣١٣٤ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ الخدمة الاجتماعية ـ دول مجلس التعاون الخليجي أ. العنوان
ديوي ٣٦١،٩٥٣٠٠١ ١٤٣٤/٨٩٤٩

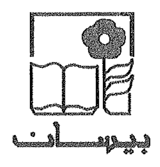
رقم الإيداع: ١٤٣٤/٨٩٤٩
ردمك: ١ ـ ٣١٣٤ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨



علي بن إبراهيم النَّملة

العَمَلُ الاجتِمَاعِيّ والخَيْرِيّ

التنظيمُ ـ التَّحدِّيَاتُ ـ المُوَاجَهَةُ







● اسـم الكتـاب: العَمَلُ الاجتِماعِيّ والخَيْرِيّ (التنظيمُ ـ التَّحدِّياتُ ـ المُوَاجَهَةُ)
● المــــؤلــف: عَلِيُّ بنِ إبراهيمَ النَّملَةِ
● الطبعة الثانية: آب (أغسطس) 2014م
● ISBN 978 - 614 - 417 - 994 - 9

● الناشـر: بيسـان للنشـر والتوزيـع
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 00961 1 351291
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com



بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو محمد علي بن حزم الظاهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «وفرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد أنْ يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إنْ لم تقم الزكوات بهم، ولا فَيءُ سائرِ أموالِ المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بُدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنُّهم من المطر، والصيف والشمس وعيون المارَّة».[1]

(١) نقلاً عن: عبدالسلام الخرشي. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة. ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ـ ص ٦. والنص من المحلّى.





التمهيد

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد بن عبدالله عبدالله ورسوله وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد،

فهذه وقفات حول العمل الاجتماعي والخيري، كانت في أصلها محاضرات عدّة داخل المنطقة العربية الخليجية وخارجها، رأيتُ أنها تستحقُّ الجمع بين دفَّتي كتاب، فعمدتُ إلى تحريرها وإعادة صياغتها والإضافة عليها والحرص على توثيقها بأعمال علمية تخصُّصية، تُضفي عليها قدْرًا من العلمية الأكاديمية - إنْ استطاعت إلى ذلك سبيلاً - فتُخرجها من دائرة الانطباعات والرؤى غير المؤصَّلة، وتقرِّبها إلى الطرح العلمي الموضوعي، من دون أنْ تغفل الجانب التطبيقي.

مع التوكيد على أنَّ «أدبيات» العمل الخيري تزداد بصورة ملحوظة، ما يدلُّ على تحقيق الدعوة التي يتبنَّاها الباحث منذ أمد بعيد إلى بناء العراقة في العمل الاجتماعي الخيري، من خلال مأسسته وتقنينه ووضع آليات فنية وعلمية لممارسته. وتحفل المواقع الإلكترونية كذلك بعدد كثير من الإسهامات العلمية الموثَّقة

التي تعالج التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي الخيري وطرق السيطرة عليها.

وقد سمَّيتُ هذا الكتاب - في طبعته الثانية - العمل الاجتماعي والخيري: التنظيم - التحدِّيات - المواجهة. وكانت الطبعة الأولى قد صدرت سنة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م بعنوان: العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم - التحدِّيات - المواجهة، في ٣١١ صفحة، فرأيت أنْ احذف عبارة «في منطقة الخليج العربية» تعميمًا للفائدة، وعدم قصر مناقشات الكتاب على بيئة الخليج العربية.

وعنيت بالتنظيم البُعدين الإداري والنظامي أو القانوني. وحيث إنه يُعبَّر بمصطلح النظام بديلاً لمصطلح القانون في المملكة العربية السعودية فقد كثُرت عندي هذه المزاوجة؛ منعًا لحصول لبس لدى المتلقِّي في المصطلح، والمعنى واحد.

وسيجد القارئ أنني أكَّدت أكثر من مرَّة على البُعد السيادي للدولة في التعامُل مع العمل الاجتماعي عمومًا والعمل الخيري خصوصًا؛ لاقتناعي بضرورة هذا البُعد في حماية العمل الاجتماعي والحماية منه، على اعتبار أنه قد يكون مجالاً للاندساس والاختراق الذي قد يُفسد الهدف الأسمى منه، ويحيله إلى حال غير مقبولة من الأطراف التي يُراد منها تنميته وتعزيز مكانته في خدمة المجتمع، ومن ثَمَّ يتأثَّر المستفيد سلبًا من ذلك.

وتبع ذلك البعد التطبيقي للعمل الاجتماعي بما فيه العمل الخيري، من حيث التنميةُ الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في جوانب التطوُّع والوقف على العمل الاجتماعي الحكومي والخيري والمسؤولية الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في دور الإصلاح.

وقصدتُ بالتحدِّيات تلك، الصعوبات التي تواجه العمل الاجتماعي الخيري. وقد قسَّمتها إلى قسمين رئيسين؛ القسم الأول التحدِّيات الداخلة في العمل الخيري نفسه، والقسم الثاني التحدِّيات الخارجة عن العمل الخيري في ضوء الحملة الغربية على العمل الخيري الإنساني الإسلامي من جهات خارجية، اتَّضحت بقوَّة بعد أحداث يوم الثلاثاء ٢٢/٦/١٤٢٢هـ الموافق ١١/٩/٢٠٠١م. من دون إغفال أثر الإعلام بأنواعه في الارتقاء بالعمل الاجتماعي أو التركيز على جوانب التقصير فيه إلى درجة تشويه الجهود القائمة، ما يولِّد قدرًا من الإحباط لبعض العاملين في هذا المجال. وربَّما يُعدُّ هذا البُعد الإعلامي من صميم التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي الحكومي والأهلي.

هذا بالإضافة إلى أنَّ المعالجة هنا قد تعرَّضت للتحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي ومنه الخيري، في الوقفات التي لم تكن قد جاءت بالنصِّ على التحدِّيات، إذ إنَّ العمل الاجتماعي الخيري يتعرَّض عالميًّا لتحدِّيات مختلفة، تستدعي قدرًا عاليًا من المواجهة. وكلَّما توجَّه العالم إلى دعاوى التجارة العالمية أو

العولمة كان هذا على حساب العمل الاجتماعي الحكومي منه، والأهليّ والخيري.

ولقد انتشر هاجس التحدِّيات في جميع الفصول تقريبًا، لا سيَّما أني اعتبرت البُعد الإداري والتنظيمي من التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي، لا لذاتها ولكن لعدم الارتياح لها من بعض من يريدون الانطلاق في العمل الاجتماعي الخيري، ويرون أنه لا يحتمل التنظيم الإداري والقانوني الضابط له إلى حدِّ التقييد البيروقراطي أحيانًا. وهذا انطباع يسيء إلى العمل الاجتماعي والخيري ولا يُحسن إليه.

أمَّا المواجهة فقد كانت كذلك هي المحكَّ لهذه الوقفات في أبعادها الإدارية والاجتماعية والإعلامية، فلا يكاد يخلو فصلٌ من التعريج على المواجهة، كلُّ فصل في مجاله. إلا أنها قد تركَّزت على الفصل الثالث من القسم الثاني بوضوح يستدعيه موضوع الفقر، على اعتبار أنَّ المواجهة هي المقصد الرئيس للعمل الاجتماعي؛ الحكومي منه والأهلي والخيري. وقد كوَّنت المواجهة القسم الثاني من الكتاب، وإنْ كانت هناك إشارات للمواجهة جاءت أيضًا ضمن قسم التحدِّيات، فلم يكُ ممكناً فصلُها عنها.

ويأتي هذا الفصل الثالث في الباب الثاني إعادةً لطبعة أولى للمواجهة، اشتركت فيها مع أخي العزيز الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الصغيِّر، أستاذ الاجتماع بجامعة الملك سعود وعضو الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في المملكة العربية السعودية



سابقًا، طبعته المجلَّة العربية الصادرة في الرياض بالمملكة العربية السعودية في كتيبها الشهري،[1] ولا يزال نصيبه الأوفر في هذا القسم محفوظًا. واستأذنت منه لتضمين المواجهة في هذا الكتاب، فأذن لي مشكورًا.

ومع أني سعيتُ إلى توثيق المعلومات والاقتباسات الواردة في هذا العمل، إلا أنني لا أدَّعي أنه عملٌ علميٌّ أكاديمي خالص؛ لافتقاره إلى البُعد التخصُّصي الأكاديمي لكاتبه، إلا ما كان منه في القسم الثاني الذي شاركت فيه الزميل الأستاذ الدكتور الصغيِّر، إذ إنِّي اشعر أنَّ موضوعَه خضع لمعالجة علمية بانَ فيها التخصُّص من طرف المؤلِّف المشارك، لا من طرف هذا المؤلِّف. وقد رأيت من المناسب تكرار بعض النصوص والاقتباسات في عدد من الفصول التي ظهر لي مناسبة ذكرها أكثر من مرَّة.

ويبقى القسم الأوَّل مناقشاتٍ مبنيةً على المشاهدة والممارسة العملية التي تهيَّأت لي أثناء إسهامي بهذا القطاع منذ سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م أثناء عملي في عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض متطوِّعًا، وأثناء دراستي في الولايات المتَّحدة الأميركية بالعمل بمكتبة القسم متطوِّعًا، ثم بالمشاركات في العمل الخيري الإسلامي. وتأكَّدت الخدمة بشكل مباشر مع سنة

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة وصالح بن محمد الصغيِّر، مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م- ٣٨ ص-. (سلسلة كتيِّب المجلَّة العربية؛ ٩٠).



١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م - ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م عندما عملت في قطاع الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية لما يقرُب من ستِّ سنوات، ثم تواصلت العلاقة مع العمل الاجتماعي - بصورة غير رسمية - بالمحاضرات والاستشارات والمشاركات في ورش العمل والندوات والمؤتمرات والمحاضرات، وما إلى ذلك من وجوه النشاط التوعوي الاجتماعي الخيري.

يأتي هذا العمل مصاحبًا لعمل آخر ذي عناية بالقوى العاملة في منطقة الخليج العربية وتهيئتها في ضوء هبوب ريح العولمة، سمَّيته **وتهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة**،(١) وأتى هذان العملان تلبيةً لدعوات لي تكرَّرت مطالبةً بتسجيل هذه التجربة التي مررتُ بها في الشأنين الاجتماعي والعمَّالي، فكان لها تأثير قويٌّ عليَّ، وأرجو أنْ كان لي تأثيرٌ ما عليها، ما يدعوني إلى التوكيد على تسجيل التجارُب التي مرَّ بها زملاء وزميلات، أفنوا حياتهم في العمل الاجتماعي، واكتسبوا خبرات عملية تطبيقية "تكنوقراطية" تستحق التسجيل؛ للإفادة منها على مختلف الصعُد، على غرار ما قام به الزميل عبدالله بن أحمد بالعمش في تسجيل تجاربه الشخصية في ميدان الخدمة الاجتماعية.(٢)

أرجو أنْ أكونَ قد وفِّقت في وضع هذه الرؤى بين يدي القارئ

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة**، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٢٨ ص.

(٢) انظر: عبدالله بن أحمد بن عمر بالعمش، **تجارب شخصية في ميدان الخدمة الاجتماعية**، مكَّة المكرَّمة: المؤلِّف، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٢١٤ ص.

المستفيد، كما أرجو أنْ تكونَ فيها فائدة تخدم العمل الاجتماعي بقطاعاته الثلاثة: الحكومي والأهلي والخيري. وأرجو كذلك من المتخصِّصين في الشأن الاجتماعي من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية ألا ينظروا إلى هذه الوقفات نظرة أكاديمية بحتة، فهي ليست كذلك. وسأكون سعيدًا أذا ما أهدى إليَّ رهطٌ منهم رؤاهم وملحوظاتهم التي سيكون لها - بإذن الله تعالى - أثرٌ على تطوير هذا العمل، إذا ما تيسَّر له - بحول الله تعالى - القبول المفضي إلى التطوير في المفهومات وفي آلية الطرح.

وأتقدَّم بجزيل الشكر والامتنان لكلٍّ من كان سببًا في إظهار هذا الكتاب، ولكلٍّ من كانت له يدٌ في تحرير وقفاته وتصويبها وإخراجها بهذه الصورة التي ظهرت بها، من دون إغفال ما اعتراها من نقص وتقصير لا بُدَّ منه في جهود البشر. وكان الله في عون الجميع.

علي بن إبراهيم الحمد النملة

الرياض 1435هـ/ 2014م







الباب الأوّل

الإدارة والتنظيم





الفصل الأول

تنمية المجتمع: الضبط الإداري للعمل الاجتماعي[1]

التمهيد

- لأغراض إجرائية، يُقصد بالعمل الاجتماعي، ذلك الأداء المناط بكيانات إدارية، حكومية كانت أم غير حكومية، تعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي (وزارات الشؤون الاجتماعية، والجهات الأخرى الحكومية وغير الحكومية التي تقدِّم خدمات اجتماعية). ومن المهمِّ هنا التوكيد أنَّ العمل الاجتماعي هو في محصِّلته النهائية عملٌ خيري، بالمفهوم الشامل للعمل الخيري، حتى وإنْ تعدَّدت أهدافه وتنوَّعت وظائفه.
- المراد بالرفاه الاجتماعي؛ تحقيق الوفاق والوئام الاجتماعي،[2]

(١) ألقيت هذه الورقة في مناسبات عدَّة، منها محاضرة في كلية اليمامة بالرياض، ومركز صالح بن صالح الاجتماعي في عنيزة بالقصيم، الأربعاء ٢٣/٣/١٤٢٨هـ ـ ١١/٤/٢٠٠٧م، ومؤسَّسة اليوم الصحفية بالمنطقة الشرقية ولجنة أصدقاء المرضى في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الأحد ٤/٦/١٤٢٩هـ ـ ٨/٦/٢٠٠٨م.

(٢) انظر: إبراهيم مصطفى وآخرين، **المعجم الوسيط** - إستانبول: دار الدعوة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٣٦٣، مادَّة رفه: (الرفاه) يُقال للمتزوِّج: بالرفاه والبنين: بالوفاق والوئام.



من خلال تحقيق متطلَّبات المجتمع الأساسية والضرورية،[1] ولا يُلبس هذا الإطلاق مع مفهوم الترفيه الاجتماعي الذي يأتي تبعًا. ويتحقَّق الرفاه الاجتماعي بمدِّ الخدمات الاجتماعية إلى كلِّ فئات المواطنين المحتاجين إلى الخدمات، على اعتبار أنَّ كلَّ فرد في المجتمع بحاجة إلى خدمة اجتماعية تتناسب ومتطلَّباته.

- ولا يكاد يوجد مواطن لا يحتاج إلى نوعٍ ما من الخدمات الاجتماعية، سواءٌ تلك الخدمات الموجَّهة إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصَّة، كالأيتام والمعوْقين والمسنِّين والمعوزين، وهو ما يدخل في مفهوم الرعاية الاجتماعية، أم كانت تلك الخدمات الموجَّهة إلى بقية أفراد المجتمع المحتاجين لها، المتمثِّلة في خدمات التنمية الاجتماعية، وسيأتي تفصيل لتلك الخدمات.

- لا يقتصر العمل الاجتماعي، بمفهومه الشمولي، على جهة رسمية أو غير رسمية (وزارات الشؤون الاجتماعية، مثلاً).

---

(١) سمَّاه معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية: بالرفاهية الاجتماعية. وعرَّفها بأنها: «نسقٌ منظَّمٌ من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يرمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحَّة، كما يهدُف إلى قيام علاقات اجتماعية سويَّة بين الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتَّفق وحاجات المجتمع». انظر: أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية: إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي، القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٢٤٩.

ويمكن القول بأنَّ أيَّ عمل يعود نفعه على المجتمع فردًا وجماعة هو عمل اجتماعي، وأيُّ عمل آخر يسعى إلى تحقيق هذا النفع فإنما هو داخلٌ في مفهوم الوسائل المسخَّرة، بما في ذلك إدارة العمل الاجتماعي.

- من هذا المنطلق لا يُستغرب أنْ تكون الرعاية الصحيَّة والنفسية والتربوية والترفيهية من رياضات وأعمال فنِّية مؤصَّلة داخلةً في المفهوم الشمولي للعمل الاجتماعي.

إدارة العمل الاجتماعي:

- التعريف التقليدي السريع للإدارة هو اتِّخاذ جميع الإجراءات والتدابير المشروعة في سبيل تحقيق الأهداف. ويعني هذا وجود فعل أو أداء أو ممارسة تحتاج إلى ضبط بالإدارة، ولهذا الفعل أهدافٌ ينبغي بسطها ووضوحها سعيًا إلى تحقيقها. وللأهداف تدبيرات وإجراءات تكفُل تحقيقها. ولا بُدَّ من التوكيد أنَّ الإدارة في أصلها وسيلة لا غاية.[1]

- العناصر الرئيسة للإدارة التقليدية خمسة (٥) عناصر هي:

  - التخطيط،
  - والتنظيم،

---

(١) انظر: محمد مهنأ العلي، الوجيز في الإدارة العامَّة، جدة: الدار السعودية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ٢٦٣ ص.



- والتوظيف،
- والميزانية،
- والمراقبة. وستحاول هذه الوقفة تطويع هذه العناصر الخمسة الرئيسة لإدارة العمل الاجتماعي.

- للإدارة التقليدية مبادئ تقودها إلى تحقيق الأهداف، أوصلها أهل الاختصاص إلى سبعة عشر (١٧) مبدأً. تذكر هنا إجمالاً:

١ ـ تقسيم العمل،

٢ ـ السلطة والمسؤولية،

٣ ـ السلوك الوظيفي السليم،

٤ ـ وحدة الأمر الإداري،

٥ ـ وحدة الإدارة للهدف الواحد،

٦ ـ إخضاع المصالح الفردية للصالح العام،

٧ ـ كفاية المرتَّبات والمكافآت،

٨ ـ المركزية،

٩ ـ التسلسل الإداري،

١٠ ـ نطاق الضبط الإداري ومداه،

١١ ـ التوزيع حسب الأقسام المتجانسة،

١٢ ـ خطوط السلطة والتشاور،

١٣ ـ كفاءة العمليات وتنظيمها،



١٤ ـ العدالة في المعاملة،

١٥ ـ استقرار الموظفين (العاملين)،

١٦ ـ المبادرة،

١٧ ـ روح الفريق.

- لا بُدَّ أن يخضع العمل الاجتماعي إلى الإدارة، مثله مثل أي أداء يسعى إلى تحقيق أهداف، سواء أكانت هذه الإدارة تقليديةً أم حديثة (غير شمولية) بحسب طبيعة الأداء المراد القيام به.

- يعني هذا أنَّ إدارة العمل الاجتماعي لا تخرج عن كونها وسيلةً لتحقيق الرفاه الاجتماعي، ومتى ما اتُّخذت الإدارة غايةً لذاتها كان هذا على حساب فاعلية العمل الاجتماعي. وهذا مما ينبغي التوكيد عليه والتذكير به دائمًا؛ لما لوحظ من طغيان الضخِّ الإداري في بعض المواقف، التي لم تعُد تأخذ طابع السلوك الشخصي، بل إنه أضحى نمطًا يقوم على حساب تقديم الخدمات الاجتماعية.

- طبيعة العمل الاجتماعي تُحتِّم نظرة إدارية حديثة وغير تقليدية (غير شمولية). ودون إغفال المفهوم الإداري من أنَّ المسؤوليات لا تفوَّض، وإنما القابلة للتفويض هي الصلاحيات التي تُمنح وتُحجب، تقوم إدارة العمل الاجتماعي على توخِّي المرونة والإكثار من التفويض ومنح الصلاحيات، من دون تسيُّب في إدارة جزئيات العمل الاجتماعي.





- وإذا كانت المركزية مطلوبة في بعض الأعمال فإنها في إدارة العمل الاجتماعي تحدُّ من الإبداع والمبادرة في تقديم الخدمات وتقيِّد الفنيِّين من العاملين بكثرة الإجراءات والنماذج، ومن ثمَّ يتأثَّر العمل الاجتماعي عند تطبيق المركزية في الإدارة الاجتماعية.

- يحتِّم هذا أنْ تُراعي ضوابطُ الدولة الإدارية في مجالات التوظيف المستهدَفين، فتضع لكلٍّ فئة مستهدَفة ما يناسبها من حيث الضوابطُ الإدارية وشروط التوظيف والتوصيف الوظيفي وانتقاء الموظَّفين والموظَّفات المنتظر عملُهم في المجال الاجتماعي، وبوجه خاصٍّ في مجالات الرعاية الاجتماعية، من دون إغفال القدرات الذاتية على أداء هذا العمل.

- ولا يتصوَّر أنْ تكون الضوابط الإدارية متساويةً في إدارة الدولة؛ إذ إنَّ طبيعة العمل المراد أداؤه تحتِّم طبيعة التأهيل.

- لذلك فإنه يلزم أنْ يكون للعمل الاجتماعي ضوابط إدارية عامَّة وأخرى خاصَّة به، يُشارك في وضعها متخصِّصون في المجال الاجتماعي من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وإقحام المعنيين في مجالات التربية وعلم النفس، فليس كلُّ موظَّف أو موظَّفة مؤهَّلاً للمتطلَّبات الرئيسة للوظيفة العامة، وتنطبق عليه ضوابط التوظيف العامة، يكون مؤهَّلاً للقيام بالعمل الاجتماعي في مجالات الرعاية أو التنمية الاجتماعية.

- هناك فلسفة إدارية مفادُها أنْ يسيِّر العملُ القائمين عليه، أو أنْ



يسيِّره القائمون عليه. بمعنى أنْ يقتصر القائمون على العمل على الحدِّ الأدنى من الأداء من دون ترك المجال للثغرات أنْ تؤثِّر على الأداء، فهذه المدرسة الإدارية هي التي تسيِّر العمل، وتملك أنْ توقفه في أيِّ وقت. ويتَّضح هذا لدى بعض العاملين الميدانيين من الحرفيين والفنِّيين الذين تناط بهم أعمال تنفيذية لا تتوقَّف، ولكنهم هم الذين يوقفونها عند حدٍّ متعارف عليه، قد يكون عامل الوقت أو الراحة المعتادة أو طبيعة الأداء.

- أو أنْ ينظر القائمون على العمل إلى أنه لا يحتمل التأجيل والتسويف، وأنه قد يترتَّب على التأجيل والتسويف مضرَّة تلحق بالعمل المناط بهم وبالمستفيدين من الخدمات. وبذا يسيِّرهم العمل، مع أنَّهم لا بُدَّ أنْ يتوقَّفوا عند حدٍّ ما يكون فاصلاً بين أداء وأداء على سبيل التناوُب في العمل، إلاَّ أنَّ العمل نفسَه لا يحتمل الوقوف. وهذا أقرب ما يكون إلى الإدارة بالأهداف.(١)

- العمل الاجتماعي يقوم على استمرار وجود الحاجة للخدمة على مدار الساعة، ولا يحتمل تأجيل الحاجة لها إلى اليوم التالي أو الأسبوع الآتي أو الشهر المقبل، ولذا فإنَّ العمل الاجتماعي

---

(١) يُعدُّ بيتر دروكر أوَّلَ من أبرز مفهوم الإدارة بالأهداف في كتابه: الإدارة بالتطبيق سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م. ويرى أنَّ هذا الأسلوب يركِّز على ضرورة العمل الجماعي وروح الفريق والمشاركة الفعَّالة والإيجابية بين الرئيس ومرؤوسيه في التخطيط والرقابة، ويحقِّق الرقابة الذاتية. انظر: سعود بن محمد النمر وآخرين، **الإدارة العامَّة: الأسس والوظائف**، ط٢، الرياض: المؤلِّفون، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م. ص ٩٦ و٤٠٨.



يسيِّر القائمين عليه، أيِّ أنَّ حجم المسؤوليات هو الذي يسيِّر القائمين عليها، لا هُم الذين يسيِّرونها، فلا يحتمل العمل الاجتماعي الاعتماد على حساب الوقت، بل على تحقيق الهدف، ولذا يتناوب العاملون في العمل الاجتماعي على صورة «ورديَّات» لا تترك مجالاً للتأجيل والتسويف.

البُعد السيادي:

- تتحمَّل الدولة سياديًّا تحقيق الرفاه الاجتماعي من تربية وتعليم وتنمية ورعاية اجتماعية ووقاية وعلاج، وتوفِّر ذلك بموجب أنظمتها ودساتيرها،(١) وتبعًا لذلك فالدولة تمارس إعالة من لا عائلَ له، ولا بُدَّ للمجتمع المدني أنْ يسهم بطريق ما في تحقيق الرفاه الاجتماعي، مما يدخل في مفهوم تحقيق المسؤولية الاجتماعية. وقد أفردت للمسؤولية الاجتماعية فصلاً خاصًا لاحقًا.
- تمارس الدولة حقَّها السيادي على الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية، من خلال الإشراف عليها في التأكُّد من أدائها وضبط هذا الأداء، وعدم خروج هذه المنشآت عن الأهداف التي رسمتها هي لنفسها، ووافقت عليها الدولة، وأعطت بموجبها الترخيصَ لها لتعمل على تحقيقها.

---

(١) تنصُّ المادَّة السابعة والعشرون من النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية على الآتي: «تكفل الدولة حقَّ المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجِّع المؤسَّسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية».





- تتمُّ ممارسة الدولة لحقِّها السيادي من خلال قنوات عدَّة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالبُعد السيادي، وتمارسه في هذا المجال بوضع الضوابط ومتابعة المراقبة لتحقيق الضوابط ومراجعتها دوريًّا؛ لضمان سلامة سيرها، ومن ذلك ممارسة الدولة للمهمَّة الرقابية من بُعد، فإنْ لم تطرأْ مشكلات جوهرية تستدعي التدخُّل المباشر تركت الدولة للقائمين على العمل الخيري معالجة ما يطرأ من محدثات غير مؤثِّرة على السياسة العامَّة والعليا للدولة.

- يمكن للدولة أنْ تمنح بعض صلاحياتها، من دون أنْ تتنازل عن مسؤولياتها السيادية، فتسند بعضَ الخدمات الاجتماعية إلى القطاع الأهلي (الخاص)، عن طريق الخصخصة أو عن طريق المساندة أو عن طريق التفويض الذي يقدِّم هذه الخدمات بمقابل مادِّي.

- يمكن أنْ تُسند هذه الخدمات أيضًا إلى القطاع الثالث، القطاع الخيري، الذي يقدِّم هذه الخدمات دونما مقابل مباشر من المستفيد المباشر، وتقدِّم له الدولة الدعم الكافي بما يعفيها - من دون التنازُل عن البُعد السيادي أيضًا - من ممارسة هذه المسؤولية مباشرة.

أنواع العمل الاجتماعي:

- يمكن تقسيم العمل الاجتماعي المؤسَّسي المؤطَّر من حيث الأداءُ الوظيفي إلى قسمين رئيسين هما:



- التنمية الاجتماعية،
- والرعاية الاجتماعية.
- التنمية الاجتماعية تتمُّ بطرق منها:
- تحقيق الثقافة الاجتماعية بالتوعية والتثقيف الاجتماعي (ثقافة الأسرة، تربية الأولاد، الدفاع المدني الإسعافات الأولية والحفاظ على البيئة والنظافة العامَّة... إلخ).
- التأهيل المهْني الأولي (خياطة، طباعة، «إدخال بيانات» غزل نسيج، أعمال يدوية، طبخ... إلخ).
- الوقاية من الأمراض الاجتماعية (التدخين، المخدِّرات، الخمور، الظاهرات والسلوكيات الاجتماعية السيئة كالتصدُّع الأسْري والعنف الأسْري وانحراف الشباب). وقد تتحوَّل نتائج هذه الممارسات الخاطئة إلى جانب الرعاية الاجتماعية عندما تنتقل الحال من الوقاية إلى العلاج.
- الترفيه (سمر، رياضة، رسم، أشغال يدوية فنية، ألعاب، رحلات، هوايات أخرى).
- يتمّ تقديم الخدمات الاجتماعية التنموية عن طريق مراكز التنمية الاجتماعية، وما يتفرَّع عنها من لجان التنمية الاجتماعية واللجان الأهلية للتنمية الاجتماعية ومراكز الأحياء، وتنضبط هذه الخدمات بضوابط المجتمع ومقوِّماته المستقاة من خلفيته الدينية والاجتماعية والثقافية والانتمائية.

- تتضاءل مُهمَّات مراكز التنمية الاجتماعية كلَّما قُدِّمت هذه الخدمات التنموية عن طريق مؤسَّسات المجتمع المدني المتخصِّصة الأخرى، مثل التربية والتعليم بما في ذلك محو الأمِّية، والتدريب التقني والفني والمهْني والصحَّة والنوادي الأدبية والثقافية والرياضية، وغيرها من مؤسَّسات المجتمع المدني. وهذا مرهونٌ بالتنمية الشاملة التي تحرص على تحقيق البنية التحتية لمتطلَّبات الحياة الحديثة.
- تقدَّم خدمات الرعاية الاجتماعية - بمقابل أو من دون مقابل - عن طريق الدور الإيوائية والمراكز التأهيلية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية، لا سيَّما لذوي الاحتياجات (القدرات) الخاصة من أعضاء المجتمع، مثل:
- دور التربية الاجتماعية (رعاية الأيتام)،
- دور الملاحظة للجانحين،
- دور التوجيه للمتمرِّدين على ذويهم،[1]
- دور المسنين لغير المعولين من ذويهم من أبنائهم وبناتهم وأقاربهم،

---

(١) كنتُ قد عبَّرت عن هذه الفئة بمصطلح الشطَّار، وهم باللغة العربية جمع شاطر، والشاطر هو الذي أعيا أهله خبثًا، إلا أنَّ المجتمع لم يتقبَّل هذا المصطلح، على اعتبار أنه أضحى يستخدم للمدح. وعند ابن منظور في لسان العرب: «وشطر عن أهله شُطُورًا وشُطُورة وشطارة إذا نزح عنهم وتركهم مراغمًا أو مخالفًا وأعياهم خُبْثاً، والشاطر مأخوذ منه»، ٤: ٢٢٦٣. وعند محمد مرتضى الزبيدي في تاج العروس- (٣: ٣٩٩) نحوه منقولاً عنه.



- مراكز تأهيل المعوْقين جسديًا وفكريًا، وربَّما أُطلق عليها مراكز التأهيل الشامل،

- مراكز الحماية الاجتماعية التي تضطلع بالحدِّ من العنف الأسْري من قِبَل الأزواج «ذكورًا أو إناثًا» أو الوالدين، وربما الأولاد في بعض الحالات.

- الظواهر الاجتماعية الطارئة كالزلازل والفيضانات والأعاصير لا تُعالج بالنظرة الإدارية التقليدية القائمة على مهمَّات وظيفية محدَّدة مناطة بالموظَّف أو الموظَّفة، بل تُعالج بأسلوب إداري آخر غير تقليدي، يقوم على تكوين فرقٍ عمل مؤقَّتةٍ (ad hoc committees) تسرع في معالجة هذه الظواهر الطارئة.

- يعاني العمل الاجتماعي في شقَّيه التنموي والرعائي الموجَّه إلى فئاتٍ مستحقَّة من تسلُّق غير المستحقِّين لخدماته من بعض أفراد المجتمع، وربَّما كان ذلك على حساب المستحقِّين من المستفيدين المستهدفين. ويفرض هذا مزيدًا من الضبط والتحرِّي والتثبُّت والمراجعة الدورية للحالات المستفيدة، وتكثيف البحث الاجتماعي الميداني، بحيث لا يضارُّ المستحقُّ الحقيقي في سبيل إقصاء غير المستحق، ولذا برزت مما اكتسب من واقع العمل الاجتماعي فلسفة في إدارة العمل الاجتماعي مفادُها: «أنْ تَمنح الخدمةُ لغير مستحقٍّ خيرٌ من أنْ تمنعها عن مستحقٍّ». والموقف الطبيعي وهو المثالي، هو أنْ تمنح الخدمة للمستحقِّ الفعلي.

- ويحصل أنْ يتنازل غير المستحقِّ للمستحقِّ، عندما يُدرك أنه قد حجب الخدمة عمَّن هو أحقُّ منه بها، أو يشعر أنه يمكن أنْ يحقِّق الخدمة نفسها ذاتيًّا، عندما ينتقل من حال الحاجة إليها عن طريق آخر إلى الحاجة إليها عن طريقه هو أو هي. وهذا مع قلَّته إلا أنه يزداد مع المزيد من التوعية والتثقيف وتقوية الوازع الديني في النفوس، وتطبيق الأنظمة التي تجرِّم من يأكل حقَّ غيره.

عناصر الإدارة الاجتماعية:

- من حيث التخطيط الأولي، ومن دون إغفال وضع الاستراتيجيات للنهوض بالعمل الاجتماعي، لا بُدَّ من اتِّباع خطط تتَّسم بالمرونة، وتكون في الوقت نفسه قصيرة المدى ومتجدِّدة في التخطيط للعمل الاجتماعي، بحيث يكون هناك مجالٌ واضحٌ للطوارئ. ويتَّضح هذا جليًّا في مجال الرعاية الاجتماعية.

- من حيث التنظيم تحتِّم البيئة الثقافية المستهدَفة مدى التنظيم ومرونته وسلاسته. التنظيمات الاجتماعية الجاهزة لمجتمعات أخرى (TURN-KEY) لا يُضمن نجاحُها في بيئات غير بيئتها. وقرى الأيتام (SOS) مثلاً التي نجحت في بيئات ومجتمعات غربية يمكن أنْ تنجح في بيئتنا الإسلامية، إذا جرى تطويعها لمنطلقاتنا القائمة على ثوابت هذا الدين. ولا يتوقَّع نجاحُها إذا ما استوردت جاهزةً على ما هي عليه من حيث البرامج ونوعيَّة الرعاية، وإنما تطوَّع حسب البيئة. ولا يعني هذا رفضَها ابتداءً لمجرَّد أنها نماذجُ مستوردة.





- من حيث التوظيف لا يُنظر للعمل الاجتماعي الميداني على أنه مجرَّد وظيفة إدارية فحسب، بل هو رسالة إنسانية، يقوى فيها البُعد الاحتسابي، والرغبة في الانخراط فيه، دون أنْ يخلو بحال من الأحوال من الضخِّ العاطفي المرشَّد، ولذا تغلغلت المِلل والنِّحل، مثل التنصير والماسونية في هذه الرغبة التي تسيِّرها العاطفة، من خلال تقديم الخدمات الإنسانية الاجتماعية على أيدي المؤهَّلين القادرين. ولا يصلح كلُّ الناس للعمل ذي البُعد الاحتسابي، وإن اتَّصف بعضُهم بالتأهيل العلمي أو المهني، أو العاطفة أو الرغبة أو الحماسة لذلك.

- العمل الخيري التطوُّعي باعتباره عملاً اجتماعيًّا هو أحدُ الروافد في عنصر التوظيف، وكثير من المهمَّات الاجتماعية قامت على هذا النوع من العمل. وسيأتي تفصيل ذلك في فصلٍ لاحقٍ - بإذن الله -.

- من حيث الميزانية تتَّبع في العمل الاجتماعي أقصى درجات المرونة في الإنفاق على الفئات المخدومة دونما تسيُّب، ولذا تُعدُّ الميزانية، أو الموازنة، بما يتيح الزيادة في الدعم، سواء أكان الدعم حكوميًّا أم كان من موارد مالية أخرى خيرية أو أوقاف أو استثمارات. ومن ذلك اتِّباع أسلوب الدعم الطارئ الذي يُعدُّ نوعًا أو مخرجًا لتغطية النقص الذي قد يعتري الميزانية في بعض بنودها.

- ومن درجات المرونة في ميزانية العمل الاجتماعي تنويع الموارد



المالية، فشيء منها عن طريق دعم الدولة، وشيء منها عن طريق الزكوات والصدقات والمنح والهبات، وشيء ثالث منها عن طريق الأوقاف والاستثمارات الموقوفة على عمل اجتماعي بعينه، أو على عمل اجتماعي عام، ولا تُغفل هنا الوصايا التي تدخل في مفهوم الوقف.

- يغطِّي القطاع الخيري تكلفة تقديم هذه الخدمات من خلال التبرُّعات التي تصل عن طريق دعم الدولة، وعن طريق إسهام القطاع الخاص أو عن طريق المحسنين من الموسرين، من خلال الزكوات والصدقات والأوقاف والهبات والتبرُّعات، ومن خلال استثمار الأموال العائدة إلى هذا القطاع في ضوء الضوابط الشرعية، وبقدر ضئيل من المخاطرة، إذ إنَّ هذه أموالٌ القائمون على الجمعيات مؤتمنون عليها، والتفريط بها في الاستثمار غير المأمون يحدُّ من الإقبال على التبرُّعات.(١)

- من الممارسات المطلوبة بإلحاح لتحقيق الموارد المالية للجمعيات والمؤسَّسات الخيرية، تفعيلُ جانبي المشروعات الاستثمارية والوقف، بحيث يُضمن الحدُّ الأدنى من التمويل الذاتي للميزانيات التشغيلية وميزانيات البرامج والمشروعات، فلا تتعطَّل بسبب قلَّة الموارد، فيتضرَّر المستفيدون.

---

(١) يأتي هذا التحذير في ضوء ذلك الاندفاع المحموم في المضاربات التي ضربت بأطنابها في المجتمع الخليجي بخاصَّةً، وخلَّفت خسائر مادِّية واضحة وأضراراً اجتماعية وآثارًا نفسية صعبة العلاج.

- من حيث الرقابة والمتابعة لا تتيح الدولة - في نظمها (قوانينها) ولوائحها وضوابطها - ثغراتٍ لتغلغل العاملين (الموظَّفين) ذوي النفوس الضعيفة في هذا البعد، لا سيَّما في مجالات الرعاية الاجتماعية، بل إنَّ الضوابط العقابية والرقابية ربَّما تكون أشدَّ من غيرها في مجال العمل الاجتماعي عندما يتمادى العاملون في التقصير. ويكون تقويم الأداء الوظيفي مبنيًّا على ما سبق ذكره من تسيير العمل للموظَّف، لا تسيير الموظَّف للعمل.

- ومع أنَّ تقويم الأداء يقوم عادةً على مقدار الإنتاجية والانضباط، إلا أنَّ المعلوم في إدارة العمل الاجتماعي صعوبة قياس الإنتاجية فيه على المدى القريب، إذ إنه يتعامل في الغالب مع أشخاص ذوي احتياجات خاصَّة يصعب معها بيان التطوُّر الذي يحصل لهم، إلا من خلال تدخُّل مقوِّمات أخرى، كالعلاج الطبيعي والعلاج النفسي والتربية والتعليم وتطوير بعض المهارات الذهنية واليدوية.

- تُقَوَّم الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية من خلال مشروعاتها وبرامجها وتحفيز العاملين فيها والمتعاونين معها بقدر ما تحقَّق من منجزات في مجال الرفاه الاجتماعي. ولا بُدَّ من التركيز حين التقويم على المدِّ الأفقي في الخدمات، بحيث تتنوَّعُ البرامج والمشروعات، وتسعى إلى صناعة أشخاص يقفون على أقدامهم، ويبنون أنفسهم فيكونون أعضاء فاعلين منفقين، وليسوا أسرى الحاجة المستمرَّة.



العمل الخيري:

- العمل الخيري هو جزء فاعل في العمل الاجتماعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وكونه خيريًا لا يعني أنْ يكون من الناحية الإدارية عملاً فرديًّا متسيِّبًا وغير منضبط يقوم على اجتهادات عاطفية فقط.

- يحتاج العمل الخيري إلى تكوين العراقة في مجال العمل الاجتماعي، بحيث لا يقتصر على الأداء الفردي القائم على الارتجالية. أي أنه لا تلازُمَ بين العمل الخيري والارتجالية؛ بحجَّة الخروج من القيود البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والرقابة المالية.(1)

- لا تُنتظر الديمومة للعمل الخيري الفردي المعتمد على الضخِّ العاطفي السريع المبني على ردود الأفعال، فضرر هذا الأداء بعيد المدى وقد يكون أكثر من نفعه قريب المدى، ولذا برز تنظيميًا مفهوم الهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية.

---

(1) البيروقراطية من الكلمات المركَّبة من بيرو، وتعني المكتب وقراطية وهي لاحقة وصفية تعني السلطة. وتتردَّد هذه الكلمة كثيرًا من مفهوم سلبي. والمفهوم السلبي أضحى أحد معانيها، وهو: المغالاة في الاهتمام بالشكليات الإدارية التي لا معنى لها والتنحية للهدف، والقلب لمبدأ الوسائل والأهداف والإفلات من العقلانية المرشَّدة. انظر: تشارلز فوكس وهيو ميللر، **نظرية ما بعد الحداثة للإدارة العامة باتِّجاه فنّ النقاش**/ ترجمة عاصم محمد الفارس ومراجعة ثامر بن ملوح المطيري، الرياض: معهد الإدارة العامَّة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ١٧٠. والبيروقراطي، كما في قاموس إلياس العصري- (ص ١١٠) هو: المتشدِّد في التوافه.





- الحماسة للعمل الخيري لا تكفي لتقديمه، بل ربَّما جَنَت الحماسة على تقديم الخدمة الاجتماعية من حيث أراد أصحابها أنْ يحسنوا. في العمل الاجتماعي المؤسَّس ضغطٌ على الأعصاب وتضحيات بالوقت والمشاعر والصبر على الواقع المُعاش، ووضوح في الأوَّليَّات وتقديم البُعد التنظيمي والنزوع إلى التخصُّصية في تقديم الخدمات الاجتماعية. لقد كانت الحماسةُ في بعض الحالات مؤخِّرة للعمل الاجتماعي، حينما يتوقَّف تفكير بعض المستأثرين بالعمل الاجتماعي والقائمين عليه في أداء الخدماتٍ عند حدٍّ يصعب معه تطوير الذات.

- ولذا تبرز هنا ضرورة التغيير الدوري في مجالس الإدارة وفي الطاقم التنفيذي، ولو على سبيل التدوير بين العاملين ميدانيًّا وإداريًّا بحسب القدرات، لا سيَّما أنَّ مجالس الإدارة والعاملين التنفيذيين ليسوا وقفًا على الجمعية، وليست الجمعية وقفًا عليهم، من دون إغفال الأمان الوظيفي. وإنَّما يتشبَّث بعضوية مجلس الإدارة في الجمعية مَن يخشى عليها من أنْ تفقد بوصلتها. وسيأتي ذكر لهذا الهاجس.

- العمل الخيري في المؤسَّسات الخيرية، من حيث الاصطلاح الإجرائي هو أقرب إلى العمل الفردي،[1] ومع هذا فإنه من

---

(١) يُقصد بالمؤسَّسات الخيرية من حيث الاصطلاح الإجرائي تلك التي يقوم بها فرد طبيعي أو اعتباري ذو يسار، ولها تنظيمها الذي يميِّزها عن الجمعيات الخيرية التي تقوم بها مجموعة من أفراد المجتمع.



الناحية التنظيمية يخضع للوائح المؤسَّسات والجمعيات الخيرية التي تحتِّم وجود مجلس أمناء، يكون هو صاحب القرار «رسميًّا» في توجيه المشروعات والبرامج الخيرية والتخطيط لها. ولا بُدَّ من المرونة في هذا، بحيث لا تتأثَّر حماسة المؤسَّسة أو تفتر حماسةُ صاحبها، لكن من دون أنْ تكون المسألة «مزاجية». وتلك معادلةٌ فيها قدرٌ من الصعوبة في واقع التطبيق.

- البعد الإغاثي - من تقديم الإعاشة والكساء والسكن والعلاج والتأهيل والتدريب - هو أحد وظائف الجمعيات الخيرية، وليس هو الوظيفة الوحيدة أو الرئيسة. والأوْلى أنْ تكون الجمعيات الخيرية مع ذلك هي المنوطة بذلك. وتبتعد المؤسَّسات الخيرية عن هذا الأداء التفصيلي «الميداني»، وتتركه للجمعيات، وتكتفي بدعم البرامج والمشروعات التي قد يأتي بعضها - من حيث التنفيذ -عن طريق الجمعيات الخيرية.
- الجمعيات الخيرية ذات الأداء العام، أو ذات الأداء المتخصِّص، هي الأسلوب الناجع في مأسسة العمل الاجتماعي، ذلك أنها تقوم على المشاركة الجماعية لمن هم مهتمُّون بتنمية المجتمع ومتحمِّسون لذلك.

مأسسة العمل الخيري:

- يعني هذا التوكيد على مأسسة العمل الخيري، ومن ثَمَّ الابتعاد عن الأداء عن طريق ردود الأفعال. وهنا يبرز عامل التخطيط، الذي يشمل إجراء البحوث والدراسات الواقعية والمسوح الميدانية، بل



ربَّما برز عامل وضع الإستراتيجيات العامَّة الاستثناسية للعمل الاجتماعي، بما فيه العمل الخيري. وإنما قيل الاستثنائية هنا للتوكيد على عامل المرونة في إدارة العمل الاجتماعي.

- تقتضي مأسسة العمل الاجتماعي، بما فيه العمل الخيري، التركيز على الخبرات والتعليم والتدريب والابتعاد عن النمطية في الأداء والاقتصار على الخبرة الميدانية المحدودة التي تحول دون التوسُّع الأفقي للعمل الاجتماعي، ويتحقَّق ذلك بتكثيف إنشاء المؤسَّسات التعليمية والتدريبية المعنية بهذا الجانب، والانخراط في الدورات التدريبية المتوالية.
- تتكفَّل مؤسَّسات التعليم العالي بالجانب التعليمي من خلال أقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ثمَّ أقسام التربية وعلم النفس والدعوة. ويحتاج هذا العمل إلى المراكز أو المعاهد التي تغطِّي الجانب التدريبي التأهيلي للراغبين والراغبات في العمل الاجتماعي، على اعتبار أنَّ التأهيل العلمي ليس كافيًا للدخول في هذا الميدان.
- تعتمد الجمعيات الخيرية في تحقيق وظائفها على الأداء الجماعي، من خلال مجالس الإدارة المنتخبة، التي تُعنى بالخطط ووضع السياسات وتتابع الأداء. وهي تنوب عن المجتمع في مساندة الدولة في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية.(١)

---

(١) سترد مناقشة هذا المفهوم في فصل لاحق.



- المؤسَّسات الخيرية التي تعطي لمجلس الأمناء والهيئات الاستشارية شأنًا واضحًا في اتِّخاذ القرار هي المؤسِّسات الناجحة، التي تضمن لخدماتها الديمومة - بحول الله تعالى -، ومن ثمَّ تقلِّل من الهدر المالي والوظيفي، وتجعله في أضيق الحدود.

الجمعيات التعاونية:

- تدخل الجمعيات التعاونية في مفهوم العمل الاجتماعي، وهي جزء فاعلٌ في العمل الاجتماعي الجماعي. وهي من التنمية الاجتماعية من قسمي العمل الاجتماعي. ورغم أنها تراعي الربحية النسبية، إلا أنها مهضومة الحقوق في مسألة العناية بما تقوم به من خدمات اجتماعية. كما أنها مهضومة الحقوق قليلة الحصول على الاهتمام والإشهار والعناية والتركيز على ما تقدِّمه للمجتمع من خدمات، ومشكلاتها الإدارية كثيرة، وهي أقرب من غيرها إلى التصفية؛ بسبب طغيان البُعد المادِّي فيها، وبسبب كثرة التنازُع تالياً بين المسهمين فيها، ودخول عناصرَ بينهم همُّها إثارة الكثير من التساؤلات والاختلافات والشكوك في العاملين فيها.
- واضحٌ أنَّ الجمعيات التعاونية قد نجحت في بداية انطلاقتها، وفي طريقتها الحديثة المنظَّمة في البيئات التي تطبِّق المفهوم الاشتراكي، لكنَّها خرجت من عباءة الاشتراكية عندما تبيَّنت فاعليتها وتغطية خدماتها لفئة تحتاج إليها، فأفادت منها





المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الأخرى التي تطبِّق مفهومات اقتصادية هي خليط بين الاشتراكية والرأسمالية. فالجمعيات التعاونية هي رافد من روافد العمل الاجتماعي التنموي، وتطوّع مثل غيرها للثقافة التي يتبنَّاها المجتمع المستفيد.

- تختلف إدارة الجمعيات التعاونية في عناصرها الخمسة عن إدارة الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية، وإنْ كانت داخلةً في مفهوم إدارة العمل الاجتماعي والخيري، وهي ذات بُعد خيري واضح، فتحتاج هي بدورها إلى صياغة إدارية ومالية خاصَّة، تجمع بين كونها تقدِّم خدمات اجتماعية وبين كونها جهةً استثمارية تجارية، تخضع لعوامل الربح والخسارة. وهي هنا تقف بين المنشأة الربحية البحتة وبين المنشأة الخيرية البحتة، فتأخذ من هذه وتأخذ من تلك، ومع هذا فهي داخلة في مفهوم القطاع الثالث أو الخيري. وهذا يستدعي وقفاتٍ تخصُّصيةٍ خاصَّةً.



الفصل الثاني

الغطاء النظامي «القانوني» للعمل الاجتماعي: العمل التطوُّعي نموذجاً[1]

التمهيد:

- قبل الدخول في مناقشة البيئة التنظيمية أو القانونية لحماية العمل التطوُّعي وتأطيره وتطويره وخروجه عن الذاتية الفردية إلى الاحترافية،[2] يبدو أنَّ مفهوم التطوُّع في بيئتنا العربية غير واضح المعالم من حيث المصطلح والإطلاق لدى كثير ممن يعنيهم هذا الأمر، فما بالك بمن لا يعنيهم أمر التطوُّع الآن، لكنهم يجدون أنفسهم في مستقبل أيامهم يرغبون في القيام بأنشطة تطوُّعية. ويحصر بعضهم الحاجة إليه واستدعائه بوجود كوارث «طبيعية» كالفيضانات والأعاصير والزلازل والحروب فقط، بينما هو

(١) أصل هذا البحث ورقة مقدمة لملتقى العمل التطوُّعي في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية في ١/ ٢/ ١٤٣٠هـ ـ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩م.

(٢) جاء اختيار العمل التطوُّعي نموذجًا للعمل الخيري لوجود رغبة سواء أكانت معلنة أم كانت غير معلنة في ترك العمل التطوُّعي من دون هذا الغطاء النظامي «القانوني»، ما دام أنه عملٌ إراديٌّ تطوُّعي لا ينتظر من ورائه مقابل ملموس.



سلوك اجتماعي مفتوح ومطلوب في كلِّ الأحوال وتحت أيِّ ظرف.

- على هذا لا بُدَّ قبل الخوض في الغطاء النظامي أو القانوني للتطوُّع من محاولة جلاء المفهوم من منطلق تحرير المصطلح - كما يقول الأصوليون - والسعي إلى توسيع مجالاته، بدلاً من أنْ يكون محصورًا على مجرَّد الجهد البدني «المجَّاني» الذي يقدِّمه المتطوِّع أو المتطوِّعة من دون مقابل مادِّي منتظم (راتب).

- ومما يحسن التذكير به هنا أنه ليس هناك جهد يقوم به أيُّ إنسان دون أنْ يكون له مقابل. وقد يكون هذا المقابل حسنًا، وقد يكون خلاف ذلك، بحسب نوعية الأداء الذي يقوم به المرء، وبحسب نيَّته التي قد تحيل العمل الحسن في ظاهره إلى آخر سيئ. ويأتي هذا من سنن الله تعالى في هذا الكون، بغضِّ النظر عن توقيت الحصول على المقابل أو الجزاء. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧و ٨].

- وقد أكَّد علماء الأمَّة على إنه لا بدُّ أنْ يتوفَّر في أيِّ نشاط يُراد له التوفيق والنجاح عنصران رئيسان هما: الإخلاص والصواب أو الاتِّباع، وهي في حال المسلمين اتِّباع سنة المصطفى محمد بن عبدالله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى. فلا الإخلاص وحده كافٍ دون صواب، ولا الصواب وحده كافٍ دون إخلاص. بالإضافة



إلى عقد النية، فإنما الأعمال بالنيات.[1] ويصدُق هذا على المفهوم الشمولي للتطوُّع في أيِّ مجال من مجالاته.

- يعرِّف الشيخ يوسف القرضاوي العمل الخيري، ومنه العمل التطوُّعي بأنه: «النفع الماديِّ أو المعنوي الذي يقدِّمه الإنسان لغيره من دون أنْ يأخُذَ عليه مقابلاً مادِّيًا، ولكن ليحقِّقَ هدفًا خاصًّا له أكبر من المقابل المادِّي، قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة، أو نحو ذلك من أغراض الدنيا. والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلَّق بالآخرة، رجاء الثواب عند الله تعالى، والدخول في جنَّات النعيم، فضلاً عمَّا يناله في الحياة من بركة وحياة طيِّبة وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدَّر بثمن عند أهلها».[2]

- وعليه فإنَّ الحاجة إلى التطوُّع قائمة في كل الظروف في مجالات العمل الاجتماعي ذي العلاقة بتنمية المجتمع، وفي مجالات الدعوة إلى الله تعالى على بصيرة،[3] وفي مجالات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعلم والرفق واللين والصبر

---

(١) من الحديث المتَّفق عليه فيما يرويه أبو حفص عمر بن الخطاب: قال: قال رسول الله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى... الحديث.

(٢) انظر: يوسف القرضاوي. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية.- ط ٢.- القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م.- ص ٢١.

(٣) انظر: أيمن بن إسماعيل يعقوب وعبدالله بن حضيِّض السلمي. إدارة العمل التطوُّعي واستفادة المنظَّمات الخيرية التطوُّعية: رؤية اجتماعية.- الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.- ص ٦٤ - ٦٦.



والتحمُّل،[1] وفي مجالات صحِّيَّة وطبِّيَّة وهندسية، حتَّى في مجالات الحروب والكوارث والنوازل والدفاع المدني وخدمة المجتمع، وغيرها من المجالات التي ترسِّخ شمولية هذا المنهج المحبَّب إلى النفوس. وقد نصَّ علماء الأمَّة أنَّ للتطوُّع من حيث حكمُه الشرعي التكليفي أنواعًا أربعة: الوجوب والندب والكراهة والتحريم.[2]

- كلُّ هذه الخدمات وغيرها تُمارَس بموجب نظام أو قانون أو تنظيم أو أيًّا كانت التسمية، بحيث يُحكَم هذا الأداء المهم في حياة الأمم ويُضبط في مفهومه وأدائه، ولا يُترك لاجتهاداتٍ فردية طبيعية أو اعتبارية أو معنوية، بعضها يصيب وبعضها يخطئ، بعضها يندفع وبعضها يتوانى، بعضها ذو شمولية وبعضها يسيطر عليه ضيق الأفق المتمثِّل في بعض القائمين عليه لا في المفهوم نفسه، وهكذا.

- البُعد القانوني بُعدٌ مهمٌّ من أبعاد تنمية العمل الاجتماعي، فيه ضمانة لعدم سوء استغلال العمل الاجتماعي في أعمال غير اجتماعية مبطَّنة،[3] ما يُلزم الحكومة سياديًا التأكُّد منه. كما أنَّ

---

(١) انظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى/ اعتنى بها وخرَّج أحاديثها عامر الجزَّار وأنور الباز، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٣٧ ج، ٢٨: ٧١ - ٩٦.

(٢) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام، القاهرة: دار السلام، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص ٦٥ - ٧١.

(٣) تعمد بعض النظم العسكرية إلى إساءة التنظيمات الاجتماعية والمهنية بتكليف بعض القائمين عليها بمهمَّات غير مهنية ولا علاقة لها بهذه التنظيمات.





فيه تبرئةً للهيئات الاجتماعية من أيِّ محاولة للنيل من أدائها، إذا ما كانت تدور في فلك التنظيم القانوني الحكومي، بما في ذلك وجود أدواتٍ للرقابة الإدارية والمالية والفنية، مثل وجود هيئات رقابية تحكم الأداء الإداري والتعاقُد مع محاسبين قانونيين «مستقلِّين» يتابعون أداء الهيئات الاجتماعية الخيرية ماليًا، ووجود هيئات استشارية ذات خبرات علمية وإدارية تكنوقراطية تضبط الأداء الإداري في العمل الاجتماعي.

- هناك تمنُّع من بعض الأفراد الذين يرون في التنظيم قيودًا تحدُّ من الأداء عند خضوع هذا العمل لتنظيم رسمي يحكم سلوكيَّات القائمين عليه، ويحدِّد مجالاته وأطره. وسوف تقتصر هذه الوقفات - التي لا تخترع العجلة من جديد - على بسط الأرضية لتسويغ ضرورة وجود تنظيم شامل لمسيرة التطوُّع، بل إنه يستمدُّ قوَّته من أحكام شرعية تعبُّدية ممارسةٍ منذ مئات السنين. وعليه فإنها لا تسعى إلى رسم خريطة قانونية «نظامية» للعمل الخيري، فتلك مهمَّة ذوي الاختصاص.

- وإنما تأتي الصياغة القانونية في ضوء ذلك لموافقة الزمان والمكان، ومواكبة الظروف وتحديد المرجعية عند التنفيذ. يأتي ذلك في دليل أو أدلَّة تنظيمية أو لوائح أو أيًّا كانت التسمية الإدارية، يجري تجميعها من هذه الأحكام، ومن ثمَّ التوسُّع في تفصيلات أحكام التنفيذ بحسب ما يمليه الواقع.

- ويظهر لي أني أستطيع أنْ أبسط هذه الأرضية بما تكوَّن لديَّ من



خبرة أثناء عملي في هذا المجال بمفهومه الشمولي منذ سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، حيث تطوَّعت للعمل في جهاز حكومي ذي علاقة بتخصُّصي لما بعد الشهادة الجامعية. وتنحصر الخبرة لديَّ في مجال تنظيم العمل الخيري وإدارته في الاطِّلاع على الأنظمة والمشاركة في صياغتها ومناقشتها أثناء عملي في مجالس الدولة العليا، وليس بالضرورة في الخبرة القانونية التخصُّصية، ولذا لا تدخُل هذه الوقفات في عمق التخصُّص الدقيق، فذاك له فرسانه.

- لا يقتصر التطوُّع على تقديم جهد بدني مجَّاني يؤدِّيه الشخص فيُعَدُّ متطوِّعًا، وإنْ كان هذا الجانب مهمًّا في مفهوم التطوُّع. ويتطوَّع المرء برأيه ويتطوَّع بوقته ويتطوَّع بجاهه ويتطوَّع بشيء مما يملك من مهارات وإمكانات فطرية أو مكتسبة، من دون الاقتصار على التطوُّع بالمادَّة أو بما يملك.

- كما لا يقتصر التطوُّع بالمفهوم الشامل للمصطلح على الأعمال الخيرية التي تناط عادةً بالهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية، بل إنَّ هناك تطوُّعًا بصيغة ما في الأعمال الرسمية (الحكومية)، وفي المنشآت التجارية التي تهدُف إلى الربح، وأيِّ زيادة في الأداء المنتظر من الموظَّف أو العامل تدخل في مفهوم التطوُّع.

التطوُّع الذاتي:

- لا بُدَّ من النظر إلى التطوُّع والصدقة على أنهما قرينان، إذ لا

تقتصر الصدقة - كما لا يقتصر التطوُّع - على بذل المال الماديّ أو العيني، كما يحلو التوكيد عليه وتكرار ذلك، بل إنَّ المرء يتصدَّق كما يتطوَّع بجهده ووقته وخبرته وجاهه، وهكذا. فالتطوُّع هنا داخل في مفهوم الصدقة، على اعتبار أنَّ مصطلح الصدقة مفهوم واسع، وفيه شمولية عجيبة تجسِّدها النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وأفعالهم، وهكذا ينبغي أنْ يُنظر إلى التطوُّع. وستأتي أدلَّةٌ على ذلك.

- من التطوُّع أنْ يتصدَّق المرء على نفسه ويقوم بأعمال تطوُّعية ذاتيَّة في العبادات والمعاملات، ولذلك يقال: صلاة التطوع وصيام التطوع وحجّ التطوع وعمرة التطوُّع مثلاً: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]. وفي الحديث المتَّفق عليه: (وتعين الرجلَ على دابته فتحمله عليها أو ترفع عليها متاعَه صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة) الحديث.(١) وهنا يمكن القول إنَّ التطوُّع من الصدقات وفيه تزكية للنفس وتطهير لها،(٢) مع عقد النية على ذلك. وإذا تحقَّق هذا المفهوم أضحى التطوُّع عبادةً من العبادات التي يُراد بها وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرة.

---

(١) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: [كل سلامى من الناس عليه صدقة... ثم قال: وتميط الأذى عن الطريق صدقة [رواه البخاري ومسلم].

(٢) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، **العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٢٧-. ١٥٤.



- المجَّانية في الأداء ليست لازمة من لوازم التطوُّع، بحيث يعدُّ من يقدِّم خدمة بمقابل ما غير متطوِّع، ما دام أنه قبض شيئًا مقابل ما قدَّم من خدمة. إذ قد يكون المقابل رمزيًّا، وقد لا يكون بالضرورة مادَّة أي نقودًا، بل المقابل قد يكون ابتغاءً لما عند الله تعالى من الأجر والثواب، ليس في الآخرة فحسب، ولكن في الدنيا أيضًا.

- هناك من لا يرى في التطوُّع مقابلاً مادّيًّا أو معنويًّا. وأحسب أنَّ هذا فهمٌ يقصر دون شمولية المفهوم، وحصر المقابل على المادَّة التي ينتظمها نظام مالي منضبط بوقت وبمقدار، لا سيَّما أنه مع التطوُّع، على اعتبار أنه قيمة اجتماعية تكفُل تحقيق التضامن أو التكافُل الاجتماعي، يكون هناك تحقيق للذات وبناء للشخصيَّة الخيِّرة في الإنسان وقوَّة إرادته وحرِّية التصرُّف إلى حدٍّ ما، بما يحقِّق قيمةً من قيم التقوى والعمل الصالح،[1] بما يؤدِّيه من جهد تطوُّعًا دون إلزامات الوظيفة، التي لا بُدَّ أنْ تحكمها ضوابطُ إداريةٌ وفنية في الإنتاجية والحضور والالتزام والمقابل الشهري أو الأسبوعي، وتؤثِّر تلك في الرقي الوظيفي، إنْ على المستوى الحكومي أم على المستوى الأهلي. وهذه من المقابل المعنوي الذي يحصل عليه المتطوِّع.

- وقد يكون المقابل قضاءً لنذرٍ أو تنفيذًا لحكم قضائي أو إداري

---

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، ملاحظات حول نظام الوقف ومنظومة التطوع، مجلة المظلة، ع ٢٢ (أكتوبر ٢٠٠٠).



أو عقوبة تأديبية. وقد يكون المقابل تحفيزًا بشهادة تقدير أو لوحة شرف أو درع تقديري أو إشادة في مناسبة أو جائزة تقديرية من جهات رسمية أو أهلية أو خيرية، على غرار ما تقوم به بعض الغُرف التجارية الصناعية أو بعض الجمعيات الخيرية، مثل جمعية البرِّ الخيرية بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. تلك كلها صور من صور المقابل غير المادِّي الذي يلقاه المتطوِّع نظير القيام بنشاطٍ ما.

التطوُّع والوجاهة:

- إذا كان الإعلام والنشر مطلبًا جوهريًّا للعمل التطوُّعي من حيث تفعيلُه وتحفيزُه وجعلُه حاضرًا في العقول والأذهان، فإنَّ الجرعات الإعلامية الزائدة عن الحدِّ قد تكشف شيئًا من المقاصد، التي قد تنحرف عن المسار الصحيح للعمل التطوُّعي، فيكون همُّ القائمين عليه البروزَ الإعلامي وتحقيقَ نزعةِ الشهرة فيهم. والشهرة مذمومة في كلِّ شيء، وهي في الأعمال التطوُّعية والتعبُّدية أكثر نبذًا، وربَّما إفسادًا للأجر المراد من وراء هذا العمل.(١)
- العمل التطوُّعي في ثقافتنا ليس مجالاً للوجاهة الشخصية أو الاجتماعية أو الثناء أو الشهرة، بل هو عمل تعبُّدي دعوي

---

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، مقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري: رؤية حضارية مُقارنة، لندن: مؤسَّسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢٠٠٨م، ١٢٨ ص، (سلسلة المحاضرات، ٧).



احتسابي تطبيقًا وتمثُّلاً، ولا مجال فيه لمنافع دنيوية ظاهرة. ولا مكان فيه لمن يهدُفون إلى ذلك، إذ إنَّ هذا التوجُّه يسيء إلى العمل التطوُّعي ويعرقل نشاطاته وبرامجه، وقد يحرفه إلى غير الأهداف التي رُسمت له وقام من أجل تحقيقها، لأنّ هذا المجال الوجاهي يعرقل العمل التطوُّعي، إذا ما كانت له حسابات أخرى ذات صلة بما يجنيه المتطوِّع من وجاهة، ما يحرف الهدف عن هذا العمل من الخدمة ومنفعة الآخرين إلى جلب مصلحة شخصية تفاخُرية. وإنْ سعى هذا النوع من بعض الأشخاص إلى إخفاء هذا البعد لديهم لا بُدّ وأن يُظهر للناس على حدِّ قول الشاعر:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ

وإنْ خالَها تخفَى على الناس تُعلمِ

- وثمّة بُعدٌ آخر لا بُدَّ من مراعاته له علاقة مباشرة بالسمات الشخصية والحال النفسية لمن يرغب في التطوُّع، إذ إنَّ التطوُّع ذا العلاقة بالجمهور يحتاج إلى سمات شخصية وحال نفسية هادئة صابرة متحمِّلة هاشَّة باشَّة قد لا تتوفَّر في كلِّ الراغبين في العمل التطوُّعي مهما توافر عنصر الإخلاص عندهم، فهو حين «يقدِّم جزءًا من جهده ووقته وأحيانًا ماله في مقابل تقدُّم الآخرين، فاستفادة هؤلاء الآخرين تشكِّل بالنسبة له مصدرَ راحة نفسيةٍ». (١)

---

(١) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام، مرجع سابق، ص ١٣١.

ومن لا تتوافر فيه السمات المطلوبة كلُّها أو جلُّها في تركيبته الشخصية وفي بنائه النفساني فمن الأولى له وللعمل نفسه أنْ يبتعد عن هذا المجال، لا سيَّما إذا كان العمل ميدانيًّا وذا احتكاك بالجمهور، أو إداريًّا وذا احتكاك بالعاملين؛ لأنه بممارسته العملَ التطوُّعيَّ في هذه الحال يسيء إلى العمل وإلى نفسه أكثرَ من أنْ يحسن إليه وإليها.

غموض الرؤية:

- واقع الحال، أنَّ الجهات التي تحتاج إلى هذه الجهود التطوُّعية - أيًا كان شكلها - تعاني من غموض المفهوم لدى من يتقدَّمون لأداء نشاطٍ ما. وأبرز هذه الجهات هي الهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية، التي تهدُف إلى خدمة المجتمع بأيِّ نوع من أنواع الخدمة. كما تعاني هذه الجهات في ضوء الغموض من ضعف التزام المتطوِّع بما يرغب في تقديمه من خدمة، فلا يلتزم ربما بالجودة التي يقدِّمها،[1] فلا يُعطي من جُهده ما يتطلَّبه أو يستحقُّه العمل الذي يقوم به متطوِّعًا، ولا يلتزم كثيرًا بالوقت الذي يخصِّصه لأداء هذه الخدمة أو تلك، فيصرفه عنه أيُّ صارف عابر، قد لا يكون في مستوى ما التزم به من عمل تطوُّعي، في الوقت الذي تُسند إليه فيه مهمَّات ينبغي القيام بها

(١) انظر: عبدالله بن صالح العبيد، **الجودة والعمل الخيري من منظور إسلامي**، ورقة عمل مقدَّمة للِّقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية (بالمملكة العربية السعودية) الثلاثاء ٢٧/ ٣/ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩م.



على أنها جزء من العمل، وإلا تعثَّر الأداء وزاد اللوم وتأخَّر تنفيذ الخطط، وأدَّى هذا كله إلى الفوضى في الأداء واختلَّ العمل وتضرَّر المستفيد، وهو في النهاية المستهدَف -the end «beneficiary» من النشاط المتعثِّر أيًّا كان نوعه. وهذا بدوره يزيد من الانتقاد للجهة ومحاسبتها المحاسبة الاجتماعية والقانونية والرسمية بمختلف أشكالها، وإنْ تكن أحيانًا محاسبة معنوية أخلاقية.

الصياغة النظامية «القانونية»:

- من هذه النقاط الجوهرية في هذا المجال تُبنى النظُم والقوانين، التي تترجم هذه النقاط إلى صياغات قانونية، طبيعتها الإجمال على اعتبار أنه قد قيل من قبلُ: إنَّ الإجمال من مقاصد الرجال، وعلى اعتبار أنه يشارك في صياغة أيِّ نظام أو قانون مجموعةٌ من الجهات المعنية بالأداء الذي يحكمه النظام أو القانون، فيأتي النظام ليعالج المفهوم بشمولية ويركِّز على القضايا الكبرى المحيطة بهذا الأداء. وإنما تأتي التفصيلات العملية في اللوائح التنفيذية والمالية والإدارية والفنية، التي تصاغ وفقًا لتفسير النظام، من حيث تطويعُه للواقع، والخروجُ به من مجرَّد تعليمات تخضع لقدر من المزاجية في التنفيذ.
- من أجل تحقيق البُعد السيادي للدولة صار على الحكومة - بحكم مسؤوليتها تجاه مواطنيها وجيرانها والنظام الدولي، وبحكم أنها هي المراقبة للأداء داخل حدودها الإقليمية، وبحكم



أنها تملك السيادة على أرضها، وترغب في معرفة ما يدور فيها من أنشطة جماعية - تحرص الدولة أنْ تتماشى هذه الأنشطة مع النظام العام، بحيث يتحقَّق الأمن بمفهومه الشامل، والأمن الاجتماعي بمفهومه المحدَّد والخاص،[١] ومن ثمَّ يتحقَّق السلام والرفاه الاجتماعي،[٢] ومن أجل تحفيز العمل التطوُّعي بالشفافية والوضوح وضمان سير العمل التطوُّعي بسلاسة - تأتي فكرة التنظيم أو التقنين لأيِّ أداء جماعي أو فردي متعدٍّ، أي أنَّ أفرادًا وجهاتٍ تقوم به، ويصبُّ في مصلحة أفرادٍ أو جهاتٍ أخرى تستفيد من هذا الأداء أو الجهد، ومن ذلك ضرورة تنظيم مفهوم العمل التطوُّعي أو تقنينه.

- إذا استقرَّ هذا المفهوم في الذهن أصبح من المؤشِّرات الحضارية ضبط الأمور وتحديد المسؤوليات، كما تحديد الحقوق والواجبات للأطراف الرئيسة في العمل التطوُّعي. وهذه الجهات الرئيسة لأطراف التطوُّع في عناصرها الأربعة؛ وهي: المتطوِّع والجهة المتطوَّع لها والأداء المتطوَّع به والمستهدف المباشر وغير المباشر المتطوَّع له. وهذا ما ينبغي

---

(١) انظر: رشاد أحمد عبداللطيف، **إسهامات الجمعيات التطوُّعية في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع**، في: مؤتمر العمل التطوُّعي في الوطن العربي.- الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٢) انظر: عبدالله الخطيب، **دور العمل التطوُّعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين**، في: مؤتمر العمل التطوُّعي في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.





أنْ تكفُلَه الأنظمة والقوانين. فلا تركِّز القوانين على الواجبات دون الالتفات إلى الحقوق، ولا تركِّز في المقابل على الحقوق دون الالتفات إلى الواجبات. وفي سنِّ الأنظمة حماية للأطراف المعنية بالأداء، وقطعٌ - في الوقت ذاته - لبعض الاجتهادات الفردية التي قد يتوافر فيها الإخلاص، من حضور الصواب بالضرورة.

- ينطلق التنظيم أو التقنين أو وضع الضوابط للعمل التطوُّعي أو لأي أداء آخر من منطوق القاعدة الأصولية الإسلامية الرائعة التي تنصُّ على أنَّ مقاصد الأحكام مصالح الأنام. والأنام هنا تشمل الإنسان الذي تنطبق عليه الأحكام دونما تمييز. وهذه هي الروح التي تسود جميع الأنظمة والقوانين المشتقَّة من الشريعة الإسلامية التي تراعي هذا البعد بكلِّ دقَّة، بحكم أنها شريعة ربَّانية قابلة للتطبيق على الواقع في كلِّ مكان وزمان، وليست مجرَّد أحكام غير ملزمة للفرد والجماعة. كما أنها في الوقت نفسه ليست قيودًا تقف حجرات عثرة في وجه النشاط الخيري، كما قد يظنُّ فئة من العاملين الذين يتضايقون من الضوابط، ويرون فيها مقيِّدات للانطلاق في العمل أو النشاط. ويحتاج من يظنُّ ذلك إلى أنْ يعيد نظرته لهذه الضوابط.

- قد تتعارض مصالحُ الأنام، أي الجماعة، في الظاهر مع مصالح الأفراد، فإن حصل شيء من التعارُض تُقدَّم مصالح الأنام - أي مصالح الجماعة أو المجتمع - على المصالح الفردية. والأصل



هو عدم التعارُض أو التضادّ، لكن قد يرى بعض الأشخاص شيئًا من التعارُض. والأحكام القضائية التي تصبُّ على أفراد من المجتمع قد ينظر إليها من قبل البعض أنها تتعارض مع مصالح الجماعة، وهي تتعارض ظاهرًا مع مصالح الفرد، فالمحكوم عليه بالحدِّ قصاصًا قد لا يرى - وربما أهله أو بعضُ أهله - مصلحةً للمجتمع في القصاص منه، بينما واقع الحال أنَّ في هذا الأداء حياةً للمجتمع وتحقيقًا للتقوى؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وكذا الحال مع بقية الحدود. وهذا مثالٌ واضحٌ على الخلط بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد، تُقاس عليه بدرجات متفاوتة بعض الرغبات الذاتية في إشاعة الأعمال غير الأخلاقية في المجتمع، من منطلقات مصلحية فردية مادِّية، غالبًا ما تكون نتائجها فساد المجتمع وإشاعة الفاحشة فيه.

- وإذا ما تحقَّق وقوف هذه الأنظمة والقوانين حجرَ عثرةٍ في طريق الإقلاع في هذا العمل لزم إعادة النظر في النظام/ القانون، وبيان وجه الخلل فيه، ما يعني النزوع إلى المراجعة الدورية للأنظمة، في ضوء ما تتلقَّاه الجهة التنفيذية من ملحوظات عليه، تأتي من مطبِّقيه على أرض الواقع وفي الميدان. ويلزم من هذا إيجاد آلية لرصد الملحوظات وتحليلها وجمع ما هو مقبول منها في مذكِّرة توجب العمل على إعادة النظر في النظام.

- يعني هذا وجود جهاز بسيط يرصد المآخذ، من حيث تطبيق النظام على أرض الواقع والميدان. وبموجب مادَّة في النظام

تحتِّم ذلك، كما تحتِّم المادَّةُ نفسُها، أو مادَّةٌ أخرى قريبة منها، ضرورة إعادة النظر في النظام «القانون» في ضوء الملحوظات، بعد مدَّة «معقولة» تُحدَّد في المادَّة نفسها.

حقوق التطوُّع:

- إذا تقدَّم شخص متطوِّعٌ إلى جهة تحتاج إلى جهوده تمثَّلت فيه هذه المعادلة القائمة على الحقوق والواجبات، وإنْ ظنَّ أنه إلى مجال تحديد الواجبات عليه أقرب من البحث عن حقوقه، فقد يكون الانطباع لديه أنه لم يأتِ للبحث عن حقوق، وهو في هذا يغفل أنه - في واقع حاله - لم يأتِ إلا بحثًا عن مقابل، ويعتري هذا المقابل رغبة في معرفة ما يعين عليه من حقوق، فيجد المتطوِّع نفسه مع الممارسة بحاجة إلى معرفة موقعه في المنشأة والبيئة التي سيخدمها، ومعرفة المهمات التي تتناسب مع اهتماماته وخبراته ومداها، ومدى إمكان تدريبه عليها وتطويره لذاته في مجال الخدمات التي يقدِّمها. وهذا من أوَّليَّات البحث عن الحقوق. ويأتي النظام ليفصِّل هذه الحقوق التي لا بدَّ منها؛ لإيجاد بيئة تطوُّعية صحيِّة، لا تعتمد الارتجال ولا تتكئ على الطيبة الزائدة والعفوية في الأداء التي تُفسد أحيانًا أكثر مما تُصلح، وهذا ما تَتَّسِم به مجتمعاتنا عمومًا، أو ربَّما ما تؤاخذ عليه.
- مع حقوق المتطوِّع التي تنصُّ عليها النظُم، تنصُّ النظم نفسُها على واجبات المتطوِّع، كاحترام أنظمة الأداء ولوائحه وحفظ

أسرار العمل، والمحافظة على مصالح المنشأة التي يعمل فيها متطوِّعًا، وحرصه على تطوير مهاراته، والعمل في حدود ما يُناط به بكفاية وتفانٍ، والابتعاد عن التدخُّل في مهمَّات الآخرين دونما تكليف. ولا يتعارض هذا مع ما يقدِّمه من رؤىً وأفكار ومبادرات تهدُف إلى تطوير الأداء، والابتعاد كذلك عن تعارُض المصالح، بحيث لا يتطوَّع قصدًا إلى جلب مصلحة له أو لغيره ممن حوله، والتماشي مع أيِّ تغييرات تطرأ على العمل التطوُّعي المناط به، ما دام أنه لا يزال داخلاً في مجالات اهتمامه[١].

- نظرًا لما يُتوقَّع من شمولية التنظيم فإنَّ المنتظر أنْ يشمل النظام أو القانون حقوق أطراف التطوُّع الأخرى وواجباتها، تمامًا كما يتمُّ التركيز على حقوق المتطوِّع وواجباته على اعتبار أنه هو الفاعل الأوَّل في النشاط. كما يشمل النظام أو القانون مسؤولية الدولة تجاه هذا النظام، بحماية المفهوم والحثِّ عليه وتشجيع القائمين عليه وتحفيزهم للمشاركة في العمل الاجتماعي، والحرص على بيان آثاره العامَّة والخاصَّة،[٢] وتأطيره وتأصيله ونشر مفهومه في المجالات التي يحسُن الدعايةُ له بها، والتوكيد

(١) انظر: حسن عمر القشمي، **التطوُّع في المنظَّمات الخيرية**، الشارقة: مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ٢٠٠٢م.- ١٤٤ ص. وانظر أيضًا: عبدالله أحمد اليوسف، **ثقافة العمل التطوُّعي**، مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥م.- ٦٣ ص.

(٢) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، **العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٢٧ - ١٥٤، (الباب الخامس: آثار العمل التطوُّعي).



على الاعتماد عليه مصدرًا فاعلاً من المصادر البشرية والفنية والمادية لمؤسَّسات المجتمع المدني، تلك التي لا يقوم هذا المجتمع من دون العناية بها وجعلها روافدَ تكمل الأداء الحكومي، بحيث تترسَّخ العلاقة التكامُلية بين مؤسَّسات المجتمع المدني الرسمية والأهلية والخيرية. ومن ثمَّ، فهو في هذا التأطير يسهم في تنمية المجتمع،[1] ويعاضد المؤسَّسات والهيئات والمصالح الأخرى التي ترمي إلى تحقيق تنمية المجتمع وضمان رفاهه.

(١) انظر: عبدالله بن علي النعيم، العمل التطوُّعي، مع التركيز على العمل التطوُّعي في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢١٥ ص.

الفصل الثالث

تنمية العمل الاجتماعي[1]

التمهيد:

- للتنمية الاجتماعية تعريفات عدَّة تصبُّ في مفهوم الارتفاع والزيادة وإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، من خلال سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنموِّ المجتمع، بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حدٍّ ممكن.[2]

- والتنمية الاجتماعية، في تعريف عاجل لها؛ هي الارتقاء بالإنسان في جميع جوانبه لتحقيق الرفاه الاجتماعي «أي تحقيق الوفاق والوئام الاجتماعي». وهذا هو المراد بالرفاه

---

(١) أصل هذا البحث ورقة قدِّمت لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثاني، مؤسَّسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، الدوحة في شهر محرَّم ١٤٢٧هـ/ فبراير ٢٠٠٦م. وقدِّمت بعد تطويرها للمؤتمر الثاني لمركز الإمارات للدراسات والإعلام، لندن السبت ٧/٦/١٤٢٨هـ ـ ٢٣/٦/٢٠٠٧م.

(٢) انظر: عبدالله بن ناصر السدحان، **الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: النشأة والواقع**، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ، ٢٤٨ ص.

الاجتماعي، وليس المقصود الترفيه أو السعي إلى تحقيق الكماليات قبل تحقيق الضروريات الاجتماعية.

- ويمكن أنْ يُضاف إلى هذا الإنسان البيئة كذلك. ولذا نجد أنَّ هذا المفهوم حاضرٌ في مراكز التنمية الاجتماعية، بحيث تعمل على تنمية الإنسان تربويًا ونفسيًا ومهنيًا وجسميًا وثقافيًا وفكريًا، ولكلٍّ هذه المجالات مقوِّماتها في مراكز التنمية الاجتماعية.

- مفهوم التنمية الاجتماعية - من حيث الاصطلاح -يغطّي جزئيةً مهمّةً من العمل الاجتماعي. والجزئية الثانية، المهمّة والمقدَّمة دائمًا عليها كذلك، هي الرعاية الاجتماعية المعنيَّة بذوي الاحتياجات الخاصَّة من المعوْقين والأيتام والمسنِّين والمتشافين من أصناف الإدمان.[1]

- ينصبُّ الحديث هنا على تنمية القطاع الخيري الثالث في سبيل تنمية المجتمع. ويُغفل التمهيد التاريخي والثقافي لمفهوم العمل الاجتماعي تقديرًا للموقف.[2] ولا بُدَّ من التوكيد مع هذا على أنَّ العمل الاجتماعي لا يمكن أنْ يَنسلخ من الخلفية الثقافية للعاملين عليه والمموِّلين له، مهما قيل إنَّ هذا الاعتبار غير وارد

---

(١) لا يقتصر الإدمان اليوم على حالات بعينها، كالخمور والمخدِّرات، بل يمتدُّ إلى سلوكيات أخرى، جميعها غير أخلاقية، كالقمار ومشاهدة الأفلام الإباحية وغيرها.

(٢) سبق التعرُّض للمفهوم في فصل سابق من هذا الكتاب.



في هذا المجال، لا سيَّما في المجتمعات التي تتبنَّى النهج العلماني في النظر إلى الشأن الاجتماعي، فالعمل الاجتماعي عندنا هو قربةُ إلى الله تعالى أوَّلاً، ثم إنَّه بعد ذلك يحقِّق أهدافًا ضرورية لرفاه المجتمع، ولذلك سبق القول: إنَّ العمل الاجتماعي ليس أسيرًا للمفهوم الوظيفي الإداري للعمل القائم على البيروقراطية، وإنْ كان لا يمكن أنْ يعمل دون تنظيم وظيفي إداري.

- وكلُّ عمل ابن آدم في بداياته يكون معرَّضًا للتقصير، بما في ذلك الوقوع غير المقصود في الأخطاء المخلَّة أحيانًا. وكلَّما تقدَّم الناس بهذا العمل قلَّت فُرص الخطأ، وتكوَّن ما يمكن أن يسمَّى بالعراقة أو المأسسة في العمل الاجتماعي.

- لا تتحقَّق العراقة أو المأسسة إلا بالتطوير والتقويم المستمرِّين للأداء والخدمات. هذه العراقة تتكوَّن كذلك مع الوقت والتجربة والخبرة والممارسة، بما في ذلك الوقوع في الأخطاء غير المتعمَّدة، ثمَّ العمل على معالجة هذا التقصير والأخطاء، عن طريق الطرح العلمي الموضوعي القائم على المواجهة الإيجابية لهذه الهِنات التي تعتري العمل الاجتماعي أحيانًا، من حيث برامجُه ومن حيث العاملون به، وجلُّهم من المتطوِّعين، تتبنَّاه الهيئات الاجتماعية الخليجية في مواجهة مباشرة لما يعتري العمل الاجتماعي من صعاب، وهي صعاب موجودة وتزداد وتنقص وتتعقَّد بسبب تطويع العمل للإدارة، لا تطويع الإدارة له.



- وتختلف الأجهزة العاملة في الشأن الاجتماعي، بحسب طبيعة الحاجة إلى الخدمة الاجتماعية. وتشترك وزارات الداخلية والصحَّة والتربية والتعليم على وجه الخصوص في تقديم الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصَّة، لا من حيث الرعاية الاجتماعية، ولكن من حيث تنمية هذا الإنسان ذي الحاجة الخاصّة.

- إلا أنه مع انتشار مؤسسات التنمية الاجتماعية الحكومية، وتوزيع وظائف التنمية عليها، بحسب اختصاصها من تعليم وتدريب وصحَّة وترفيه، سُحبت بعضُ المهمَّات التي تقوم بها مراكز التنمية الاجتماعية تلقائيًا، وبقيت هذه المهمَّات مربوطة بمؤسَّسات المجتمع المدني الحكومية كالوزارات وما في حكمها أوَّلاً، ثم الأهلية بعد ذلك أو تزامنًا مع ذلك - كما مرَّ ذكره في فصل إدارة العمل الاجتماعي، وذلك مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات ومراكز التدريب والنوادي الأدبية والرياضية، ما حدا ببعض المعنيِّين بالجانب التنموي الاجتماعي إلى الدعوة إلى إلغاء مراكز التنمية الاجتماعية في الحواضر التي توفَّرت فيها وظائف المركز من قِبَل الجهات الرسمية المتخصِّصة.

- ومع هذا فإنَّ مهمَّة التنمية الاجتماعية عن طريق المراكز التابعة لوزارات الشؤون الاجتماعية وما في حكمها تظلُّ تؤدِّي دورًا تنمويًا اجتماعيًا، مع حضور جهات الاختصاص الأخرى من تعليم وصحة وحماية بيئة. ولذا تطوَّرت فكرة مراكز الأحياء،



التي تُعَدُّ بدورها مراكزَ أهليةً للتنمية الاجتماعية، ما يؤكِّد الاستمرار في الحاجة إلى التنمية البشرية، والاستمرار في تطوير متطلَّبات هذه الحاجة، من حيث الإجراءُ والأداء، وإن اختلفت صور التنمية وتطوَّرت احتياجات المجتمع، بل وتعقَّدت، كما تُشير تقارير التنمية البشرية الدورية الصادرة عن برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي إلى ذلك(١).

- على أنَّ تقرير الأمم المتَّحدة المعني بالبلاد العربية المصاغ ترجمةً بأقلام عربية قد شطح في الدخول في قضايا الحرَّية وما يدور حولها باسم التنمية الإنسانية، وهو ما قد يدخل في مسألة تسييس هذا القطاع الاجتماعي، والزجّ به في متطلَّبات، هي مهمَّة ولا شك، ولكنها تأتي على حساب الحاجات الفعلية الأساسية والضرورية الماسَّة في مجالات التنمية البشرية الاجتماعية في المنطقة العربية بخاصَّةً، التي يراد منها تحقيق الرفاه الاجتماعي.(٢)

---

(١) انظر: برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظَّمات الأمم المتَّحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤: نحو الحرِّية في الوطن العربي، نيو يورك: برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥م، ٢٥٤ ص.

(٢) انظر في نقد تقرير التنمية الإنسانية، وليس البشرية، التنمية الإنسانية العربية: تقرير أم فضيحة، ص ٨٨، ١٢٩، في: جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ط ٢، القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. ١٤٣ ص.



- يؤكِّد هذا التقرير الدوري الحاجة إلى تطوير «فنون» الأداء الاجتماعي، من دون اللجوء بالضرورة إلى استيراد نماذجَ اجتماعيةٍ جاهزة مصمَّمة لتخدم مجتمعات أخرى تختلف في نظرتها الثقافية للخدمة الاجتماعية، فلا بُدَّ من حضور عامل الانتماء في تطويع بعض نماذج اجتماعية نجحت في بيئاتها، لتنجح في بيئات أخرى مثل المنطقة العربية.(١)
- وتتجاذب التنميةَ الاجتماعيةَ من حيث الاختصاصُ، ومن حيث تطويرُها وتطويعُها للبيئة الثقافية، ومن حيث تحقيقُ مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ثلاثةُ مرافق مهمة في الدولة، هي:
  - الحكومة،
  - القطاع الأهلي/ الخاصّ،
  - القطاع الخيري/ الثالث.
- أمَّا الطرف الرابع المؤثِّر في هذا المجال فهم الأفراد «المستقلُّون»، إلا أنَّ الأداء الفردي يفتقر إلى العمل المؤسَّسي، ولذلك لجأ بعضُ دول المنطقة العربية إلى فتح المجال أمام الأفراد الموسرين لإنشاء مؤسَّسات خيرية خاصة، تقوم على «مأسسة» العمل الخيري الاجتماعي، على أسس تنظيمية تنمو معها مفهومات العراقة في العمل الاجتماعي، وتبتعد عن الفردانية والارتجالية في الأداء.

---

(١) انظر: عادل حسين، التنمية الاجتماعية: بالغرب؟ أم بالإسلام، القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٩م، ٤٨ ص.



- ولذا فإنَّ هذا النوع من الأداء بهذا المفهوم، يدخل في نطاق القطاع الثالث الخيري. هذا التجاذُب بين هذه الأطراف الثلاثة المهمَّة (الحكومة والقطاع الأهلي والقطاع الثالث) هو إيجابي في طبعه لا يدخل في باب التنازُع في الاختصاص أو التدافُع فيه، بل تكتنفه روح التكامُلية غير المعلنة بين هذه القطاعات الثلاثة.

- فالحكومة، مهما كانت طبيعة الحكم فيها، من حيث توخّي المركزية من عدمها، لا تريد أنْ توصف بالتقصير في هذا المجال في ضوء حضور القطاع الأهلي. كما أنَّ الحكومة تمارس حقَّها من منطلق سيادي في تنظيم العمل الاجتماعي من خلال وضع النظم (القوانين) واللوائح التي تضبط العمل الاجتماعي وتراقب الهيئات والجهات الاجتماعية التنفيذية وتحاسبها من خلالها.

- والقطاع الأهلي الخاص ملزمٌ شرعًا وأدبًا ومن ثمَّ وطنيًا وإنسانيًا، ومن منطلق مسؤوليته الاجتماعية، أنْ يُسهم في التنمية الاجتماعية عن طريق الوقوف مع الهيئات الخيرية، من خلال الدعم المادّي عن طريق دفع الزكوات والصدقات والمنح والهبات والأوقاف، وقسط من الضرائب في مجتمعات تُفرض فيها الضرائب، وتبنِّي برامجَ ومشروعاتٍ خيريةٍ محدَّدة المهمَّات والمستهدَفين، وغيرها من وسائل التمويل في تبنِّي مشروعات تنمية المجتمع، وكذلك بالدعم والإسهام المعنويين، ما أبرز ظاهرة المؤسَّسات الخيرية الخاصَّة في مقابل الجمعيات الخيرية العامَّة في تكوينها وتغطيتها، وليس بالضرورة في اختصاصها.



- موضوع المؤسَّسات الخيرية الخاصَّة في المنطقة العربية يحتاج في سبيل تطوير أدائها وتنمية برامجها. إلى تركيز أكثر مما هي عليه الآن، كما يحتاج إلى تأصيل علمي وفني في أدائها، وتوخِّي الحذر في استقطاب العاملين فيها، واختيار البرامج والمشروعات في شتَّى أوجه نشاطها وأماكن ذلك النشاط الداخلية والخارجية:

- ذلك أنَّ الهيئات الخيرية أضحت ملاحَقةً بوضوح أكثر، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، الموافق ٢٢/٦/١٤٢٢هـ،(١) حيث كان من الأساليب الجائرة لمحاصرة الإرهاب محاولة التعرُّض للهيئات الخيرية في العالم الإسلامي والباذلين لها، بالإضافة إلى اتِّهاماتٍ لرموز العمل الخيري في البلاد العربية والإسلامية،(٢) بحُجَّة أنّها أضحت وسائلَ لدعم الإرهاب بالمفهوم الغامض وغير المحدَّد عالميًا للإرهاب، فقد وصلت تعريفات الإرهاب إلى أكثر من مئة وعشرة (١١٠) تعريفات،(٣) ولم تستقرّ الدول والهيئات الدولية على تعريف

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **الإرهاب: المفهوم والهوية**، الكويت: المؤتمر الدولي الأول للمعالجة التربوية للإرهاب والتطرُّف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ٣٧ ص. وانظر أيضاً: علي بن إبراهيم النملة، **فكر التصدِّي للإرهاب: المفهوم والأسباب والأوزار**، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. ١١٣ ص.

(٢) انظر: محمد بن عبدالله السلُّومي، **القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب**/ تقديم صالح بن عبد الرحمن الحصيِّن، [الرياض]: مجلَّة البيان، ١٤٢٤هـ، ٦١٨ ص.

(٣) انظر: أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٩٣.



جامع مانع له، مع عدم إغفال الأعمال الترويعية التخريبية التي يقوم بها أفرادٌ أو تنظيماتٌ، وأحيانًا دولٌ على أنها هي الإرهاب عينه.

- ولذا، وفي ضوء عدم الاستقرار على المصطلح قيل: إنَّ وصفَ ظاهرةِ الإرهاب أسهلُ من تعريفها، الأمر الذي يحتاج معه إلى تأطيرٍ للعمل الاجتماعي الخيري يشملُ سدَّ المنافذ التي يمكن أنْ يَدخل من خلالها الشكُّ أو التشكيك في سوء استغلال العمل الخيري، لا سيَّما مع بروز ظاهرة الرغبة لدى كثير من الموسرين في البذل ومدِّ الخدمة الاجتماعية إلى أقصى رقعة جغرافية ممكنة(١).

- والقطاع الثالث الخيري ملزمٌ بأنْ ينفِّذ برامجه التنموية في المجتمع، ويسعى إلى تطوير أدائه دوريًا، من خلال التقويم الذاتي والاستعانة بالخبرات المحلية والإقليمية في رسم السياسات وتحديد الأهداف وتبنِّي أسلوب الأولويات في العمل الاجتماعي والتركيز على البعد التقويمي الدوري؛ لينالَ بذلك ثقة الطرفين الآخرين؛ الحكومة والقطاع الأهلي، بصفتهما الداعم الرئيس لبرامج العمل الاجتماعي ماديًا وتنظيمياً ومعنويًا.

---

(١) انظر: دافيد راي غريفين، **تقرير لجنة ٩/١١: التجاهُلات والتحريفات**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ٣٨١ ص. وانظر له، كذلك: **شبهات حول ٩/١١: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث ١١/ ٩/** ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٣٢٦ ص.

- في ضوء هذا التجاذُب الطيِّب بين القطاعات الثلاثة - تجاذُبًا تكامليًّا لا تنافُسيًّا - صار لزامًا على القطاع الاجتماعي في منطقة الخليج العربية في سبيل تطوير ذاته، العملُ على التخفيف من هذا الاعتماد التامِّ على الموارد المالية، من القطاعين الحكومي والأهلي باللجوء إلى استثمار هذه الموارد، في ما يعود بدخلٍ منتظمٍ على الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية[١].

- المعلوم أنَّ العمل الاجتماعي في بعض حالاته، يقوم على التطوُّع، ولذا أصبح لزامًا على المعنيِّين بهذا العمل أنْ يطوِّروا من مفهوم التطوُّع في العمل الاجتماعي. والأصل في التطوُّع بحدِّ ذاته أنْ يكون عملاً خيريًا في نظر القائمين عليه،[٢] ذلك أنَّ المفهوم يخضع لاعتبارات ثقافية وخلفيات فكرية، فيُطوَّع العمل الاجتماعي لتحقيق أهدافٍ ثقافية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الخيرية المباشرة التي تُمنح من منطلق ثقافي أو لتحقيق أهداف تنصيرية أو ماسونية أو دعوية في حال المسلمين، بما في ذلك الخلفيات الدينية.

- وتنطلق الحملات التنصيرية من مفهوم اجتماعي خيري في سعيها لتنصير العالم، وغالب من يقوم عليها ميدانيًّا متطوِّعون

---

(١) انظر في مسألة استثمار الزكاة في التدريب وتنمية الأفراد والجماعات: عبدالسلام الخرشي، **فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنَّة**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ٥٣٤ ص.

(٢) انظر: عبدالله بن علي النعيم، **العمل التطوُّعي، مع التركيز على العمل التطوُّعي في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ٢١٥ ص.



محفَّزون. وتزيد تبرعاتها السنوية عن ثلاث مئة وسبعين مليار (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، حسب آخر الإحصائيات عن نشرة الإرساليات الدولية لعام ٢٠١٣م.[١] وستصل التبرُّعات إلى ثماني مئة وسبعين مليار (٨٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار لسنة ٢٠٢٥م[٢].

- وتعمل على تنفيذ مشروعات تنموية اجتماعية وصحية وتعليمية وتدريبية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية، وتتبنَّى مشروعات اجتماعية، مثل التدريب والتطبيب والتعليم وشقِّ الطرق، وبناء المؤسَّسات التنموية، بل ربَّما وصل الأمر إلى إنشاء المطارات التي تستخدمها الحملات التنصيرية لأغراضها التنصيرية والسياسية، وتتيح للأهالي استخدامها كذلك[٣].

- أمَّا التنظيمات الماسونية الأهلية فقد اجتذبت كثيرًا من عامَّة الناس على أنها تنظيمات خيرية، تسعى إلى رفاه المجتمع، وتخفي مغازيها الحقيقية عن العامَّة، وتكتفي بإفشائها بين

---

(١) انظر: إحصائية التنصير للعام ٢٠١٣: ٤٠٠ بليون دولار تبرُعات للأغراض الكنسية وانظر إحصائية أقدم في: مجلة الكوثر مج ٣ ع ٤٢ (صفر ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م)، ص ٣٤، نقلاً عن نشرة أبحاث التنصير الدولية International Bulletin of missionary Research.)

(٢) وعند تحديث الإحصاءات يوم الثلاثاء ٣/ ٥/ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٩م لم أجد فرقًا يذكر، بل ربَّما جاء الفرق بالناقص/http://www.swamij.com/pdf . IBMR2007.pdf)

(٣) انظر: علي بن إبراهيم النملة، التنصير، مرجع سابق، ٢٧٠ ص.

قياداتها. وعلى أيِّ حال فإنَّ موضوع الماسونية موضوع واسعٌ وله «أدبياته» التي تكشف أهدافه وغاياته[1].

- وكما تعمل الحملات التنصيرية والماسونية في المجال الاجتماعي الخيري، تعمل الجهود الدعوية الإسلامية في المجال نفسه كذلك، إلاَّ أنَّها في منطقة الخليج العربية لا تزال في بداياتها في تكوين العراقة في هذا المجال، وفي ما يتبعه كالتطوُّع. وهذا لا يغفل إسهام مؤسَّسات المجتمع المدني الخيري في تحقيق الرفاه الاجتماعي الخليجي، ثم الانطلاق في العمل الاجتماعي الخيري إلى العالم.

- ولا يعني التطوُّع - في مفهومه الشامل وكما سبق التوكيد عليه - العملَ من دون مقابل، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إنَّ المقابل الذي يُعطي للمتطوِّع قد لا يرقى إلى مستوى التضحيات الميدانية والجهود التي يقوم بها مَن يعملون في الشأن الاجتماعي. كما أنَّه يُنظر إلى عامل تطوير التطوُّع في العمل الاجتماعي على أنَّه داخلٌ في مفهوم تنمية الموارد البشرية في العمل الاجتماعي، وتطوير القوى البشرية التي هي الرافد المهمُّ في تنفيذ مشروعات العمل الاجتماعي وبرامجه، سواء في دول المقرِّ للمنظَّمات الخيرية أم في المناطق المستقبِلة لهذه المشروعات والبرامج،

---

(١) انظر: وائل إبراهيم الدسوقي، **الماسونية في العالم العربي: المبادئ، الأصول، الأسرار**، القاهرة: مكتبة الأنجلو - المصرية، ٢٠٠٧م - ٢٥٣ ص.



بما في ذلك تطوير أساليب تنمية الموارد المالية (طرق جمع التبرُّعات)، التي أوصلها سليمان العلي في كتابه: تنمية الموارد البشرية المالية في المنظَّمات الخيرية إلى تسعٍ وعشرين (٢٩) طريقة، أذكرها إجمالاً مع بعض التصرُّف والدمج في بعض منها والزيادة عليها،(١) مع ضرورة التوكيد - كما سيأتي عند ذكر الضوابط - على حضور عنصر التطمين في أنَّ هذه الطرُق كلُّها إنما هي وسائلُ داخلة في مفهوم العمل الطيِّب الذي يقبله الله تعالى ويقبله من ثمَّ عباده، فإنَّ الله تعالى طيِّبٌ لا يقبل إلا طيِّباً، والغاية عندنا لا تسوِّغ الوسيلة، ومن طرق تنمية الموارد الماليَّة الآتي:

١ - عن طريق الدعم من الجهات الرسمية الحكومية،

٢ - عن طريق الأوقاف،

٣ - عن طريق المساجد والمراكز الإسلامية،

٤ - عن طريق المدارس والجامعات ودور التعليم والتدريب،

٥ - عن طريق الدعاية والإعلان،

٦ - عن طريق التبرُّعات العقارية،

٧ - عن طريق جمع المواد العينية من ملابس وفُرُش وأجهزة،

---

(١) انظر في تنمية الموارد البشرية: سليمان بن علي العلي، **تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظَّمات الخيرية**/ تقديم يوسف القرضاوي، فولس تشرتش، فيرجينيا: المؤلِّف، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ١٥٣ - ٢١٦.



٨ ـ عن طريق المعارض عمومًا، ومنها معارض الأعمال الفنية من اللوحات والمجسَّمات المباحة،[١]

٩ ـ عن طريق الاستقطاع الدوري من الموظَّفين والعاملين باستخدام تقنية الأمر المستديم،

١٠ ـ عن طريق عضوية الشرف، والانخراط في الجمعيات العمومية ومجالس الأمناء،

١١ ـ عن طريق حملات جمع التبرُّعات باستخدام المندوبين الموثوقين،

١٢ ـ عن طريق الحملات الشعبية التي تستخدم الفضائيات ووسائل التواصُل الاجتماعي الموثوقة،

١٣ ـ عن طريق الحصَّالات التي توزَّع بثقة في المحلَّات التجارية،

١٤ ـ عن طريق الاتِّصال البريدي العادي والإلكتروني والهاتفي والإنترنت،

١٥ ـ عن طريق التبرُّع من شركات الاتِّصالات وخدمات المعلومات والشركات الخدمية الأخرى،

١٦ ـ عن طريق التبرُّعات الثمينة كالمجوهرات والتُّحف الفنية الغالية،

١٧ ـ عن طريق الخدمات الفنِّية،

---

(١) وقد سبق استخدام هذه الوسيلة في المملكة العربية السعودية، وما تزال تستخدم بين الفينة والأخرى.

١٨ ـ عن طريق المحلّات التجارية الخيرية،

١٩ ـ عن طريق المزادات الخيرية المنضبطة،

٢٠ ـ عن طريق الدعاية مقابل الدعم،

٢١ ـ عن طريق تخصيص ريع المشروعات والأعمال العلمية والمنتجات مهما قلَّت،

٢٢ ـ عن طريق الاستقطاع من المبيعات،

٢٣ ـ عن طريق التبرُّع من أسهم الشركات وأرباحها،

٢٤ ـ عن طريق اتِّفاقيَّات تبرُّعات عامة من أعضاء الشركات أو المؤسَّسات التجارية،

٢٥ ـ عن طريق وصايا الأموات،

٢٦ ـ عن طريق الأدلة (الكاتالوجات)،

٢٧ ـ عن طريق الحفلات السنوية،

٢٨ ـ عن طريق فن إعداد ملف المشاريع،

٢٩ ـ عن طريق المقابلات الشخصية مع المتبرِّعين،

٣٠ ـ عن طريق التبرُّعات من الحكومات الغربية (!) مع توخِّي الحذر وعدم ربطها بشروط،

٣١ ـ عن طريق تبرُّعات الشركات والمؤسَّسات التجارية.

● ورغم شمولية هذه الطرق في الجانب المادِّي من تنمية الموارد المالية إلا أنه مراعىً فيها الرابط الثقافي الذي يضبطها. ويعني



هذا أنَّ العمل الاجتماعي الخيري مهما كان لا يكاد ينسلخ عن الخلفية الثقافية للعاملين والخصوصية الثقافية للمجتمع[١].

- ويعني هذا أيضًا أنَّ العمل الاجتماعي الخيري لا يمكن أنْ ينموَ دون هذا الاعتبار المهم. وقد لا يكون هذا الاعتبار حاضرًا لدى بعض المموِّلين للعمل الاجتماعي الخيري، ولكنه حاضرٌ بوضوح لدى المخطِّطين والمنفِّذين الذين يرون للأبعاد المعنوية في العمل الاجتماعي تأثيرًا أكثر من الأبعاد المادِّية، على اعتبار أنَّ العمل الاجتماعي يتعامل مع الإنسان في علاقاته مع أخيه الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

- وقد وضع هؤلاء المخطِّطون والمنظِّرون للعمل الاجتماعي عددًا من «الضوابط والمنطلقات» التي ترقى به إلى حدِّ الفاعلية؛ منها على سبيل المثال الآتي:

  - الاستقامة وتحقيق التقوى،
  - تقوية الإيمان واليقين،
  - تعميق الأخوَّة الإيمانية،
  - ثمرات عمل الخير،
  - عواقب الشحِّ وترك الخير،

---

(١) انظر: فوزية العشماوي، **الحوار بين الحضارات وقضايا العصر: العولمة وآثارها على الخصوصيات الثقافية**، الاجتهاد، ع ٥٢ و ٥٣ (خريف وشتاء العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م/ ١٤٢٢هـ)، ص ٩٧ - ١١٢.





- تحقيق الصورة الإيجابية للعمل الخيري،
- إبراز رسالة المؤسَّسات الخيرية ودورها،
- احترام الناس والرقي بأسلوب مخاطبتهم،
- ترسيخ الجود بمفهومه الشامل،
- توضيح حقيقة الزهد المشروع[١].

- ومن باب التوكيد على ما سبق ذكره أنه مما يعين على تنمية العمل الاجتماعي في ضوء تطوير مفهوم التطوُّع التوكيد على قيام مراكز تدريب على العمل الخيري تبدأ بداياتٍ أوليةً، على شكل دورات، قد تقوم بها الهيئات الاجتماعية، أو الجهات الرسمية المعنية بالشأن الاجتماعي، من خلال مراكز التدريب والدراسات التابعة لها، ثمَّ تتطوَّر بحيث تصبح المراكزُ مؤسسات تدريب عالية، كالمعاهد العُليا والكلِّيات وربَّما الجامعات، تؤهِّل الشباب من الجنسين للتعامُل المدروس مع العمل الاجتماعي[٢].

- اللجوء إلى التقويم الدوري للأداء والبرامج والمشروعات

---

(١) انظر في تفصيل هذه المنطلقات: مؤسَّسة الوقف، منطلقات نحو التميُّز في تنمية موارد العمل الخيري الإسلامي، الرياض: المؤسَّسة، ١٤٢٨هـ، ٤٠ ص.

(٢) انظر: محمد حميدان العويضي وخالد إبراهيم العلي وجميل محمود مرداد، النشاط الخيري السعودي في ضوء الحملة الدولية على الإرهاب (ورشة عمل)، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ١٠ ص.



الاجتماعية فيه فائدةٌ ظاهرةٌ في تطوير العمل الاجتماعي وتنميته. ذلك أنَّ الحاجات البشرية تتغيَّر وتتطوَّر من زمن إلى آخر ومن بيئة إلى بيئة أخرى. وهناك أوليات في الإنفاق على المشروعات في البيئات المحتاجة. يؤيِّد هذا لجوء الدول العربية إلى إفراد الشأن الاجتماعي بهيئات أو وزارات مستقلَّة، بعد أنْ كانت مقرونة بالشأن العمَّالي. وقد عمدت إلى ذلك كلٌّ من مصر والمغرب وتونس والجزائر والسودان ولبنان وعُمان فالبحرين فالإمارات العربية المتَّحدة فالمملكة العربية السعودية، وغيرها.

- ومن معاني الحرص العربي على تنمية العمل الاجتماعي كذلك تحوُّل الشأن العمَّالي من شأن اجتماعي إلى شأن اقتصادي أو هو إليه أقرب، وذلك تحت إلحاح التطوُّرات العمَّالية في منطقة الخليج العربية وبروز ظاهرة البطالة الهيكلية والاجتماعية،[1] وليس بالضرورة البطالة الاقتصادية،[2] وطغيان ظاهرة الاستقدام

---

(١) لا يرى الخبير الاقتصادي صالح بن محمد الشعيبي عضو مجلس الشورى أنَّ البطالة في منطقة الخليج العربية ليست بطالةً اقتصادية بقدر ما هي بطالة هيكلية واجتماعية، لا سيما عند تطبيق المفهوم الفني الموضوعي للبطالة، وذلك في المحاضرة التي ألقاها في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض في شعبان ١٤٢٣هـ. ضمن فعاليات ندوة الأمن والمجتمع، سوق العمل في المملكة: الواقع والتحدِّيات بعنوان: دراسة عن البطالة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية. وانظر: فتحي قابيل محمد متولي، مشكلة البطالة: الأسباب - المعوِّقات - لحلول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م، ١١٢ص. وانظر أيضًا: سيِّد عاشور أحمد، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو - المصرية، ٢٠٠٨م، ٢٠٨ ص.

(٢) تؤكِّد مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة =

في المنطقة، لحاجة في الغالب ولغير حاجة في غير الغالب،[1] بحيث برزت مشكلة البطالة بين المستقدمين،[2] وأثر ذلك كله على التركيبة السكَّانية والتنمية الاجتماعية[3].

- يعني هذا تفرُّغ هذه الهيئات أو الوزارات لشأنها المباشر وتركيزها عليه، ما يُعين على تطوير العمل الاجتماعي، في ضوء المتطلَّبات المتجدِّدة للخدمة الاجتماعية، مثل الحماية الاجتماعية، والتعامُل مع تطوُّرات وتغيُّرات اجتماعية عامَّة «معولمة» ومتسارعة، أصبحت تكوِّن ظواهر تهدِّد الاستقرار الاجتماعي العربي، مثل ظاهرة العنف الأسْري والعائلي، التي لم تسلم منها مجتمعات مدنية تعرَّضت لتغيُّرات اجتماعية، يمكن أنْ تكون مفاجئة ومتلاحقة وغير متوقَّعة بهذه السرعة العجيبة؛ بفعل فشوِّ سلوكيات اجتماعية وتعاظُمها، مثل تعاطي المخدِّرات والخمور وطَرْق أبواب بيوت الخنا، وكذا التعرُّض للفضائيات وتقنيات المعلومات والاتِّصال التي تبيع اللذة

= العربية السعودية، من خلال نشرها للبيانات الإحصائية على موقع الوزارة في الإنترنت، على أن حجم البطالة في البلاد قد وصل إلى ٦،٩٪، ولكنه رقم - وإنْ زاد - لا يعكس واقع البطالة بمفهومها الاقتصادي.

(١) انظر: فتحي قابيل محمد متولي، مشكلة البطالة: الأسباب - المعوِّقات- الحلول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م، ١١٢ص.

(٢) انظر: سيِّد عاشور أحمد، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م.- ٢٠٨ ص.

(٣) انظر: محمد عبدالله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت).- مج ٣٢ ع ٢ (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).



الجنسية بالأفلام والمشاهد الإباحية الفاضحة وغير الفاضحة،[1] وكذلك أفلام العنف ومناظر الدماء، بما في ذلك نشر صور حيَّة لأحداث عنف في الحروب، والجرائم والكوارث التي تحلُّ بالعالم اليوم، وتتناقلها وتتسابق عليها الفضائيات ووسائل نقل المعلومة الإلكترونية التي لم تكن متوفِّرة من قبلُ.

- المعلوم أنَّ النظرة الفردية لتنمية العمل الاجتماعي في المجتمع المسلم قد تميل إلى إنشاء المشروعات ذات الدلالة الدينية المباشرة، كالمساجد مثلاً، بحكم أنَّ عمارتها داخلة في مفهوم الصدقة الجارية، من خلال كثرة المتردِّدين عليها خمس مرَّاتٍ في اليوم والليلة، بالإضافة إلى الحرص على وجوه النشاط التي تقام في المساجد، مثل حلقات تحفيظ القرآن الكريم والسنَّة النبوية المطهَّرة، والمحاضرات الدورية، وكون المسجد هو المركز الجامع للقاطنين في الحي، يقوم بدور المرشد الديني والعلمي والاجتماعي والنفسي.

- وهذا حسنٌ ولا غبار عليه، إلاَّ أنَّ الحاجة في بعض المواقع التي يراد إقامة مساجد فيها قد لا تكون كالحاجة الملحَّة إلى بناء

---

(١) انظر في العنف الأسْري والعائلي كلاً مُن: ليلى عبد الوهَّاب، **الجريمة والعنف ضدَّ المرأة**، دمشق: دار المدى، ١٩٩٤م. ومصطفى محمد التير، **العنف العائلي**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م-. وانظر عرضًا لهذين العملين لدى: أبو بكر باقادر، **العنف الأسْري والجريمة**: ليلى عبد الوهَّاب ومصطفى التير، الاجتهاد، ع ٣٩ و٤٠ (صيف وخريف عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ص ٤٢٥ - ٤٣١.



مدرسة أو حفر آبار عدة أو بناء مستوصف صحِّي أو إيصال تيَّار الكهرباء، أو تمويل حملة توعوية اجتماعية أو صحية أو ثقافية، ونحو ذلك مما يدخل في مفهوم خدمة المجتمع وتحصينه في عقله وجسمه، ومن ثمَّ تحقيق مفهوم الرفاه الاجتماعي.

- قد يساءُ فهمُ الحديث في موضوع التوجُّه إلى الاحتياجات التنموية الاجتماعية الأخرى مع عمارة المساجد، من خلال تحديد الأولويات في التنمية الاجتماعية ومتطلَّباتها المادِّية، بحكم أنَّ العاطفة الدينية في عمارة المساجد ظاهرة، ولكنه حديث لا يقلِّل البتَّةَ من أهمية بناء المساجد والجوامع في مواقع هي بحاجة إليها، أخذًا في الحسبان أنَّ الأرض قد جُعلت للمسلمين مسجدًا وطهورًا(١).

- والأمر هنا لا يعني إغفال هذا الجانب المهمِّ في خدمة المجتمع، فلن يُغفل، على اعتبار أنَّ المساجد، بالإضافة إلى كونها أماكنَ للعبادة المباشرة هي مراكز اجتماعية تعني مثل غيرها من مؤسَّسات المجتمع المدني بتحقيق الرفاه الاجتماعي. وإنَّما المراد هنا هو تغليب الأولويَّات في الاحتياجات التي ينبغي مراعاتها في الخدمات الاجتماعية.

---

(١) حديث صحيح الذي رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أعطيت خمساً، لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلَّت لي الغنائم، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصَّة، وبُعثت إلى الناس كافَّة، وأعطيت الشفاعة).







الفصل الرابع

العمل الاجتماعي والقطاع الأهلي: تحقيق المسؤولية الاجتماعية[1]

التمهيد: المفهوم

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم واسع ومتشعِّب الوظائف. وهناك مفهوم شائع يحصر المسؤولية الاجتماعية في وظيفة واحدة أو اثنتين من وظائفها المتعدِّدة. ويتبادر الذهن عند ذكر المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility CSR من حيث قيامُها بجهود وبرامج ومشروعات خيرية فقط. وهذا جزء من المفهوم أضحت الشركات والمؤسَّسات التجارية تفرد له إداراتٍ أو أقسامًا خارج نطاق أقسام العلاقات العامَّة، تُعنى به، ويقوم عليها أفرادٌ مؤهَّلون اجتماعيًّا وإداريًّا، يرفعون من شأن إسهامات الشركة أو

(١) أصل هذا البحث ورقة أولية نُشرت في مجلة الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم «القصيم» في عددها الخاص عن المسؤولية الاجتماعية، ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ ـ ٣/٢٠٠٧م) ص ١٠ ـ ١١. وقد جرى تطويرها وتطعيمها بالمزيد من الرؤى والمراجع.





المؤسَّسة التجارية، ومن ثمَّ يزيدون من إقبال المجتمع على منتجاتها.

- موضوع هذا الفصل يتركَّز حول نقاش مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى التجَّار من الرجال والنساء، ممن يطلق عليهم اليوم رجال الأعمال وسيِّدات الأعمال. ويدخل في هذا المفهوم لأغراض هذه التغطية الموسرون من أعضاء المجتمع، وإنْ لم يكونوا من التجَّار بالمفهوم المتأخِّر لكلمة تاجر. كما يتركَّز على الوعي المجتمعي للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية. وتشير الإحصاءات الدولية التي تفصح عنها شركة "تمكين" للاستشارات التنموية والإدارية إلى أنَّ ٧٠٪ من المستهلكين يرون أنَّ المسؤولية الاجتماعية تؤدِّي دورًا مهمًّا في تنمية المجتمع[1].

أطراف المسؤولية الاجتماعية:

- الذين يقومون بهذه المسؤولية الاجتماعية متنوِّعون، من حيث الوظائفُ المباشرة التي يؤدُّونها في مجتمعاتهم، فهم إما موظَّفون في الحكومة (القطاع العام) أو موسرون وتجَّار (القطاع الأهلي أو الخاص)، أو متطوِّعون في القطاع الثالث (الخيري). وتقوم بين هذه القطاعات الثلاثة علاقة هي هنا تكامُلية لا

---

(١) انظر: عمر عبدالعزيز، محرِّر، السعودية: الشركات الخاصة تخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، الأسواق - نت.- . ١٨/ ٤/ ١٤٣٠هـ.



تنافُسية، وهو ما يعبَّر عنه في لغة المال والأعمال بالشراكة في تحقيق تنمية اجتماعية مستديمة، أو تحقيق استدامة التنمية الاجتماعية أيًّا كانت التسمية sustainable development.

- والمجتمعات لا تُنمَّى بجهود الحكومات وحدها، وإنْ مارست الحكوماتُ دورًا سياديًّا مؤثِّرًا وفاعلاً في هذا المجال بوسائل متعدِّدة، كالتنظيم والمراقبة وتحفيز الشركات والمؤسَّسات التجارية لأدائها دورَها، وذلك من خلال الاشتراط في المناقصات الحكومية على المتقدِّمين لتحقيق حدٍّ واضحٍ من المسؤولية الاجتماعية، بل إنَّ بعض الجهات الحكومية تعمد إلى تحويل الشروط الجزائية على المقاولين إلى تنفيذ مشروعات تنموية اجتماعية صغيرة، يؤدِّيها المقصِّرون في تنفيذ بنود العقود لمصلحة اجتماعية، بدلاً من الغرامات المالية التي تأخذ دورةً طويلة، قد لا يعود مردودها على طبيعة العمل المنفَّذ مباشرةً. وأحسب أنَّ هذا يصبُّ في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وإنْ اختلفت الوسيلة.

- وتشير الإحصاءات الدولية التي تفصح عنها شركة «تمكين» للاستشارات التنموية والإدارية - أيضًا - إلى أنَّ ٦٤٪ من المستهلكين يشجِّعون فكرة أنْ تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسَّسات التجارية من معايير تقويمها[1].

(١) انظر: عمر عبدالعزيز، محرِّر، السعودية: **الشركات الخاصة تخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري**، الأسواق - نت - المرجع السابق. ١٨/ ٤/ ١٤٣٠هـ.





- ولا بُدَّ من تصحيح هذا المفهوم وتحريره وظيفيًّا، بحيث تدرج ضمنه وظائفُه الأخرى وأطرافه الأخرى المرسلة والمستقبلة، التي قد ينظر إليها بعض المتابعين على أنها ليست وظائفَ تندرج تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بينما هي كذلك. ويُذكر أنَّ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاصِّ تَعني «التزام المؤسَّسات ورجال الأعمال الطوعي والاختياري بالمشاركة والإسهام المستمرّ في تنمية المجتمع ودعم برامج التنمية الشاملة»[(١)].

- وقد لا يقتصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية على الأبعاد الاجتماعية فقط، وهو ما قد يتبادر من التسمية. فالفكر الإداري يدخل بقوَّة في تحقيق المفهوم، على اعتبار أنَّ الإدارة وسيلة لا غاية، كما يحسُن التوكيد عليه دائمًا[(٢)].

- يتجسَّد هذا المفهوم في بعض وظائفه في تقديم خدمات للمجتمع بمقابل أو دون مقابل، تأخذ طابع الالتزام الأدبي والأخلاقي تجاه المجتمع، وتحرِّكه عوامل انتمائية من دينية ووطنية وإنسانية.

- وكما مرَّ ذكره، فإنَّ كلَّ فرد من أفراد المجتمع بحاجة إلى خدمة

---

(١) انظر: القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: خدمة المجتمع وحسابات الربح والخسارة، القصيم، ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م)، ص ٩ - ١٠.

(٢) انظر: طاهر محمد منصور نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر: تباين الأهداف المتوخَّاة من تبنِّي المسؤولية الاجتماعية في المنظَّمات الحكومية والخاصَّة، عمَّان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٠٨م.



اجتماعية من نوع أو شكل ما، وكلُّ عضو في هذا المجتمع أو ذاك مطالبٌ - كذلك - بتقديم قدر من الخدمة الاجتماعية في مجال اختصاصه أو قدراته الذهنية والعلمية والفكرية والمالية، وذلك في سبيل تنمية مجتمعه، ويدخل في هذا الإسهام الفئات ذات الاحتياجات الخاصَّة التي قد ينظر إليها أنها هي المستهدفة من خدمات المسؤولية الاجتماعية، بينما هي في واقع حالها تسهم في تحقيق هذا المفهوم،(1) بحيث يشعر أيُّ فرد في المجتمع، مهما كانت قدراته وظروفه أنَّه عضوٌ فاعلٌ ومؤثِّرٌ في مجتمعه، وربَّما فاق تأثيره مجتمعَه الضيِّق إلى مجتمعات أرحبَ وأوسعَ. فيتحقَّق بهذا قدر من التكافُل والتكامُل الاجتماعي، على اعتبار أنَّ الله تعالى قد قسَّم الأرزاق والكفاءات بين البشر، وجمعُها بهذا الشكل يبني مجتمعًا متلاحمًا.(2) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

- وقد تكون بعض المجتمعات الأخرى أكثرَ حاجةً لخدماته من مجتمعه القريب، مع عدم انتفاء حاجة مجتمعه القريب. ولعلَّ

---

(١) انظر: فتحي عبدالرحمن الضبع، المعاقون حركيًا ومدى إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية، القاهرة: دار العلم والإيمان، ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: مشاري بن عبدالله النعيم، التنمية وإشكالات المسؤولية الاجتماعية، القصيم، ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م)، ص ١٢ - ١٣.



هذا كلَّه ينصبُّ في مفهوم عمارة الأرض والاستخلاف عليها. وكمثال على فإنَّ الفعل الخيري الإغاثي والتنموي في مجتمعات فقيرة أجدى منها في مجتمعات غنية.

- وعمارة المساجد والمراكز الإسلامية والمدارس والجامعات والمستشفيات ومؤسَّسات المجتمع المدني الأخرى بين الأقليات والجاليات المسلمة والمجتمعات الإنسانية الأخرى قد يكون أجدى من عمارتها في المجتمعات الإسلامية نفسها، نظرًا لتوفُّر هذه المنشآت في المجتمعات المسلمة، بالمقارنة، وكذلك اضطلاع الحكومات بمسؤوليتها تجاه مؤسَّسات المجتمع المدني، مع شدَّة الحاجة إليها بين الأقليات والجاليات المسلمة وبعض المجتمعات الإنسانية التي تفتقر إلى التنمية.

- وهذا مما يدعو إلى ترتيب الأولويات في التنمية الاجتماعية، كما يدعو إليه مايكل بورتر،[1] والاستئناس بمبادرة الأمين العام السابق للأمم المتَّحدة كوفي عنان في ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق يوليو ٢٠٠٠م Global Compact الذي قدَّم فيها ثمانية أهداف تنموية، يُرجى تحقيقها مع سنة ١٤٣٦/٣٥هـ الموافق ٢٠١٥م[2].

---

(١) انظر: آسيا بنت عبدالله آل الشيخ، **المسؤولية الاجتماعية: الانتقال من العطاء العشوائي إلى العطاء الذكي**، القصيم، ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م) ص ١٨ - ٢٠.

(٢) انظر: طارق راشد، **المسؤولية الاجتماعية والعولمة: دور أخلاقي أم سيطرة اقتصادية**، القصيم، ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م)، ص ١٤ - ١٦.



التجَّار والمسؤولية الاجتماعية:

- الذي لا بُدَّ من التوكيد عليه أنَّ التجَّار الطبيعيين والمعنويين (أفرادًا ومؤسَّساتٍ وشركاتٍ) يمارسون مسؤوليَّاتهم الاجتماعية بأشكال متعدِّدة، لا تتوقَّف على مفهوم الإنفاق المادِّي أو العمل الخيري المباشر، الذي ينظر إليه دائمًا عند الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للتجَّار. ولا اتِّفاق مع من يقول إنَّ هذا البُعد مغيَّبٌ لدى التجَّار عن ممارسة دور مؤثِّر، ففي هذا غمطٌ لما يقوم به التجَّار رجالاً ونساءً (رجال الأعمال وسيِّدات الأعمال) من جهود.

- كما أنَّ المسؤولية الاجتماعية أعمُّ من أنْ تقتصر أو تُقصَّر على العمل الخيري المباشر، وهي لا تأتي في الوقت نفسه لتحلَّ محلَّ العمل الخيري من حيث الإطلاق والأداء، خلافًا لم يظنُّ أنَّ هناك «مؤامرةً ما» تُحاك لإحلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية محلَّ العمل الخيري! من منطلق ما كان من محاربة للعمل الخيري، لا سيَّما العمل الخيري الإسلامي، بعد أحداث يوم الثلاثاء ١٤٢٢/٦/٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/٩/١١م،[1] فلا يمكن لهذا الإحلال أنْ يستمرَّ إذا ما سرى قصره على العمل الخيري؛ لأسباب ثقافية تتعلَّق بالمصطلح الأوَّل الشائع والسابق في الثقافة العربية الإسلامية ذي المدلولات الشرعية الضابطة له،

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٥٠ ص.

حيث ورد إطلاقه في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة وفي كلام العرب، قال الشاعر المخضرم الحطيئة، جرول بن أوس ابن مالك العبسي (ت ٤٥هـ/ ٦٦٥م):

مَن يفعلِ الخيرَ لا يُعدَم جَوَازِيَه
لا يَذهَبُ العُرفُ بين اللهِ والناسِ

- على أنَّ هذا الباحث يرى أنَّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية أعمُّ من مفهوم العمل الخيري، من حيث الاصطلاح، فالعمل الخيري بالمفهوم الشائع الآن هو جزء من المسؤولية الاجتماعية، وليس العكس. ومهما يكن من أمر فإنَّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أنْ يخرج عن كونه عملاً خيريًّا بالمفهوم الأشمل للعمل الخيري، الذي تنعقد به النية ويراد به وجه الله تعالى والدار الآخرة والبركة في الدنيا، وليس ذلك المفهوم الذي يقصره على فعل شائع في الذهن قد يكون مقصورًا على البُعد الإغاثي الذي تضطلع به الجمعيَّات والمؤسَّسات الخيرية.
- ومفهوم المسؤولية - من حيث الأداء والتحقيق - لا يعني هنا الإلزام، بل هو «شعور داخلي بالالتزام نحو المجتمع»[(١)]. والالتزام غير الإلزام، فهو إذًا فكرة وممارسة أخلاقية بحتة تأتي عواملُ خارجةٌ عن البُعد الأخلاقي البحت لتؤكِّد عليها،[(٢)]

(١) انظر: مشاري بن عبدالله النعيم، التنمية وإشكالات المسؤولية الاجتماعية، القصيم، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.

(٢) انظر: صالح العامري وطاهر الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، عمَّان: دار وائل، ٢٠٠٥م، ٤٦٧ ص.

وربَّما لتحفِّز إرادة موجودة تحتاج إلى مثيرات، واقتناع كامن لدى المعنيين تحتاج إلى من يدفعها إلى واقع عملي. وربَّما يأتي من المثيرات والدفع أنْ يقال للمحسن في هذا المجال: أحسنت[1].

حداثة المصطلح:

- الفكرة ليست حديثة المفهوم، وإنْ كانت حديثة الإطلاق. فهي معروفة لدى الثقافات القديمة والمتجدِّدة.[2] وهي، في الوقت نفسه، لا تخلو من فوائد اقتصادية واجتماعية آنية، تعود بالنفع المباشر والمحسوب على المنشأة التجارية، بالإضافة إلى فوائدها المعنوية. ونحن في الإسلام نقرُّ بأنَّ هذا الإسهام قد يكون داخلاً في المفهوم الشامل للصدقة التي يأتي منها إماطة الأذى عن الطريق، والتي لا تنقص من المال، بل تزيده، من منطلق حديث المصطفى محمد بن عبدالله ﷺ[3].
- ولأنها حديثة الإطلاق، لا حديثة المفهوم، نجد أنَّ هناك ترديدًا لها في مجتمعات اقتصادية وتجارية وشعبية متفاوتة، من حيث إدراكُ المفهوم. وهذا ما جعلها ترتبط بالجانب التجاري، ويأتي

---

(١) انظر: سيِّد أحمد عثمان، التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٩٦م- . ١٩١ ص.

(٢) انظر: سعد المرصفي، المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، الكويت: مكتبة المعلاَّ، ١٩٨٨م، ٤٠٠ ص.

(٣) انظر: سيِّد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة نفسية تربوية، القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٨٦م، ٣١١ ص.





ربطها بالغرف التجارية، وهي ليست كذلك مع أنَّ لها التصاقًا قويًّا بالبعد التجاري، ولكنها ليست مقتصرة عليه، ومن ثَمَّ فهي ليست محصورةً بالقطاع الأهلي أو الخاص. وحصرها على هذا القطاع يدخل في مفهوم حصر العام على الخاص، وهو حصر في الوقت نفسه يُحرج التجَّار «رجال الأعمال و«سيِّدات الأعمال»، ويضفي عليهم أعباءً على الأعباء التي يضطلعون بها في خدمة المجتمع.

- ومن شأن التعلُّق بهذا المفهوم أنْ يطبَّق غدا على أيِّ عمل يراد به انتفاع المجتمع منه، حتَّى عمد بعض المعنيين بترسيخ المفهوم الأخلاقي للصلات بين أفراد المجتمعات إلى إضفاء مصطلح المسؤولية الاجتماعية على هذا المفهوم النبيل. ولا يكتفي بذلك بل يصيغ المفهوم بصيغة الجمع، ما يعني أنَّ المسؤولية الاجتماعية ليست مسؤولية واحدة، بل هي مسؤوليات[1].

- وتذكر رائدة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منطقة الخليج العربية السيدة آسيا بنت عبدالله آل الشيخ، أنَّ الشركات والمؤسَّسات التجارية التي تفهَّمت المسؤولية الاجتماعية وطبَّقتها قد زاد معدَّل ربحيتها ١٨٪ عن تلك التي ليس لديها برامج من هذا القبيل، وربَّما أنَّها تسهم في ذلك ولكن من دون

(١) انظر: الفيض الكاشاني، المسؤوليات الاجتماعية: آداب الصحبة، العولمة، السفر، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القاهرة: دار المحجَّة البيضاء للطباعة، ٢٠٠٥م، ٢٩٥ ص.



رؤية واضحة ممنهجة، وأنَّ ٨٦٪ من المستهلكين يُقبلون على الشركات التي تحقِّق مفهوم المسؤولية الاجتماعية أو قدرًا ملحوظًا من المفهوم.[(١)] وتؤكِّد هذه النسب أهمية التسويق في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية[(٢)].

- ولدى التجَّار من حيث كونُهم مواطنين ومواطناتٍ مدفوعين دينيًا ووطنيًا وإنسانيًا إسهاماتٌ قيِّمة قابلة للرصد، ولكنَّهم قد لا يرغبون بفعل الثقافة الدينية التي لا تحبِّذ المجاهرة في جانب من جوانب الإنفاق في الأعمال الخيرية الخاصَّة بالإفصاح عن هذه الإسهامات، فَهم يُسهمون بشكل فاعل وملموس في تنمية المجتمع، وإنْ لم يظهر ذلك للبعض بصورة مباشرة. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩].

- ويؤثِّر هذا التوجُّه في إخفاء هذا الجهد الخيري في مقياس المسؤولية الاجتماعية في مجتمعات تعزف عن الإفصاح عن جهودها في هذا المسار،[(٣)] ربَّما من منطلق أنَّ هذه الخدمة

---

(١) انظر: عمر عبدالعزيز، محرِّر، السعودية: **الشركات الخاصة تخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري**، الأسواق - نت، م سابق. ١٨/ ٤/ ١٤٣٠هـ.

(٢) انظر: ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، عمَّان: دار وائل، ٢٠٠١م، ١٦٨ ص.

(٣) انظر: صلاح الدين أبو ناهية، **مقياس المسؤولية الاجتماعية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٩٨م.





المقدَّمة لا تستدعي الإعلان؛ على اعتبار أنها تُعَدُّ جزءًا من الواجب تجاه المجتمع. ويتطلَّب هذا قدرًا من الشفافية والإفصاح في ضوء إمكان الإعلان عن هذه الجهود.

- ولا ينكر هذه الجهود إلا من لم يطَّلع على شيء منها. ولا يتنافى هذا مع توقُّع المزيد، من خلال مأسسة أداء المسؤولية الاجتماعية. وقد جاء هذا الانطباع السائد حول تقصير الشركات الخليجية في مجال المسؤولية الاجتماعية لأنَّ كثيرًا من الشركات تحجم عن الإفصاح عن كثير من مساهماتها الاجتماعية، ومن ثمَّ لا تصل معلومات هذه الجهود إلى التصنيفات العالمية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسَّسات التجارية[1].

الحاجة إلى الإعلان:

- يسهم الإعلام بوضوح في إبراز الجهود، ويعدُّ هذا ضمن المسؤولية الاجتماعية للإعلام عمومًا، وللصحافة خصوصًا[2].
- ربَّما يعني هذا أنْ تعمد جهاتُ القطاع الأهلي أو الخاص، لا سيَّما عن طريق الغرف التجارية الصناعية بمنطقة الخليج العربية إلى الإفصاح عن إسهاماتها في تحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مع السعي إلى توسيع مفهوم تحقيق هذه المسؤولية

---

(١) انظر: آسيا بنت عبدالله آل الشيخ، **المسؤولية الاجتماعية: الانتقال من العطاء العشوائي إلى العطاء الذكي**، القصيم، مرجع سابق، ص ١٨ - ٢٠.

(٢) انظر: محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م، ٢٧٧ ص.



من خلال ما يُسهم به رجال الأعمال وسيِّدات الأعمال من جهود في تنمية المجتمع المحلِّي والإقليمي والدولي، في ضوء ما يقومون به من جهود إنتاجية وخدمية.

- التاجر بمنشأته التجَّارية أو الصناعية يسهم في خدمة المجتمع، سواءٌ أكانت هذه المنشأة متجرًا أم مصنعًا أم مركزًا لتقديم خدمات ذات مقابل مادِّي، أي أنَّ مجرَّد وجود المنشأة يعدُّ إسهامًا في خدمة المجتمع، ومن ثمَّ فقد اضطلع التاجر ابتداءً بقدر من المسؤولية الاجتماعية.

- أرأيتم لو أقام التاجر منشأته في مجتمع آخر غير مجتمعه، هل يمكن أنْ يقال له إنَّه اضطلع بمسؤولياته الاجتماعية في مجتمعه، مثلما اضطلع بها في المجتمع الذي أقام فيه منشأته؟ ومع هذا - وليس هذا اعتذارًا للتاجر - فإنه قد اضطلع بقدر من المسؤولية تجاه المجتمع الإنساني، يعني ملازمة الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية في أيِّ موقع يكون التاجر فيه. ومن هنا يبرز مفهوم «الأقربون أولى بالمعروف»، بالمفهوم الأعمق لهذه المقولة، لا بذلك المفهوم الأناني المحلِّي الحاصر للمعروف في مجتمع بعينه. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

- التاجر مطالبٌ بتزكية ماله وتطهيره مما يلحق به من غبش قد لا يكون ظاهرًا، ولذا فهو يُنفق من ماله في مجالات تنمية المجتمع



طهرةً؛ لمالِه وطهرةً لنفسه أنْ تطغى عندما استغنى. ويُسهم بطرق شتَّى في هذه المجالات الحيوية بمعالجة الفقر، بمفهومه الأشمل من مجرَّد سدِّ الرمق بلقيمات توضع في فم الفقير فتزيد من فقره وفقر من يعول فقرًا، بل يعالج الفقر بانتزاعه من فقره، وجعله منتجًا فاعلاً في مجتمعه، كما سيأتي الحديث عنه في فصل مواجهة الفقر.

- والتاجر في مجتمعنا الخليجي يشغِّل أبناء وطنه في منشأته، بقدر مهاراتهم واستعدادهم، ويُعَدُّ مواطنو البلاد العربية - ومنها منطقة الخليج العربية - تماماً كمواطنيها، بموجب اتِّفاقيات مشتركة بين الدول العربية تتوَّج باتِّفاقيات تبادُل العمَّال وحرِّية انتقالهم، بالإضافة إلى الوقوف مع الحكومات العربية - ومنها الخليجية - في حملتها لتوطين العمَّال، ما يستدعي تأهيلهم وتدريبهم وتمكينهم من الإسهام في التنمية(١).

- فالتاجر بهذا لا يُشغِّل المواطنين فحسب، بل إنه يدرِّبهم على دخول السوق؛ ليصبحوا تجَّارًا يشغِّلون غيرهم، كما شغَّلهم غيرُهم من قبل. وهناك عددٌ لا بأس به من رجال الأعمال اليوم كانوا قد انطلقوا على أيدي تجَّار سابقين، جعلوا منهم تجَّارًا ليصنعوا هم بدورهم غيرَهم تجَّارًا آخرين، وهكذا.

- هذا بالإضافة إلى تشغيل التاجر لغير المواطنين، بحسب الحاجة

---

(١) انظر: خالد بن عبدالعزيز الشريدة، القطاع الخاص والدور التنموي، القصيم، ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ - ٣/ ٢٠٠٧م)، ص ٢٤ - ٢٥.





إليهم، تلك الحاجة التي قد لا يقوم بها المواطن نفسه لأسباب ذات علاقة بالتأهيل الفني والمهني أو التأهيل الاجتماعي، فيخدم الوافدون من غير المواطنين مجتمعاتهم البعيدة، بما يحوِّلونه من أجرتهم المستحقَّة غالبًا، وغير المستحقَّة في بعض الحالات، التي تفوق المئة مليار (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنويًّا على المستوى الخليجي خاصَّة، تلك التحويلات التي تنتظرها في الأصل نفوس ونفوس، وهذه في مجملها خدمة للمجتمعَيْن القريب والبعيد، وتحقِّق عن طريق التجَّار المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع.

المسؤولية الاجتماعية والتنظيم:

- التاجر المعنوي والاعتباري في بيئة مشهورة بالكرم والعطاء مثل بيئتنا العربية هذه، يتبنَّى مشروعات خيرية وتنموية في أماكن محدَّدة، فلكم رأينا من يحفر الآبار، ومن يتبرَّع بمولِّدات الكهرباء، وبناء المدارس والمساجد والمستوصفات، ومن يشقُّ الطرق الداخلية والدائرية. وكم رأينا من يكفُل الأيتام ويدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، مباشرةً أو من خلال الجمعيات الخيرية ذات النفع العام أو النفع الخاص. وفي هذا كلّه تحقيق لأحد مفهومات المسؤولية الاجتماعية.

- هذه الجمعيات كلها - بحكم النظر إليها على أنها وسائط بين المانح والممنوح له - هي موضع ثقة من الجميع، تصرِّح لها الدولة وتدعمها وتثق بها وتشرف عليها، وتتأكَّد من أدائها





مهمَّاتِها ووظائفَها، في حدود ما رسمته هذه الجمعيات لنفسها، وفي حدود ما وضعته الدولة لها من لوائح. ولست - بحكم معايشتي المتواضعة للعمل الخيري - ممن يقول بخلاف ما هو عليه واقع هذه الجمعيات التي تستند بقوَّة على دعم الدولة وعلى دعم القطاع الأهلي، وأنا أدرك مدى ما تقدِّمه هذه الجمعيات من خدمات، ومدى ما تتمتَّع به من ثقة المانحين والممنوح لهم.

- لست مع أولئك الذين يكيلون الاتِّهامات للتجار كيلاً، ويرمونهم بالتقصير في تحقيق المسؤولية الاجتماعية؛ إذ إنهم مواطنون أولاً يحملون هموم الوطن بثوابته وانتمائه في مجالهم، كما يحملها غيرهم في مجالهم، ولا مزايدة على مواطنيتهم، ناهيك عن أنْ تكون هناك مزايدة على انتمائهم الديني، الذي يحتِّم عليهم أداءهم دورَهم المناط بهم في خدمة المجتمع، وهم يعلمون أنه ما نقص مالٌ من صدقة، بل إنَّ الصدقة تزيده، ويبارك الله تعالى في أعمالهم وأعمارهم(١).

- هذه هي القاعدة العامَّة عن التجَّار التي ينبغي إبرازُها في شأنهم. ومن حقِّهم وقد أحسنوا أنْ يقال لهم: أحسنتم، وإذا قيل لهم: أحسنتم زاد ذلك من إحسانهم مُحفَّزين بما يلقونه من اعتراف بما

---

(١) من الحديث الذي رواه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنصاري أنَّ النبي ﷺ قال: «ثلاثة أقسم الله عليهن، وأحدِّثكم حديثًا فاحفظوه: ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظُلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله بها عزًّا، ولا فتح عبدٌ باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر». الحديث صحيح صحَّحه غير واحدٍ من الحفَّاظ.



يقومون به من جهود، لا ينبغي التغاضي عنها بإطلاقات إعلامية سريعة، ينقصها غالبًا التوثيق والبراهين، وربَّما دافعها عامل الإثارة الإعلامية؛ لتكون على حساب من ينفقون من أموالهم وجاههم وعلمهم وخبرتهم سرًّا وعلانيةً.

- تأتي هذه الخدمات المتنوِّعة من التجَّار والمنشآت التجارية والصناعية والخدمية دونما تقصير من الدولة، ولكنها اليد الواحدة المتضامنة التي تسعى لخدمة المجتمع. والتجَّار لهم أثرهم الواضح والمنتظر في هذا المسار الذي هو مجال للتنافُس في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، بحيث ظهر أثر ذلك من خلال إنشاء إدارات ومكاتب داخل المنشآت التجارية والصناعية والخدمية مهمَّتها الاضطلاع ببرامج خدمة المجتمع وتحقيق المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك الاستعانة بالطاقات المؤهَّلة ذات الأبعاد الخيرية الموثوقة.

- هذا الأسلوب في تحقيق المسؤولية الاجتماعية مع أساليب أخرى ذات علاقة بالإنتاجية والربحية حدا ببعض الباحثين والمعنيين إلى دراسة هذا التوجُّه من منطلق أكاديمي تقويمي شمولي، بحيث تتبيَّن المجالات الاجتماعية التي يحسن التركيز عليها في وقتنا الحاضر. وفي هذا الفصل - من خلال الهوامش - ذكرٌ لبعض الجهود العلمية في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهي جهود مستمرَّة.

- وهذا ما دعا إلى قيام مؤسَّسات تدريبية وأكاديمية مستقلَّة تختصُّ



بتأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من دون التركيز بالضرورة على فعل الخير فقط، على اعتبار أنه هو المقصود وحده عند بعض من يفهمون المسؤولية الاجتماعية هذا الفهم الذي يقصرها على فعل الخير المباشر؛ إذ إنَّ هذا المفهوم أوسع من أنْ ينحصر في فعل الخير المباشر والمتبادر في الأذهان - كما مرَّ التوكيد عليه أكثر من مرَّة - مع أهمية هذا العنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية، ففي كلٍّ خير.

- وهذا ما تسعى إلى تسويقه الخبيرة بهذا الشأن آسيا بنت عبدالله آل الشيخ التي أنهت مرحلة الماجستير في موضوع المسؤولية الاجتماعية، وتنفق الكثير من المال والجهد والوقت لتقوم بحملة توعية، من خلال مؤسَّستها غير الربحية التي أطلقت عليها اسم شركة «تمكين» للاستشارات الإدارية والتنموية، حول الآليات التي تنفَّذ بها هذه المسؤولية. وتعمل على الوصول إلى المسؤولين وصنَّاع القرار في الجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة لتشرح لهم فكرتها، وتقوم بإعداد ورش العمل التوعوية في مجالات المسؤولية الاجتماعية. وربَّما تدخل جهودها هذه في مسار العلاقات العامَّة التي تتوخَّى التوعية بأهمية هذا المفهوم، من دون أنْ يكون المفهوم نفسه داخلاً في مهمَّات العلاقات العامة ووظائفها الإدارية المباشرة[1].

---

(١) انظر: محمد محمد البادي، العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٨٠م، ٢٠٠ ص.





- لا بُدَّ أنْ تلقى في انطلاقتها هذه عنتًا، لا يُثنيها عن تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية التي ترمي إليها، ولا يصدُّها عن المراجعة الدورية للجهود التي تقوم بها لمعرفة أبرز المعوِّقات التي تقف في وجه المشروع، كما بينته الخبيرة آسيا بنت عبدالله آل الشيخ في سعيها لتسويق المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية[1].

---

(١) انظر: صحيفة المدينة، ع ١٦٠٢٥ (١٩/ ٢/ ١٤٢٨هـ - ٩/ ٣/ ٢٠٠٧م)، ص ١٣.





الفصل الخامس

تنمية العمل الاجتماعي: الوقف نموذجًا

التمهيد:

- في ثقافتنا الإسلامية يصعب الفصل بين الآثار الدينية والآثار الأخرى (الدنيوية) لأيٍّ ممارسة تهدُف إلى عمارة هذه الأرض والاستخلاف عليها، صغُرت الممارسة أم كبُرت، ذلك أنَّ هناك ارتباطًا عضويًا في الإسلام بين الدين والحياة، وكلُّ ممارسة دنيوية محكومة بالنظرة الدينية لهذه الممارسات، إذا ما أُريد لها أن تدخل في المفهوم الشامل للعبادة، مع التوكيد على الأصول المعتبرة للشرع الحنيف، بحيث لا يأتي الدِّين بصورة المقيِّد، بل يأتي بصورة الموجِّه إلى الصواب، إذا ما توافر الإخلاص من منطلق قول المصطفى ﷺ: أحبُّ الناس إلى الله أنفعهم للناس[1].

(١) عَنْ عَبْدِ الله بن عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى الله أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ وَأَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى الله سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْناً أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعاً وَلأَنْ أَمْشِيَ مَعَ أَخِي الْمُسْلِمِ فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ شَهْرًا وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ سَتَرَ اللهُ عَوْرَتَه وَمَنْ =



- وتتجاوز هذه الوقفة التعرُّض لمشروعية الوقف في الإسلام وأقسامه وأركانه والولاية عليه،(١) على اعتبار أنه سلوك اجتماعي يعود بالخير على المجتمع، وكل ما يعود بالنفع والخير على المجتمع فهو مشروع، ما دام أنه يسير في المفهوم الإسلامي المؤصَّل للنفع والخير.(٢) على أنه «لم يحظَ الوقف لدى الحضارات الأخرى بالاجتهاد التشريعي التفصيلي على وجه يصون عين الوقف ويحفظ كيانها كما هي في الإسلام». كما يقول عبدالله بن ناصر السدحان.(٣)

- الحديث عن الآثار الاجتماعية للوقف ينبعث من آثار الوقف نفسه عمومًا، فيما عدا الآثار التعبُّدية الخاصَّة التي تعود على الواقف، من أجر وصدقة جارية والحجاب من مصائب الدنيا

= كَظَمَ غَيْظَهُ وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمْضِيَه أَمْضَاهُ مَلأَ اللهُ قَلْبَهُ رِضًا يَوْمَ القِيَامَةِ وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ المُسْلِمِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى تَتَهَيَّأَ لَهُ أَثْبَتَ اللهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزِلُّ الأَقْدَامُ وَإِنَّ سُوءَ الخُلُقِ لَيُفْسِدُ العَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الخلُّ العَسَلَ». أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب قضاء الحوائج ص ٤٧، رقم ٣٦ وحسَّنه الألباني في صحيح الجامع، ١٧٦.

(١) انظر: محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، الرياض: المؤلِّف، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ٣٦٥ ص.

(٢) انظر: حسين بن عبدالله بن عبدالعزيز العبيدي، مشروعية الوقف ومذاهب العلماء فيه، ٤٢ ص، في: ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٣) انظر: عبدالله بن ناصر السدحان، دور الوقف في دعم مؤسَّسات الرعاية والتأهيل الاجتماعي، ٤٩ ص، في: ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.



والآخرة. وهذه آثار يمكن أنْ تكون فردية، إلا أنها - مع فرديّتها - إنَّما تأتي حينما ينوي الواقف أنْ تكون لوقفه أو أوقافه آثار اجتماعية. وسواء أحصلت هذه الآثار الاجتماعية كلُّها أو جلُّها أو بعضها أم حال دون حصولها حائل خارجي لا علاقة للواقف فيه ولا حيلة له في تلافيه، فإنَّ فضل الله تعالى الواسع أنْ يجري عليه أجر هذا الوقف.

- يكاد المرء يؤكِّد أنه ما من وقف يراد به وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرة إلا تكون له آثار اجتماعية واضحة، لا سيَّما أنَّ المجتمعات لا تقفُ في وجه هذه الشعيرة العظيمة، بل إنَّ هذه المجتمعات تؤيِّد هذا المنحى وتحثُّ عليه. فالأوقاف «عمل اجتماعي دوافعه في أكثر الأحيان اجتماعية، وأهدافه دائمًا اجتماعية فالأوقاف الإسلامية في الأصل عمل اجتماعي».[١] وسواء أكان الوقف خيريًّا خاصًّا أم كان أهليًّا عامًّا، فإنما هو في محصِّلته عمل خيري اجتماعي، وما هذا التقسيم إلا تقسيم إجرائي حديث، إذ إنَّ الوقف يظلُّ خيريًّا[٢].

- ويأتي التفريع بحسب المتأثِّر لهذا المؤثِّر (الوقف) من اجتماعي أو علمي أو ثقافي أو اقتصادي، بحيث يصعب الغوص في هذه

---

(١) انظر: محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله، الوقف في الفكر الإسلامي، ٢ ج-. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.)

(٢) انظر: إبراهيم بن محمد المزيني، الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية، العقيق، ع ٢٧ و٢٨ (٩ ــ ١٢ ١٤٢٠هـ)، ص ١٧٩ ــ ٢٢٩.

التخصُّصات، من حيث تأثرُ الوقف فيها وتأثيرها فيه، وإنما هذا اجتهاد يُراد منه احترام التخصُّص المؤصَّل[1].

- تاريخيًّا كان للوقف أثره «في حفظ الهوية الثقافية الإسلامية، كما أنَّ الوقف على مؤسِّسات التعليم، من الكتاتيب إلى المساجد والمعاهد والجامعات، حفظ للتعليم حرمته وحرِّيته، ومكَّنه من أنْ يكون إسلاميًّا شاملاً دون أنْ يرتبط بمذهب أو سلطة»[2]. وكان أثره بارزًا في تاريخ المسلمين في قوَّتهم ومجدهم أو ضعفهم وانحطاط دولتهم[3].

- يقف الوقف سواء أكان عامًّا أم خاصًّا (أهليًّا)، من حيث كونه رافدًا ماليًّا مهمًّا ومتناميًا مع غيره من الموارد المالية الأخرى في خدمة المرتبة الثالثة في تنمية المجتمع بعد القطاع الحكومي فالقطاع الأهلي (الخاص). فيأتي الوقف ليتبوَّأ المرتبة الثالثة التي تعارَف أهل الاختصاص على تسميتها بالقطاع الثالث (القطاع

---

(١) انظر: سليمان بن صالح الطفيل، الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية، ٧٢ ص، في: دوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.

(٢) انظر: عبدالعزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ص ٧٧٧ - ٨٠٠. في: مجموعة مؤلفين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي/ تحرير إبراهيم البيومي غانم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ٩٣٦ ص.

(٣) انظر: يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي»، الوقف والمجتمع: نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، الرياض: مؤسَّسة اليمامة الصحفية، ١٤١٧هـ. ص ٦١.



الخيري)، فهو فعل خير، بغضِّ النظر عن مجاله الاجتماعي، من بناء المساجد وعمارتها ورعايتها إلى إطعام الحيوانات المتشرِّدة، أو الطيور المهاجرة أو الأليفة وعلاجها أو الوقف على الأواني التي تسقط من الخدم فتتكسَّر فلا يلومهم أصحابها.

- وبين هذين المجالين مجالات ومجالات واسعةٌ من صنوف الوقف وأنواعه. وهي بمجملها لا توحي باليسر المادِّي لدى الواقفين فحسب، بل إنها نماذج تدلُّ على السعة الأفقية لحالات الوقف، كما تدلُّ على مدى وعي الأمَّة بأهمية الوقف وانعكاسه على تنمية المجتمع وتحقيق خدمته من مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي سيأتي الحديث عنها في هذا الكتاب. هذا بالإضافة إلى المردود الخيري للوقف على الواقف في بركة ما عنده في دنياه وأجر وفضل من الله تعالى في آخرته.

- مجالات تأثير الوقف على بنية المجتمع متعدِّدة ومتنوِّعة، جزئية وكلِّية، لا يحسُن حصرها في مجال واحد، لا سيَّما إذا كان التركيز على مجال وقفي قد يأتي على حساب المجالات الأخرى. والوقف بهذا مكمِّلٌ لجهود الدولة في تنمية المجتمعات.[1] ويعدِّد عبدالله بن ناصر السدحان آثار الوقف في

---

(١) انظر: مجمع الفقه الإسلامي، (الهند)، دور الوقف في التنمية، الهند: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٢٤ ص.



بنية المجتمع، ويوصلها إلى ستة عشر (١٦) أثرًا، كلها تصبُّ في لحمة المجتمع وتماسُكه وترابُطه(١).

- إلا أنه من المهمِّ التنويه إلى أنَّ بعض الأوقاف تتخطَّى مرتبة كونها ضمن مفهوم القطاع الثالث، إذ إنَّ تنميتها والتوعية بآثارها الاجتماعية، من بالإضافة إلى آثارها في الحياة الآخرة، كفيل بأنْ يجعلها تتقدَّم على عناية الدولة في مرفق من المرافق الاجتماعية، دون أنْ تتخلَّى الدولة عن مسؤوليتها في توفير هذه الخدمة الاجتماعية وكونها تملك السيادة في التأكُّد من مسير الوقف، ذلك المسير الذي يتماشى مع السياسات العامَّة للدولة التي لا تتعارض مع البعد الشرعي للوقف. ولذلك تضع الدولة الضوابط الإدارية والأنظمة واللوائح التي تكفُل ـ بإذن الله تعالى ـ استخدام الوقف فيما خُصِّص له وضمان ديمومته، إنْ أراد له الواقف نفسه ذلك، وهو إنما وقَفَه بإرادته ورغبته في استمراره(٢).

- يُقال إنَّ صورة هذه التنظيمات الحديثة للوقف في المحيط العربي برزت بظهور قانون بأحكام الوقف سنة ١٣٦٥هـ/

---

(١) انظر: عبدالله بن ناصر السدحان، الأوقاف والمجتمع: الآفاق المستقبلية للأوقاف وأثرها في تماسُك المجتمعات وترابُطها، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاجتماعية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ص ٤٤ ـــ ٦٠.

(٢) انظر: الخطوط العريضة لنموذج قانوني للوقف، ص ١٥٤ ـــ ١٧٧. في: منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوُّره، إدارته، تنميته، دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٣٢٨ ص.



١٩٤٦م.[١] ثمَّ توالت التنظيمات إلى سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. ولن تقف عند هذا الحدِّ. هذا مع عدم إغفال جهود خلافة المماليك،[٢] ثم الخلافة العثمانية في تنظيم الأوقاف على مستوى المجتمع الإسلامي، وقبل ذلك في العصور الأولى للإسلام.

- والتراث الإسلامي الاجتماعي والفقهي مليء بالنماذج المضيئة في مسيرة تنظيم الوقف،[٣] بحيث يمكن استخلاص نظام (أو قانون) مؤصَّل فيها، فوضع تنظيمات «تشريعات» للوقف دليل على تنامي المدِّ والوعي في فقه الوقف والسعي لتجديده. ومن التنظيم السعي إلى حصره وتنميته. وتضطلع بهذه المهمَّة جهات حكومية معنية بالأوقاف، بالإضافة إلى جمعيات غير ربحية تسعى إلى نشره بين الناس.

- يقول محمَّد موفَّق الأرناؤوط في كتابه دور الوقف في

---

(١) انظر: إبراهيم البيُّومي غانم، **التكوين التاريخي لوظيفة الوقف في المجتمع العربي**، ص ٧٥ ــ ١١٧. في: مجموعة مؤلفين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**/ تحرير إبراهيم البيومي غانم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ٩٣٦ ص.

(٢) انظر: محمد محمد أمين، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م. ٤٦٢ ص. حيث يركِّز المؤلف على عصر المماليك في مصر.

(٣) انظر: عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري، **الوقف وأثره في التنمية في عصر الخلفاء الراشدين**، ٤٣ ص، في: **ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية**، مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.



المجتمعات الإسلامية: إنَّ الوقف يمارس أو يؤدِّي «دورًا مُتزايدًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية، حيث أخذ الأفراد يشاركون الدولة في القيام بالمهامِّ المختلفة وتقديم الخدمات المجَّانية (إنشاء الجوامع والمدارس والجسور والاستراحات وقنوات الشرب والري والمستشفيات والمكتبات ودور رعاية الأيتام إلخ)، التي كان لها دورها الكبير في امتصاص التوتُّر وتكريس السلام الاجتماعي»(١).

- ربَّما يتمثَّل هذا البعدُ في بناء المساجد ورعايتها وصيانتها ونظافتها، كما يتمثَّل في الخدمات الأخرى التي لا تقلُّ شأنًا عن بناء المساجد، من حيث ضمانُ الصدقة الجارية، وذلك مثل كفالة الأيتام، ببناء مهاجع لهم ورعايتهم في غذائهم وصحَّتهم وتنشئتهم وتعليمهم وتوظيفهم وتزويجهم وتسكينهم حتَّى «يقفوا على أقدامهم»، وكفالة المسنين المقطوعين من العائل، ورعايتهم في المسكن والعلاج وبرامج التوعية والترفيه. والعناية بالمعوقين بإنشاء المراكز التي تعمل على رعايتهم صحيًّا والقيام بحاجاتهم اليومية من علاج طبيعي وغذاء وكساء وترويح وتأهيل، والتعامُل الخاصِّ مع كلِّ حالة بحسب درجة الإعاقة فيها.

- هذا بالإضافة إلى جوانب الرعاية الاجتماعية الأخرى التي تعالج

(١) انظر: محمَّد موفَّق الأرناؤوط، دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ص ٧.

بعض الظواهر السلبية التي تعتري المجتمعات، مثل العناية بالمطلّقات أو الأرامل أو النساء أو الأطفال أو الأزواج أو الزوجات الذين يتعرَّضون لأنواع من العنف الأسْري. وكذا الإعانة على الزواج وتربية الأولاد وتعليمهم، وإعطاء الكبار منهم المنح الدراسية يكملون بها تعليمهم الجامعي والعالي. ولهذه آثارها الإيجابية على بنية المجتمع.

- تمتدُّ القائمة غير القابلة للحصر في المجالات الاجتماعية للوقف، من الرعاية الاجتماعية التي وردت لها أمثلة قليلة أعلاه، إلى التنمية الاجتماعية من بناء المدارس والمستشفيات والمكتبات والمساكن والرُبُط والخانات (النُّزل) والطرق والجسور وتأمين الماء والإنارة، والمراكب وما إلى ذلك من وسائل تنمية المجتمع، وتحقيق الرفاه الاجتماعي[1].

- لا يسمح هذا المقام بالإسهاب في الأمثلة، لا سيَّما مع تخصيص وقت قليل للعرض عنها؛ إذ إنَّ فكرة الوقف تقوم على مفهوم تنمية المجتمع، لا سيَّما عند التوكيد على النتائج النوعية لا الكمِّية للوقف[2].

---

(١) انظر: يحيى محمود ساعاتي، **الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان للموروث الثقافي**، الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. - ٢٣٨ ص.

(٢) انظر: رضوان السيِّد، **فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية**، ص ٤٣ ـــ ٦١. - في: مجموعة مؤلفين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**،/ تحرير إبراهيم البيومي غانم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م. - ٩٣٦ ص.



- أبرز المشكلات التي تواجه الأوقاف يمكن أنْ تأتي في مسألة إدارتها ونظارتها، ومن ثمَّ احتمال الاعتداء عليها بسرقتها أو غصبها أو مصادرتها أحيانًا، من قبل أنظمة سياسية جائرة لا تدرك آثارها الاجتماعية، كالتأميم الذي منيت به بعض الأوقاف في بعض المجتمعات الإسلامية، التي جرَّبت النظم الاشتراكية أو القومية في الحكم، والتي لم تكن إيجابيّةً مع البُعد الإسلامي في خدمة المجتمع وتنميته، بحيث رأت هذه الأنظمة المسمَّاة بالقطاع العام أو الحكومي أنها هي التي ينبغي أنْ تتحمَّل العبء التنموي الأكبر.

- هذا بالإضافة إلى ضياع بعض هذه الأوقاف؛ بسبب الإهمال في توثيقها أو تغييبها أو نقلها أو تغيير منافعها؛ خوفًا من مصادرتها، أو جهلاً بأهمية التوثيق، لنظرة قاصرة تعتمد على ذاكرة الواقف، التي تتوقَّف على زمان حياة المتذكِّر. أو ضياع الوثائق المحفوظة في أماكن غير مأمونة من الرطوبة وخشاش الأرض والغرق والهدم ونحوها، غير تلك المودعة لدى جهات توثيقية، تكون لها آلياتها في الحفظ التقني.

- هناك توجُّس لمستُه - في جولة مع ثلاثة من الزملاء هم الأستاذ الدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان والأستاذ الدكتور يحيى بن محمود بن جنيد والدكتور عجلان بن محمد العجلان، بتكليف من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد على المكتبات الوقفية بالمملكة العربية السعودية - من

قبل بعض الواقفين والنظَّار من أنْ تستولي الحكومة على الوقف، ثمَّ تقوم بمصادرته وإدخاله خزينة الدولة أو تحويل مساره، ما قد يوحي بحلول الفساد في إدارته ونظارته.

- أدَّى هذا التوجُّس إلى العناية بمفهوم الوقف في الإسلام وآثاره وأسباب إحجام بعض المسلمين عن الإفصاح عنه وإعلانه، والتوكيد على أنَّ الدولة المسلمة تعين على هذا المفهوم وتحثُّ عليه، وليست هي - ولله الحمد - التي تقف عثرة في وجه شريعة إسلامية لها آثارها في الدنيا والآخرة(١).

- وكون ذلك قد حصل في ضوء جهل بعض الحكَّام في الماضي والحاضر في بعض البلاد العربية والإسلامية بمنافع الوقف في خدمة المجتمع، فإن ذلك لا يسوِّغ تعميم هذا الإجراء على كل المجتمعات، إلا أنَّ الناس تناقلوا هذا الإجراء وسعوا إلى تعميمه، وتالياً تحذير الناس من الحكومة في هذا المجال، وكأنَّ الحكومة إنما قامت لتأكل أموال الناس بالباطل. وهذا انطباعٌ تعميميٌّ غير صحيح، ولا ينبغي أنْ يكون مسيطرًا على من يسعى إلى فعل الخير.

- الخوف غير المسوَّغ أحيانًا من الحكومة على الأوقاف أدَّى إلى ضياع كثير منها، بإخفائها بصورة غير علمية، بحيث أكلتها

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، أوقاف الكتب والمكتبات ومدى استمرارها ومعوِّقات دوام الإفادة منها، ١٣ ص، في: ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية، المدينة المنوَّرة: مكتبة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٠هـ.

الأرَضة والرطوبة والعفن والنقل من مكان إلى آخر والتخزين القائم على الإغفال.

- وهذا بُعدٌ سلبي من أبعاد إدارتها، ما يقتضي من الهيئات المعنية بالأوقاف تكثيف حملات التوعية بأهمية الوقف وأهمية الحفاظ عليه بتوثيقه وخضوعه للضوابط التي تكفُل أداءه وظيفته، هذا مع تخلّي هذه الهيئات عن بعض الأنماط البيروقراطية التي تؤخِّر هذه الناحية التوثيقية المطمئنة للواقفين، وربَّما تحويل هيئات الأوقاف إلى نصف حكومية يشترك في إدارتها الأهالي، بل إنَّ هناك من دعا إلى تخلِّي الدولة عن إدارة الأوقاف وتركها للقطاع الأهلي، مع بقاء الإشراف العام على هذه الإدارات بيد الحكومة، وبقاء الرقابة ووسائل الضبط النظامية من نظم أو قوانين ولوائح وضوابط وقواعد وتعليمات لا تهدُف إلى تعطيل مسيرة الوقف.

- يؤثِّر هذا التوجُّس من قريب على أداء الوقف مهمَّته الاجتماعية، وربّمَا يؤثِّر في المفهوم نفسه الذي يشهد تناميًا محمودًا بفضل الله تعالى، ثمَّ بفضل هذا التوجُّه الجديد في مدِّ ظاهرة العودة إلى الدين (الإحيائية الإسلامية المؤصَّلة، كما يسمِّيها المفكِّر الإسلامي رضوان السيد)،[1] والنظرة إلى الشمولية، وما تبع ذلك من إعادة العمل بسنن لها تأثير مباشر على تنمية المجتمع ورفاهِه وسلامِه كالوقف.

---

(١) انظر: رضوان السيد، ما وراء التبشير والاستعمار: ملاحظات حول النقد العربي للاستشراق، المنطلق، ع ١١٢ (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)-. ص ١٠٢ ـــ ١١٢.



- يصحب ذلك تأييد حكومي واضح، من خلال تفعيل مفهوم الوقف في الإدارات الحكومية المعنيَّة، وإنشاء المجالس العليا والمحلِّية لمتابعة الأوقاف ورصدها وتنميتها والصرف من غلالها على وجوه الخير، ليس في المنطقة العربية فحسب، بل على مستوى أوسع. كما يصحبه حملات من التوعية والتثقيف بأساليب علمية وإعلامية، بتكثيف الندوات والمحاضرات واللقاءات التي تُعنى بآثار الوقف في التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.
- ظهر ذلك من خلال تبنِّي الجهات الحكومية المعنية بالأوقاف، وهي في حال المملكة العربية السعودية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التي تقوم بدعم مشروعات اجتماعية وصحِّية ضخمة، وتمويلها من ريع الأوقاف وغلالها، إضافة إلى تنظيمها إداريًّا ووضع لوائح لها تعين على التصرُّف الشرعي فيها، من دون تعدٍّ أو إهمال. وهناك مؤشِّرات استرشادية لوضع الأنظمة يجري تطويعها للبيئة التي تستخدمها.[1]

---

(١) انظر: الخطوط العريضة لنموذج قانوني للوقف، ص ١٥٤ ـــ ١٧٧، في: منذر قحف، **الوقف الإسلامي: تطوُّره، إدارته، تنميته**. مرجع سابق، ٣٢٨ ص. وانظر أيضًا: سعد المهنَّا، **ثلاثون خطوة لوقف مميَّز: كيف توقف وقفًا، إرشادات وتوجيهات ونموذج لصيغة وقفية مبتكرة وصيغة وصيَّة مبتكرة**/ تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن، الدمَّام: المؤلِّف، ١٤٣٢هـ، ٦٤ ص.







الفصل السادس

تنمية العمل الاجتماعي: الإصلاح والمعاملة الإصلاحية[1]

التمهيد:

- هذه وقفات تعبِّر عن وجهة نظر صاحبها، ولا تدَّعي أنها تقوم على أسس علمية اختصاصية، أُسهم بها تلبية لدعوة كريمة مشكورة من المسؤولين في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بدولة المقرِّ المملكة العربية السعودية. كما لا يفوتني أنْ أشكر القائمين على الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدَّة التي احتضنت هذه الندوة حول الإصلاح الاجتماعي.

- ويتركَّز النقاش في هذا الفصل على العاملين والعاملات في مجال الإصلاح الاجتماعية من الفنيين والفنيات والاختصاصيين والاختصاصيات وغيرهم من العاملين المتعاملين مباشرة مع

(١) خواطر مقدَّمة في الحلقة العلمية عن تنمية مهارات الأخصائيات والمراقبات بدور الرعاية الاجتماعية التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بجدَّة في المدَّة من ٦ ـ ٨/١١/١٤٢٩هـ الموافق ٤ ـ ٦/١١/٢٠٠٨م.



نزلاء هذه الدور، لا سيَّما في دور الملاحظة ورعاية الفتيات ودور التوجيه، من دون التعرُّض المباشر لمن يُرادُ إصلاحُهم، إلا ما يقتضيه الطرح في كونهم هم المستهدفون من الإصلاح؛ ذلك أنَّ الباحثَ يشعر بأنَّ هذه الفئة المهمَّة تفتقر إلى التركيز بالاعتراف بما تقوم به من جهود، وما تمرُّ به من معاناة يومية مع المستهدفين تتفطَّر لها القلوب في معظم الحالات. ومع هذا يُراد من هذه الفئة من المصلحين والمصلحات أنْ يكونوا دائمًا في أحسن الأحوال، وألا يبدر عنهم أيُّ ردِّ فعلٍ طبيعي تجاه المخدومين والمخدومات، وأنْ يقلِّلوا من التشكِّي وكثرة الطلبات.

التنظير:

- إنَّ الحديث عن الإصلاح من الجانب التنظيري أيسر من أنْ ينبري لها ذوو العلم والاختصاص. وكلٌّ يملك زمام هذا التوجُّه، حتى أولئك الذين يقضون عقوبةً لجُنحة ما يملكون القدرة على التنظير، بعد قضائهم المدَّة العقابية وعودتهم إلى المجتمع ليبدأوا رحلة إصلاحية، يسعون فيها إلى ألاَّ يقع أحدٌ بمثل ما وقعوا فيه، فيكون فيه شيء من الاندفاع رغبةً في الإقناع، وربما المبالغة في ذلك، مدفوعين بضخٍّ عاطفي قويٍّ، يبرز عندما يعودون إلى الصواب ويعملون في سلك الإصلاح، على اعتبار أنهم أو أنهن أصحاب تجربة مريرة يسعون إلى تجنيب المجتمع منها.





- ورغم ما لهذا البُعد من أهميَّة من حيث التأثير حين يتحدَّثون للجانحين أو المقبلين على الجُنح بلغة يفهمونها، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في هذا البُعد، بحيث - ودون إدراك مباشر - نصنع من هذه الفئة أعلامًا تدفع بعض اليافعين إلى التهوين من الولوج في هذا الطريق، ما دام سينتهي بهم إلى الشهرة والوجاهة الاجتماعية.

- يتَّضح هذا جليًّا لدى بعض أولئك المشاهير من أهل الأعمال سريعة الشهرة كالفنِّ والطرب والرياضة، الذين يقعون في وحل الفساد الأخلاقي بأنواعه، ثم يتوبون ويعودون فتتلقَّفهم المنتديات والإعلام والفضائيات وتتيح لهم المجال واسعًا للخوض في قضايا اجتماعية والتنظير فيها، وربما يخوضون في قضايا شرعية ويتولُّون التنظير فيها، وربما الخروج بآراء أو فتاوى غير مؤصَّلة، من دون أنْ يكون لديهم السلاح العلمي والفقه في الأمور التي يقابلون به المشكلات. وهم بهذا يزيدون من المشكلة في الوقت الذي يظنون أنهم يُسهمون في حلِّها.

الدراية:

- الذي يظهر أنَّ العاملين والعاملات في مجال الإصلاح الاجتماعي من المشرفات الاجتماعيات والمراقبات والفنيات الميدانيات على دراية بهذا المسلك التنظيري، بل يعانون ويعانين منه معاناة لا يعلمها إلا الله تعالى. ولولا عنصر الاحتساب والهاجس الوطني والرغبة الذاتية في الإصلاح لدى





كثير منهن لما بقيت واحدة منهن تعمل في هذا المجال من منطلق إصلاحي، ولخلا الجو إلى فئة من المتسلِّطات اللائي يشبعن نزعةً في ذواتهن تصل إلى مستوى السادية، دونما النظر بالضرورة إلى عنصر الإصلاح. وهذه الفئة هي التي تزيد الطين بلَّة، وتخرِّج عناصر قابلة للعود مباشرةً، ومن لا تعود مباشرة تستمرُّ في الغواية والإفساد في المجتمع، بعد أنْ تعلمَّت في الدار «تكنيكات» و«تكتيتيات» جديدة عليها، فتصبح الدار مركزَ تدريب على الغواية والفساد.

- ومن هنا تأتي الدعوة إلى العزل بين النزيلات، بوضعهنّ في عنابر مفصول بعضها عن بعض، وإنْ احتواها سور واحد ودار واحدة. ويكون العزل إما بحسب الجنحة وهذا سهل، أو بحسب الفئات العمرية وهذا سهلٌ أيضًا، أو بحسب القابلية للعلاج وتوفُّر الإرادة له لدى النزيلة. وهذا أصعب من ذاك وذاك. أمَّا دمج النزيلات في الدار على أيِّ حال من دون تفريق فلا ينتظر منه أنْ يسهِّل من مهمَّات العاملات الإصلاحية، ولا يُنتظر منه أن يُنتج نزيلات يخرجن إلى المجتمع ليعشن حياةً أسْريةً سويَّةً.

المعاناة:

- يعاني العاملون والعاملات في الدور الإصلاحية على مختلف مستويات العمل، من سوء أخلاقيات بعض النزلاء والنزيلات، وتعمُّدهم الإساءة باللفظ وأحيانًا باليد للعاملين، وربَّما كانت



الإساءة باللفظ أشدُّ وأنكى من الإساءة باليد، وكأنَّ هؤلاء العاملين هم الذين جلبوهم إلى الدار، بينما واقع الحال أنَّ العاملين هم الذين يتمنَّون ويدعون الله تعالى ألاَّ يبقى في الدار نزيلٌ واحد، لا من أجل التخفُّف من أعباء العمل والتهرُّب من المسؤوليات، ولكن لأبعدَ من ذلك وأعمق، ذلك أنَّ العاملَ في هذا المجال يتحرَّق على مستقبل النزلاء الذين يُراد منهم أنْ يكونوا مواطنين صالحين يسهمون في بناء جيل صالح ويشاركون في التنمية الاجتماعية والإنسانية وعمارة الأرض، لا السعي في فسادها.

- وعزاء العاملين في هذا كله أنَّ إرادة الله تعالى اقتضت أنْ يستمرَّ الصراع بين الخير والشرِّ وبين الحقِّ والباطل، وإن انتصر الخير والحقُّ في الأخير وأنْ يكون في المجتمع صالحون وصالحاتٌ ومصلحون ومصلحات، كما يكون فيه فاسدون وفاسداتٌ ومفسدون ومفسداتٌ.

- وكلٌّ من الإصلاح والإفساد والصلاح والفساد، من حيث بداياتُهما لا يتطلَّبان مزيدَ عناء، وإنْ كان الانطلاق في الفساد في بداياته أهونَ من الانطلاق في الصلاح. وقد يقتصر الصلاح أو الفساد على صاحبه فلا يتعدَّاه إلى غيره. وهذا أهون وأخفُّ الضررين، إذ إنَّ في المسارين - على أيِّ حال - ضررًا، وإنما يأتي العناء في اكتساب المهارات للإصلاح أو للإفساد.

- والمعلوم لدى بني البشر أنَّ الإفساد أيسر بكثير من الإصلاح،



فما يُبنى في وقت طويل يمكن أنْ يهدم في زمن يسير. ويصدق هذا على الواقع المادِّي المشاهد. وقد حقَّقت تقنيات البناء الذي يدوم سنين أنْ يتمَّ هدمُه في دقائق، ولذلك قال رسول الهدى ﷺ: «حُفَّت النار بالشهوات وحُفَّت الجنة بالمكاره»(1).

المعالجة:

- الإفساد والجنوح وغيرهما أمراضٌ اجتماعيةٌ موجودةٌ في كل عصر وأوان. ويقتضي ذلك عدم قبول هذه الأمراض أو السكوت عنها، دون السعي إلى معالجتها بأساليبَ تكفُل الحدَّ منها، وليس بالضرورة القضاء عليها، إذ إنها من حيث وجودُها ملازمةٌ للوجود الإنساني. وكم حَلُم الفلاسفة بوجود مجتمع فاضل نقيٍّ خالٍ من هذه المنغِّصات، إلا أنَّ هذا المطلب يظل حلمًا. والحياة لا تقوم على الأحلام والأماني والمثاليات غير القابلة للتحقيق على أرض الواقع، دون إغفال أنَّه يؤمَّل من هذه الدور إنْ تُنشأ لتقدِّم أفضل مستوى ممكن من العلاج، مع الأخذ في الحسبان التحدِّيات المادية والإدارية والبشرية التي تواجه علاجًا مثاليًا مطلوبًا من هذه الدور. والأمل هو عزاء مطلوب في هذه الحالات وغيرها، على حدِّ قول الشاعر:(2)

---

(1) من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حُفّت الجنة بالمكاره وحُفّت النار بالشهوات. رواه مسلم وأحمد وغيرهما.

(2) البيت للطغرائي مؤيد الدين الحسين علي بن عبدالصمد (٤٥٣ - ٥١٥).



أعـلِّـل الـنـفـسَ بـالآمـالِ أرقـبُـهـا

مـا أضيـقَ الـعيش لـولا فـسـحةُ الأمـلِ

- من هنا تأتي الدعوة في هذه المعالجة إلى التذرُّع بالعلم والصبر والتحمُّل والرفق في المعاملة من قِبَل العاملين والعاملات على مختلف مستويات العمل في الدار. وهذه مقوِّمات ثلاثة مهمَّة جدًّا في أيِّ عمل له علاقة مباشرة بالجمهور، ناهيك أنْ تكون الفئة «المخدومة» من هذا الطراز غير العادي. ويصحب هذا عوامل تعامُلية مهمَّة كالنزوع إلى التغاضي والتغافُل والتجاهُل والتسامُح وربما التغابي أحيانًا، ونحوها.

- يتوَّج ذلك كلُّه بتنمية المهارات في التعامُل مع النزلاء والنزيلات من خلال التخصُّص الدقيق في العلم المراد، كعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والتربية، وربما قسط من علم الجريمة، ومن خلال المتابعة والإحاطة بتقنيات التعامُل الإنساني مع الجانحين والجانحات، واستحضار الصور الشرعية المعنية بالتعامُل مع هذه الفئة من النصوص والأفعال، وذلك من خلال التدريب المستمرِّ والانخراط في اللقاءات وورش العمل والدورات، والقراءات والنقاشات مع المعنيين والمعنيات بهذا الشأن، وغيرها من وسائل تطوير الذات، بما في ذلك الخبرة والتجربة الميدانية.

- سيتحقَّق ناتج هذه المقوِّمات البنائية كلها مع هذه الفئة بصورة أوضح - بحول الله تعالى - لحاجة النزلاء والنزيلات إلى ما



افتقدوه من رعاية واهتمام وحنان موزون لا يزيد ولا ينقص، ذلك الحنان القائم على ميزان «لا إفراط ولا تفريط».

التلفُّظ:

- ربَّما تقتصر المعالجة أحيانًا على عبارات يطلقها العامل ينادي بها النزيل، وهذا نوع من أنواع العلاج، مثل «يا بني» «يا أخي» «يا ابن الحلال» «يا حبيب» أو مجرَّد السماع وإعطاء الحالة قدرًا من الانتباه والإصغاء والتعاطُف، قد لا يحسب العامل في هذا المجال الإنساني الحسَّاس لها حسابًا وتكون سببًا - بإذن الله - في استقامته، ربَّما لأنه لم يسمعْها بهذا الطرح وهذه النبرة من قبل، وإنما كان يسمع عبارات التهزئة والإهانات والتهميش والإساءات اللفظية والتقريع والشتائم، وربَّما الضرب والعنف والنظرات التي يتطاير منها الشرر، لا سيَّما في البيوت المتصدِّعة، أو البيوت التي يكون أحد أطرافها المؤثِّرين كالأب أو الأم على قدر من القسوة غير المرشَّدة، أو يكون الأبُ في الغالب أو الأمُّ في النادر ممن ابتلي بتعاطي الخمور أو المخدِّرات، والمصيبة الكبرى إذا اجتمع الأب والأمُّ على ذلك. وليس هذا من الإصلاح في شيء.
- لا يتعارض هذا الطرح المهني مع إعطاء قيمة إنسانية وشخصية وإدارية لهذا العمل النبيل، يتوافق مع طموحات العاملين والعاملات في تحقيق الذات الوظيفية والاجتماعية، من حيث السعي إلى الارتقاء الوظيفي والمكانة الاجتماعية، بل إنه محفِّزٌ

إلى الارتقاء الوظيفي، وليس بالنظر فقط إلى الاستحقاق للترقية بمجرَّد مضي المدَّة المرسومة نظامًا. ويتوافق هذا مع الطموحات المطلوبة في الشخص على حدِّ قول المتنبي:

إذا غــامــرت فــي شــرف مــروم
فــلا تــقــنــع بــمــا دون الــنــجــوم

- ويحكم هذا الجانب بالنسبة للعاملين والعاملات تقويم الأداء الوظيفي الذي يتوقَّع منه أنْ يكون موضوعيًّا بقدر الإمكان.

البُعد الإنساني:

- ليس هناك في هذه الدنيا عمل أدقُّ من العمل مع الإنسان، أي التعامُل الإنساني بين البشر في الأحوال العادية، فما بالك بهذا التعامُل وهو يتعاطى مع فئة من البشر تحتاج إلى معاملة متميِّزة، وقد تكون غير عادية في التعامُل الذي لا يقوم بالضرورة على «الحنِّية» الزائدة أو الشفقة المبالغ بها، وإنْ كانت الشفقة من الدين، بل ويقوم عليها الدين، كما هو مضمون كلام الإمام الرازي في قوله: «مجامع الطاعات تعظيم أمر الله والشفقة على خلق الله». والإمام ابن تيمية في قوله إنَّ هذا الدين يقوم على «لزوم الحقِّ والرحمة بالخلق» أو «يعلمون الحقَّ ويرحمون الخلق»[(١)].

- أو يقوم بالمقابل على القسوة الزائدة أو الشماتة كذلك. وإذا

(١) العدوية.



كانت «الحنِّية» والشفقة مطلبًا في مواقف فإنَّ القسوة المعتدلة مطلب في مواقف أخرى، وربَّما للحالة الواحدة نفسها تتمثَّل الشفقة حينًا وتبرز القسوة المعتدلة أحيانًا على حدِّ قول الشاعر ولعله أبو العتاهية:

قَسَا ليزدجروا ومن يكُ حازمًا فليقسُ أحيانًا على من يرحم

- ناهيكِ عن أنْ تختصَّ بـ «الحنِّية» حالاتٌ وبالقسوة حالاتٌ أخرى.

- وأدعو القائمين على هذا الصرح العلمي العربي إلى تكرارها في البلاد العربية الأخرى، وإلى الإكثار من هذه الحلقات التي تهدُف إلى تحقيق بعض أهداف مؤسَّسات المجتمع المدني الأكاديمية مثل جامعة نايف للعلوم الأمنية، في مجال خدمة المجتمع العربي، وتحقيق بعض أهداف الغرفة التجارية الصناعية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

الباب الثاني

التحدِّيات والمواجهة





الفصل الأول

التنمية الاجتماعية في مُواجَهَة التّحدِّيات الداخلية والخارجية[1]

التمهيد:

- يرتبط العمل الخيري على أنواعه بالعبادة والقربى إلى الله تعالى؛ طمعًا في الجزاء الأوفى من الله تعالى في الدنيا والآخرة. وهو سلوك يتماشى مع الفطرة البشرية، وتنهجه كثيرٌ من المجتمعات المتديِّنة وغير المتديِّنة، مع اختلاف في الدوافع والبواعث والأهداف والتطويع. وإنما يقوم به المسلم لغايات أسمى وأرقى من الغايات الدنيوية السريعة والزائلة، كالثناء والشهرة والخصم من الضرائب والوجاهة الاجتماعية، ونحوها، فيقوم به من أجل تحقيق الإحسان والفلاح منهجًا للحياة الدنيا: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]. ولهذا يُعدُّ العمل الخيري من

---

(١) أصل هذه الوقفة محاضرة ألقيت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة مساء يوم الثلاثاء ١٧/ ٣/ ١٤٢٩هـ الموافق / ٣/ ٢٠٠٨م.

مقاصد الشريعة، ويدخل في الضرورة الأولى من الضرورات الخمس التي منها الدين، ومن الدين حبُّ الخير وفعله[١].

- تنطلق تغطية العمل الخيري من منطلق الخفية المنضبطة في الأصل، هروبًا من هاجس الرياء والسمعة، دون الإخلال بالأبعاد المحاسبية والتدقيقية التي لا بُدَّ منها في كل زمان من خلال نظام محاسبي منضبط؛ فإنَّ من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه رجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتَّى لا تعلمَ شِماله ما تنفق يمينه.[٢] ومع هذا فلا بأس من الإعلان إذا كانت النية ضرب المثل في البذل. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].
- كما تنطلق التغطية في العمل الخيري من منطلق إحساني يقوم على الرحمة؛ فهي ذات شمولية للإنسان والحيوان والبيئة، و«في كل كبد رطبة أجر»[٣]. و«لا يرحمُ الله من لا يرحم الناس»[٤]. ومن الرحمة بذل الخير وتفريج الكربات وتنفيس الهموم والتوسيع على من ضاقت عليه الدنيا، إلى درجات

---

(١) انظر: يوسف القرضاوي، **أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية**، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) من حديث: سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والطبراني والبيهقي.

(٣) حديث شريف أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٣٤) ومسلم في صحيحه (٢٢٤٤).

(٤) رواه البخاري. وعند مسلم (من لا يرحم الناس لا يرحمْه الله).



الإيثار مع الخصاصة. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. وهي سُنَّة كونية حيث يرفع الله بعض الناس على بعض درجاتٍ ليتَّخذ بعضهم بعضًا سُخريًا. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

- كما يدرك المسلم أنَّ ما ينفقه من حلال ماله إنما هو تطهير وتزكية ورفعة لهذا المال مما يشوبه من درن، مع حرصه وتصميمه ألا يصيبه شيء من ذلك، بالإضافة إلى يقينه أنَّ الإنفاق يزيد من ماله ولا ينقصه. وهو تطهير لنفس المنفِق من أنْ تطغى أنْ استغنت، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [العلق: ٨]، وتطهير للمنفَق عليه الفقير والمحتاج من أنْ ينتابه الحنق والغيرة من الغني.

- ومن هنا تأتي عناية الأغنياء بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة، من خلال عدد من المصارف التي تأتي الزكاة من أهمِّها، حيث





تؤخذ من الأغنياء وتردُّ على الفقراء، كما في حديث معاذ بن جبل[1]. وهي لا تقلُّ عن ربع العشر (٢,٥٪) من المال بالضوابط الشرعية المعروفة لدى أهل الاختصاص. وتتمثَّل هذه العناية بهذه الفئة باتِّباع وسائل يفرضها الزمان والمكان.

مسؤولية الدولة:

- تقع مسؤولية القيام بالعمل الخيري بالدرجة الأولى على الدولة المسلمة، ولا يهنأ بالُ المسؤول الأوَّل فيها ومعاونوه حتى يطمئنَّوا إلى أنهم قد أعطوا هذا البُعد العناية الكافية وزيادة. وتنشئ الدولة من أجل تحقيق هذه المسؤولية الأجهزة التي تضطلع بها. ويرحم الله الأمَّة بضعفائها، ويعمُّ الأمن والأمان والرخاء والاستقرار، ويكفي الناس - ومنهم الأغنياء - الشرور بما ينفقونه على المحتاجين، وإنما ترحمون بضعفائكم[2]. هذا عدا عن البركة والزيادة، ومن ثمَّ ثواب الآخرة. والزكاة ليست منةً بل هي فرضٌ، وركنٌ من أركان هذا الدين التي بُني الإسلام عليها[3].
- يقول أبو محمد علي بن حزم الظاهري: «وفرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد أنْ يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إنْ لم تقم الزكواتُ بهم، ولا فَيءُ سائر أموال المسلمين

(١) انظر: حديث صنعاء اليمن.

(٢) حديث.

(٣) من حديث بُني الإسلام على خمس.



بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بُدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنُّهم من المطر، والصيف والشمس وعيون المارَّة»[1].

- يعاضد القطاع الثالث (الهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية والجمعيات التعاونية) الدولة في أداء هذه المهمَّة. وتستظلُّ مؤسَّسات القطاع الثالث في أدائها بما تسنُّه الدولة من تنظيمات وضوابط تكفُل تدفُّق العمل الخيري على مستحقِّيه، دونما عوائق إدارية أو كل ما يسبِّب في إعاقة انسيابية العمل الخيري. وتنشأ علاقة تكامُلية بين الدولة والقطاع الثالث، وعلاقة تكامُلية أخرى بين رجال الأعمال «التجَّار» والقطاع الثالث، وعلاقة تكامُلية ثالثة في هذا المجال بين الدولة والقطاع الأهلي، بحيث يمارس القطاع الثالث فيها كلها الوسيط أو الوكيل بين الدولة والتجَّار من جهة والمحتاجين والمستفيدين من جهة أخرى، وينظِّم ذلك كله ويراقبه القطاع الحكومي.

التحدِّيات:

- تنطلق هذه الوقفات حول التحدِّيات التي تواجه العمل الخيري، سواء من داخل العمل الخيري أم من خارجه، منطلقًا تفاؤليًّا لا يُغفل واقع العمل الخيري الإسلامي اليوم، كما لا يُغفل ما

---

(١) نقلاً عن: عبدالسلام الخرشي. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة.- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.- ص ٦.- والنصُّ من المحلّى.





يمكن أنْ يكون مستقبلاً غيرَ واعد في أذهان بعض الناس، إلا أنَّ التمحيص في غايات العمل الخيري العليا والسامية تفرض قدرًا عاليًا من التفاؤل، ذلك أنَّ من يريد وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرةَ ويحسن النية لا بُدَّ أنْ تُخضع له العقبات وتتلاشى أمام تصميمه المعوِّقات، كما لا بُدَّ في الوقت ذاته من أنْ يعمل هو على مواجهتها بحكمة وتؤدة بعد أنْ يوطِّن النفس على احتمال وقوعها، لا مجابهتها بما يزيد من تعقيداتها. ولا يحكم على قطاع مثل هذا بموجب ظروف آنية ليست موضوعية ولا معقولة. ولذاً فلا تُنتظر لها الديمومة، وإنما تتغيَّر بتغيُّر المؤثِّر الذي لا يدوم.

- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٢]. لذلك ومع السعي إلى الإحكام في الأنظمة والضوابط إلا أنَّ الواقع التطبيقي قد يواجه عددًا من التحدِّيات ذات القبول للمعالجة في الغالب. وربَّما تكون هذه التحدِّيات - على قلِّتها - ملازمة للفعل نفسه، ويتوجَّب التعامُل معها بإيجابية.

- يمكن تقسيم هذه التحدِّيات إلى نوعين رئيسين: فهناك تحدِّيات داخل العمل الخيري نفسه، ثم داخل المجتمع المسلم، وأخرى خارجة عن العمل الخيري وخارجة عن المجتمع المسلم - كذلك - ولكنها موجَّهة إليه. والتحدِّيات داخل العمل الخيري أعقدُ من التحدِّيات الخارجة عنه. ذلك أنَّ الذهن لا يتوقَّع حدوث عقبات



في طريق بذل الخير، لا سيَّما من داخل المؤسَّسات الخيرية نفسها. وهو في الوقت نفسه يتوقَّع قيام تحدِّيات خارجية، من دون أنْ يقبلها أو يتجاهل التعامُل معها، تفرضها الطبيعة التنافُسية والسباق نحو تحقيق غايات وراء العمل الخيري.

التحدِّيات الخارجية:

- التحدِّيات الخارجة عن العمل الخيري متوقَّعة - كذلك - في ضوء الاستمرار في الحروب غير المسوَّغة، وما تخلِّفه من آثار بعيدة المدى، من حيث الضرر المباشر كالفقر واليتم والعجز والأمراض الظاهرة والباطنة، ووجود ما لا يقلُّ عن مئة وعشرة ملايين (١١٠,٠٠٠,٠٠٠) لغم يتربّص بالأبرياء ويقتل أكثر من ثماني مئة (٨٠٠) شخص شهريًّا، في أربع وستين (٦٤) دولة، ٨٠٪ منها في المناطق الإسلامية، ووجود ستة وثلاثين مليون (٣٦,٠٠٠,٠٠٠) لغم مزروعة على أرض العراق مثلاً، ويدخل فيها انتشار المقذوفات غير المنفلقة، التي يعود بعضها إلى الحرب العالمية الثانية (١٣٥٨ - ١٣٦٤هـ الموافق ١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، ووجود أكثر من تسعين ألف (٩٠,٠٠) لغم أرسلت للعراق منذ نشوب الغزو الأميركي الأخير فيها سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م وأكثر منها في أفغانستان، حيث بلغت الألغام المزروعة على هذه الأرض المنكوبة عددًا لا يقلُّ عن مئتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) لغم لا تزال تحصد الأرواح،





دونما تفريق بين كبير وصغير وذكر وأنثى وإنسان وحيوان(١).

● هذا بالإضافة إلى تنامي الكوارث "الطبيعية" والنوازل كالجفاف والفيضانات والزلازل والأعاصير. ووجود ما لا يقلُّ عن خُمس العالم (واحد من خمسة أو ٢٠٪) يجوعون يوميًّا، ولا يزيد دخل الواحد منهم عن دولار واحد (حوالي ٣,٧٥ ريال) باليوم الواحد. ويقدَّر عدد هؤلاء بثماني مئة مليون (٨,٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة(٢).

الخوف من الإسلام:

● والتحدِّيات الخارجية الموجَّهة إلى العمل الخيري الإسلامي متوقَّعة - أيضًا - في ضوء تنامي الإسلام واستمرار انتشاره، ووجود حال من التصدِّي الأجنبي لهذا التنامي؛ بدافع الخوف من الإسلام Islamophobia وأنه أضحى الخطر الأول بعد أفول الشيوعية وتفتيت الاتِّحاد السوفييتي راعي الشيوعية الأوَّل، وخلو الساحة العالمية من عدوٍّ مصطنع(٣).

---

(١) يعود تاريخ زرع الألغام في العراق إلى الستينات الهجرية ـ الأربعينات الميلادية مرورًا بالمناوشات العراقية الإيرانية سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ثم الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنين من سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ثم غزو حزب البعث في العراق للكويت سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ثم احتلال العراق من سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: جيسيكا ويليامز، خمسون حقيقة ينبغي أنْ تغيِّر العالم، بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٦٦ ـ ٧٣ و١٦٦ ـ ١٧٣).

(٣) انظر: مصطفى الدباغ، الإسلام فوبيا Islamophobia: عقدة الخوف من الإسلام، ط ٢، عمَّان: دار الفرقان، ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ، ص ١١ - ١٢).





- وموضوع الخوف من الإسلام - أو خطر الإسلام - موضوع مصطنع ولادته في الغرب، وأسهمت الصهيونية العالمية بقسط كبير من صناعته،[1] وسعت إلى تصديره للعالم الإسلامي، بحيث أصبح بعض المسلمين يخافون من الإسلام، ومن ثَمَّ يسعون إلى طمس هويَّتهم الإسلامية ويبتعدون عن أي نشاط يرتبط بالإسلام[2].

- يأتي مفهوم الخوف من الإسلام هنا من منظور أنه أحد التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي الخيري، ضمن منظومة السعي إلى الحدِّ من انتشاره، بما يصل إلى اتِّهام الجهود الخيرية بتمويل الإرهاب، بحيث أضحت الهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية الموجَّهة إلى الخارج في عيون أولئك منظَّماتٍ إرهابيةً أو مموِّلة لتنظيمات إرهابية،[3] وبحيث أضحى هناك أبرياء يتنامون في العدد هم ضحايا الحرب المزعومة على الإرهاب[4].

---

(١) انظر: التجاني بولعوالي، الإسلام ـ فوبيا صناعة صهيونية تسوَّق في الغرب، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٨م، ١١٢ ص.

(٢) انظر: فنسان جيسير، الإسلاموفوبيا: المخاوف الجديدة من الإسلام في فرنسا/ ترجمة محمد صالح ناحي الغامدي وقسم السيِّد آدم بله، الرياض: المجلة العربية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ١٩٢ ص. (سلسلة كتاب المجلة العربية/ الترجمة؛ ١).

(٣) انظر: مُحَمَّد بن عبدالله السلُّومي، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب/ تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن، الرياض: مجلة البيان، ١٤٢٤هـ، ٦١٨ ص، (سلسلة كتاب البيان؛ ١).

(٤) انظر: مُحَمَّد بن عبدالله السلُّومي، ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب، [لندن: المنتدى الإسلامي]، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٣٠٤ ص، (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).



- يؤكِّد هذا القولُ بأنَّ العمل الخيري الإغاثي يُفضي إلى عمل دعوي، وأنَّ هناك ارتباطًا قويًّا بين الإغاثة والدعوة، كما الارتباط بين الإغاثة والتنصير. فكان من المتوقَّع العمل على ربط العمل الخيري الإسلامي بالإرهاب، ومن ثَمَّ شنّ الحروب على العمل الخيري الإسلامي، الذي بدأ ينافس على الساحة الخيرية الإنسانية، بتهمة تمويل الإرهاب، فيذهب الضعفاء والمساكين والفقراء ضحايا حقيقيين لهذه الحروب(١).

- ومعظم ضحايا الحروب الحديثة هم من الضعفاء الأبرياء الذين لا يوافقون على أنْ تكون ديارهم ميادين للصراعات الدولية وتحقيق النفوذ وفرض الهيمنة، بل وتسويق السلاح وتنمية صناعاته وتقنياته، وذلك في ضوء التجاوُزات غير الإنسانية لآداب الحروب، والمخالفات الصريحة للقوانين الدولية الإنسانية، مع تقصيرها عن بلوغ البعد الإنساني في أخلاقيات الحروب بالمقارنة بالمفهوم الإسلامي للحرب والجهاد(٢).

الخوف من الجهاد:

- ولو علم الآخرون الخائفون من الجهاد المعنى المقصود الشامل

---

(١) انظر: مُحَمَّد بن عبدالله السلُّومي، ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب، المرجع السابق، ٣٠٤ ص.

(٢) انظر: أحمد أبو الوفا، أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية: دراسة مقارنة مع القواعد الحالية للقانون الدولي الإنساني، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ٤٢٢ ص.



والواسع والشرعي المؤصَّل للجهاد التي أوصلها ابن قيِّم الجوزية إلى ثلاثة عشر نوعًا للجهاد، في أربع مراتب هي: جهاد النفس وجهاد الشيطان وجهاد الكفَّار وجهاد المنافقين، وتحت كلِّ مرتبة منها عدد من المراتب الفرعية التي تبيِّن المفهوم الأشمل لمصطلح الجهاد في الإسلام،(١) لو علم الآخرون بهذا المفهوم الشامل لطالبوا به بديلاً لما يتردَّد الآن من ضرورة المقاومة، التي لا تضمن بالضرورة آداب الجهاد وأخلاقيَّاته(٢).

- وقد تدخل فيها عناصر تقوم في أدائها على الانتقام، وربما المعاملة بالمثل أو أقسى من ذلك، مع احتمال دخول حظوظ النفس في مجالات لا ينبغي أنْ يكون للنفس فيها حظوظ.

- فهل تتحقَّق أهداف الحرب على العمل الخيري الإسلامي، أم

---

(١) انظر: ابن قيِّم الجوزية، الإمام المحدِّث شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، **زاد المعاد في هدي خير العباد**/ حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه شُعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، بيروت: مؤسَّسة الرسالة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨م، ٣: ٩ - ١١.

(٢) يوصي أبو بكر الصدِّيق قائده أسامةَ بنَ زيد وجيش المسلمين بقوله: «يا أيها الناس، قفوا أوصكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا ولا تغدروا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيرًا ولا شيخًا كبيرًا ولا امرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرةً مثمرة، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرةً ولا بعيرًا إلا لمأكلة. وسوف تمرُّون بأقوامٍ فرغوا أنفسَهم في الصوامع، فدعوهم وما فرغوا له». انظر: أبا جعفر محمدَ بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**/ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢م، ٣: ٢٢٦ - ٢٢٧. وانظر أيضًا: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ٢: ٢٢٧-. (سلسلة ذخائر العرب؛ ٣٠).





أنَّ السحر بدأ ينقلب على الساحر؟ لا يُتصوَّر أنَّ أحدًا ما، أو جهةً ما، تملك القدرة على الوقوف في مدِّ العمل الخيري المراد به وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرة، ولذلك تظهر لنا الأخبار بين الفينة والأخرى التي تنبئ عن انتصار الحقِّ وظهور الصدق وتبرئة من سبق اتِّهامهم بأنهم محرِّضون على الإرهاب وداعمون له، بتمويلهم الهيئات والمؤسَسات والجمعيات الخيرية بحسن نية وسلامة قصد.

- ربما قيل إنَّ التحدِّيات الخارجية أمام العمل الخيري الإسلامي المتمثِّل في الجمعيات والهيئات والمؤسَّسات الخيرية قد زادت وتفاقمت بعد أحداث يوم الثلاثاء ٢٢/٦/١٤٢٢هـ الموافق ١١/٩/٢٠٠١م في كل من نيويورك وواشنطون. والذي يظهر أنَّ هذه التحدِّيات قد بانت على السطح مع تلك الأحداث، وجرى التركيز عليها على اعتبار أنها هدف واضح لتقليص التأثير الإسلامي على الناس.

- وقد كان هذا الموقف من الجمعيات والهيئات والمؤسَّسات الخيرية موجودًا قبل الأحداث، من خلال مزاحمة الجمعيات التنصيرية للجمعيات الإسلامية في المجتمع المسلم، ونجاح الجمعيات الخيرية الإسلامية، رغم تواضُع مداخيلها وأعمالها وإمكاناتها وأفرادها، وتذمُّر القائمين على الجمعيات التنصيرية من أنَّ نتائج جهودها لا ترقى إلى إمكاناتها وأعمالها[1]. وإنما

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. التنصير، المفهوم - الأهداف - المواجهة، =



جاء هذا الحدث ليكون مسوِّغًا قويًّا للإعلان عن الوقوف في مسيرة المدِّ الخيري الإسلامي الذي بدا منه أنه ينافس العمل التنصيري.

- يقول محمد عبدالعظيم الجمل: «فمنذ نهاية حرب أفغانستان وهناك منظومة عالمية جديدة تدفع إلى إقصاء العمل الخيري الإسلامي من المحافل الدولية، فأصبحت كثيرٌ من الدول الإسلامية تخشى من تنمية وتطوير مؤسَّساتها التطوعية الإسلامية العالمية»[(١)].

- يؤيِّد هذا الموقف من الجمعيات التنصيرية القول بأن لها دخلاً مباشرًا بالسياسة وأنها ربما تكون مؤثِّرًا من مؤثِّرات الحروب، إذ كلما زادت الحروب والكوارث والنوازل أمكن لهذه الجمعيات والهيئات الانطلاق في الأماكن المنكوبة. وهي تريد هذا الانطلاق وتسعى إليه من دون أنْ يكون لها منافس، مهما قيل من توزيع الأدوار جغرافيًّا بين الجمعيات والمؤسَّسات والهيئات الخيرية، دون النظر إلى انتماءاتها الثقافية[(٢)].

= مرجع سابق، ٢٧٠ ص. حيث يرد تذمُّر المنصِّرين أمام السموأل "صموئيل" زويمر من أنَّ نتائج عملهم في تنصير العرب والمسلمين لا ترقى إلى الجهود التي يقومون بها ولا الإمكانات التي يبذلونها.

(١) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، **العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام**، مرجع سابق.- ص ١٢٩.

(٢) انظر: محمد السمَّاك. الحوار الإسلامي، **المسيحي في الألفية الثالثة**، ص ٦٩ - ٨٨.- في: خالد الكركي/ مراجع ومقدِّم. حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي.- عمَّان: مؤسَّسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٤م.- ٢٦٨ ص.



- أوجد هذا بدوره تنبُّهًا ووعيًا داخل المجتمع المسلم إلى أهمية العمل الخيري الإسلامي ووضوح تأثيره وضرورة انتشاره، وقطع الطريق على تلك الجهات المشبوهة، وساعد على ترسيخ مفهوم العراقة فيه. كما أوجد حالاً من التساؤل في المجتمعات غير المسلمة حول جدوى الوقوف في وجه العمل الخيري أيًّا كانت وجهته.

- يشهد على هذا الوعي زيادة التبرُّعات للعمل الخيري المحلي ٦٠٪ عن السنة التي أعقبت تلك الأحداث، فقد كانت التبرُّعات للجمعيات الخيرية المحلية قد وصلت إلى مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، وزادت إلى مليار وست مئة مليون (١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال للسنة التي تلت تلك الأحداث[١].

- وبدليل الزيادة المضطردة في أعداد الهيئات والجمعيات والمؤسسات الخيرية في المنطقة العربية، بحيث وصلت في حال المملكة العربية السعودية حتى تحرير هذه الخواطر إلى (٧٦٠) جمعية ومؤسسة خيرية حتى تحرير هذا الكتاب.[٢] هذا عدا عن الجمعيات المهنية التخصُّصية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم ومكاتب توعية الجاليات. وهي بهذا تزيد عن ١٣٠٠

---

(١) صرَّح بهذا الأستاذ ضيف الله البلوي المشرف العام السابق على الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية بوزارة الشؤون الاجتماعية.)

(٢) أفادني بهذا د. عبدالله بن ناصر السدحان، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية، الثلاثاء ٢٣/ ٨/ ١٤٣٤هـ الموافق ٢/ ٧/ ٢٠١٣م.)

جمعية. والعدد في تزايُد في ضوء إدراك المسؤولين المعنيين لأهمية هذا المرفق في الإسهام في تنمية المجتمع ومساندة الدولة في جهودها لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

- وبدليل زيادة إعانات الدولة في حال المملكة العربية السعودية للجمعيات الخيرية (٢٠٠٪)، بحيث وصلت إلى ثلاث مئة مليون (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سنويًّا، بعد أنْ كانت ولمدَّة طويلة خلت مئة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سنويًّا. وكذا زيادة إرساليات الإغاثة السعودية للمناطق المنكوبة.

- ويشهد على ذلك أنَّ المملكة العربية السعودية - بوصفها نموذجًا لحالنا هذه - تنفق ما معدَّله ٣,٥ - ٤٪ من الناتج المحلي العام على الإغاثة الخارجية سنويًّا، والمعدَّل الدولي في حدود ١٪، وقد احتلَّت المملكة العربية السعودية المرتبة التاسعة بين الدول المانحة لعام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، وكانت قد احتلَّت المرتبة الحادية عشرة لعام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، وبلغ الإنفاق لعام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م ما يزيد عن مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠) دولار، ليضاف إلى ثمانية وثمانين مليار (٨٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، يمثِّل مجموع المنح السعودية التراكمي[١].

- وضوح هذه الرؤية وهذا التحدِّي في أذهان المسلمين يؤدِّي إلى المزيد من دعم العمل الخيري الإسلامي الموجَّه إلى الداخل والخارج، مع توخِّي الحذر والفطنة والكياسة، والتوكيد على

---

(١) حسب تقارير إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية بالمملكة العربية السعودية.

إبعاد أي مؤثِّر للاتِّهام. ويتطلَّب هذا التطوُّر المزيد من إجراءات الضبط التي تزيد من اطمئنان المتبرِّعين وتحافظ في الوقت ذاته على سيادة الدولة، وتحميها من الاستهداف الخارجي؛ بحجَّة تمويل الإرهاب، الأمر الذي لم تثبت صحَّته لا واقعًا ولا قانونًا. وهكذا هي طبيعة التحدِّيات، حين ينقلب السحر على الساحر.

التحدِّيات الداخلية:

- إلا أنَّ التحدِّيات داخل العمل الخيري على ضعفها، بالمقارنة بالتحدِّيات الخارجة عنه، فإنَّ لها في النفس وقعًا أقوى، قال الشاعر:

وظلم ذوي القربى أشدُّ مضاضةً
على النفس من وقع الحسام المهنَّد

يقول الشيخ عبدالحميد كشك - رحمه الله تعالى - في أكثر من خطبةٍ من خطب يوم الجمعة: «إنني لا أخاف على الإسلام من أعدائه، إنني أخاف على الإسلام من أدعيائه».

- وليست هذه التحدِّيات بالضرورة من هذا النوع من الظلم والسيئات والادِّعاءات، فلا تهويلَ في ذلك ولا لجوءَ للتهوين من الذات «جلد الذات» في النظرة للعمل الخيري، ولا استسلام لعقدة المؤامرة في هذا الشأن.(1) والصورة الخيرية في المجتمع

(1) انظر: علي بن إبراهيم النملة، هاجس المؤامرة بين التهوين والتهويل، ط ٢- بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٢٨ ص.



المسلم لا تزال فعلاً تنمو وتترعرع وتُنافس، رغم العجز والتقصير. فلا تُصادر الجهود المباركة التي تبتغي من ذلك كلِّه وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرة، وتسعى إلى تحقيق مفهوم عمارة الأرض والاستخلاف عليها.

- من هذا المنطلق تأتي هذه الخواطر حول التحدِّيات داخل العمل الخيري، التي ينبغي مواجهتها بحكمة ووضوح وشفافية في ضوء الأوضاع الدولية الراهنة، بالإضافة إلى الصبر وطول النفس والمضي في الأداء دونما إحباط. وهذه نماذج من التحدِّيات الداخلية التي يواجهها العمل الاجتماعي عمومًا والعمل الخيري خصوصًا:

١ ـ ترسيخ العراقة:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ما يدخل في مفهوم ترسيخ العراقة والأصالة في العمل الخيري، من حيث التركيزُ على مفهوم العمل المؤسَّسي في التراث الخيري الإسلامي، الذي لا يُلقي بالاً للجهود الفردية القائمة على الاجتهادات الشخصية، بل يعتمد التنظيم في الأداء والإجراءات، ويعتمد كذلك على عمل الفريق من خلال مجالس الإدارات والفرق الاستشارية، وتوزيع الصلاحيات وتفويضها على الأقسام المعنية بوجوه نشاط العمل الخيري. ولنلتفت إلى تراث الأمة الخيري وما فيه من نماذج مضيئة تُحتذى.

أوضح مثال على ذلك - مع كثرة الأمثلة والنماذج - ما حلَّ بالمسلمين في السنة الثامنة عشرة من الهجرة زمن الخليفة الراشد

عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، ذلك العام الذي سُمِّي بعام الرمادة، ودامت الحال فيه تسعة أشهر انتشر فيها - لا سيما في الأرياف والبراري - الجدب والقحط والجوع والمرض. ولو لم يرفعِ الله تعالى بمنِّه وكرمه المَحْل عن المسلمين لظنَّ الناس أنْ يموتَ عمرُ هَمًّا بأمر المسلمين، كما يقول أسلمُ في طبقات ابن سعد.(١)

٢ ـ تنمية الموارد المالية:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ما يدخل في مفهوم تنمية الموارد المالية، فلا يزال هذا الموضوع يشغل همَّ العاملين في المجال الخيري.(٢) ويُذكَر أنَّ موارد العمل الخيري الإسلامي الموجَّه للخارج لا تكاد تزيد عن عشرة مليارات (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار في العام الواحد، بينما تتخطَّى التبرُّعات للكنيسة للسنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٢م أربع مئة مليار (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠) دولار، حسب النشرة الدولية للتنصير، وسيصل دخل الإرساليات الأجنبية العالمية (العاملة في الخارج) ثلاثة مئة وعشرين مليار (٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار(٣). ولولا

---

(١) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى.

(٢) انظر: مؤسسة الوقف الإسلامي، منطلقات نحو التميُّز في تنمية موارد العمل الخيري الإسلامي، مرجع سابق، ٤٠ ص.

(٣) نقلاً عن: Conwell Theological Seminary Gordon-. International Bulletin of Missionary Research.13/3/1429h- 21/3/2008g. وستصل التبرُّعات للكنيسة في سنة ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٥م (٨٧٠) مليار دولار، كما سيصل دخل الإرساليات الأجنبية العالمية إلى (٦٠) مليار دولار.



اللهُ تعالى ثم ما يطرحه من بركة غير محسوبة بالأرقام في الصدقات، لكان المسلمون على حال هي أشدُّ مما هي عليه الآن من الفقر والعوز والحاجة.

٣ ـ البعد الإداري:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ما يندرج في البعد الإداري، من حيث التعامُلُ مع المستفيدين والمستفيدات من منطلق ضعف الثقة وكثرة التحايُل من قِبل بعض المستفيدين والمستفيدات، ما أدَّى إلى جعل الإجراءات الإدارية غاياتٍ لا وسائلَ،(١) فتكثر النماذج الورقية التي تحتاج إلى التعبئة، وتحتاج إلى المرفقات والطلبات الثبوتية، ويكثر تردُّد المستفيدين والمستفيدات على المنشأة الخيرية، ويحصل من ذلك عنت ونصب. فيما له معالجة واضحة في كتاب الله تعالى؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

الواقع أنه يحصل لبعض المستفيدين مَنٌّ وأذىً، ولا بدَّ من معالجة هذا الوضع في ضوء هذه الآية الكريمة. وتبدأ معالجته بمواجهته والاعتراف بوجوده. ويستدعي هذا الموقف الاعتراف بوجود تجاوُزات من بعض المستفيدين، يصل إلى حدِّ التحايُل على الضوابط، ممَّا يزيد هذا الموقف تعقيدًا.

---

(١) انظر: أيمن بن إسماعيل يعقوب وعبدالله السلمي، إدارة العمل الخيري واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، مرجع سابق.



٤ ـ غير المستحقِّين:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري دخول غير المستحقِّين للعون بين المستحقِّين له، واختلاط الأمر على المنفِّذين، بل ربما شغل غيرُ المستحقِّين مكان المستحقِّين. يثبت هذا توفير مئة وستة وثلاثين مليون (١٣٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال خلال شهر صفر ١٤٢٩هـ، من خلال إسقاط غير المستحقِّين، الذين بلغ عددهم تسعة آلاف وسبع مئة وثلاثًا وخمسين (٩,٧٥٣) حالاً، تمَّ استبعادُها من الضمان الاجتماعي في حال المملكة العربية السعودية في ذلك العام، وعادت هذه المبالغ لمستحقِّيها، كما صرَّح بذلك الأستاذ محمد بن عبدالله العقلا وكيل الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.[١] ومن ذلك مقاضاة من يثبت عليهم أنهم يتسلَّمون مخصَّصات لا يستحقُّونها، وذلك تطبيقًا لنظام الضمان الاجتماعي المحدَّث[٢].

يمكن مواجهة هذا الخلل بتفعيل بعض موادِّ نظام الضمان الاجتماعي بشأن من يتسلَّلون ليأكلوا ما هو مخصَّصٌ لذوي الحاجة. والنظام يفرض استرداد المبالغ المصروفة من دون وجه حق، كما يفرض غرامات على من أخذ ذلك بعلم[٣].

---

(١) انظر الصفحتين الأولى والثامنة من العدد ١٦٣٩٧ من صحيفة المدينة السبت ٧/ ٣/ ١٤٢٩هـ الموافق ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: نظام الضمان الاجتماعي.

(٣) انظر: نظام الضمان الاجتماعي نص المادة.

كما يستدعي هذا - في سبيل المواجهة - وجوب الحذر في الإسهام في تقديم خدمات العمل الخيري، دون منٍّ ولا أذىً، وفي التثبُّت من المستحقِّين وممن يُعنى بهم من ذويهم ممن نصبوا أنفسهم وكلاء عنهم، ربَّما أحيانًا من دون علمهم ودون تفويض منهم، بل ربَّما من دون وجودهم.

وهذا على وجوده فلا مبالغةَ أو تضخيمَ فيه- ولله الحمد -، لكن دون تجاهُل له في الوقت نفسه، فهو محدود في السيطرة عليه مقدور على ذلك، بوعي المواطنين ومتابعة الجهات الرسمية وحزمها في المتابعة من جهتها، ومن جهة ثانية حزم الجمعيات والمؤسَّسات والهيئات الخيرية أيضًا، وكشفها لبعض الحالات التي تسيء للعمل الخيري، ووضع اللوائح والضوابط التي تحكم ذلك؛ تطمينًا للباذلين وتوطينًا لهم على المضي في بذل الخير. وضمانًا لعدم دخول عناصر تُسيء للعمل الخيري.

٥ ـ زيادة أعداد المستحقِّين:

من التحدِّيات - داخل العمل الخيري - زيادة أعداد المستحقِّين للمساعدات والإغاثة، في ضوء الموجة العالمية لغلاء السلع، لا سيَّما مع الهزة الاقتصادية التي مرَّت بالعالم في شهر رمضان المبارك من سنة ١٤٢٩هـ/ سبتمبر ٢٠٠٨م، وما ينتج عنها من إفلاس شركات ومؤسَّسات مالية وخدمية وتسريح العمَّال. وفي الوقت نفسه تحوُّل بعض السلع من الكمالية إلى الضرورية، وفي ضوء كثرة الأطروحات الفكرية التي تنزع إلى القياس المادِّي



والركون إليه والتعلُّق به، بحيث أضحى له أثرٌ على العقيدة والإيمان الصافي، الموقن بأنَّ البركة في القليل، وأنَّ الرازق هو الله تعالى وحده، من دون تواكُل أو اتِّكال على غيره - سبحانه وتعالى - ولذلك فهو المستحقُّ وحده للإفراد بالعبادة والدعاء والاستسقاء والشكر الذي تزيد به النعم.

٦ ـ زيادة السكَّان:

يدخل في تحدِّي الزيادة في أعداد المستحقِّين الزيادة في أعداد السكَّان المسلمين، ففي حين يصل عدد المسلمين اليوم إلى أكثر من مليار وستّ مئة مليون (١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة لهذه السنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، يتوقَّع أنْ يزيد العدد إلى ما يفوق المليار وثمان مئة وواحدًا وستين مليون (١,٨٦١,١٨٦,٠٠٠) نسمة بحلول سنة ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٥م - بحول الله تعالى - وهذا مؤشِّر جيد لتكاثُر المسلمين وتضاؤُل غيرهم،[١] إلا أنه يقتضي - من الآن وفي سبيل المواجهة - العمل على التصدِّي لما قد يصحبه من الحاجة

---

(١) يبلغ عدد الكاثوليك لهذا العام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م (١,١٣٠,٤٠١,٠٠٠) نسمة، والبروتستانت (٣٨٦,٦٤٤,٠٠٠) نسمة، والأرثوذوكس (٢٥٢,٨٩١,٠٠٠) نسمة، والمستقلون (٤٢٢,٦٥٩,٠٠٠) نسمة والإنجيليون (٨٢,٧٠٨,٠٠٠) نسمة، انظر International Bulletin of Missionary Research نقلاً عن: Gordon-Conwell Theological Seminary. 13/3/1429h-21/3/2008g. وانظر أيضًا: باتريك ج. بوكانن، موت الغرب: **أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب**/ نقله إلى العربية: محمد محمود التوبة.ـ راجعه: محمد بن حامد الأحمري، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.ـ ٥٢٩ ص.

الظاهرة، دون تعارُض مع التوكُّل على الله تعالى في كل شيء بما فيه الرزق، فلا تنافي بين اتِّخاذ الأسباب بالتخطيط بعيد المدى والتوكُّل على الله تعالى.

٧ ـ تعفُّف المستحقِّين:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري -مع زيادة عدد المستحقِّين لوجوه العمل الخيري - ما يدخل في تعفُّف كثير من المستحقِّين عن السؤال المباشر، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. وفي المقابل ضعف التنبُّه إلى شعار: «لا تصل إلينا، نحن نصل إليك» من قبل الباذلين للخير والعاملين عليه، على غرار ما قام به الخلفاء الراشدون أنفسُهم في الصدر الأول للإسلام، إذ تذكر سيرة الصدِّيق والفاروق - رضي الله عنهما - أنَّهما كانا يحملان القوت إلى المستحقين في جُنح الليل، فلا يعلم بهما أحد، وعلى غرار التجربة الحديثة الرائدة التي يقوم بها المستودع الخيري بالمدينة المنوَّرة بالمملكة العربية السعودية وغيره من الجمعيات الخيرية في المنطقة. وعليه لا بدَّ من الوصول إلى المستحقِّين في مواقعهم.



٨ ـ ضعف مفهوم التطوُّع:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ضعف تفعيل مفهوم التطوُّع الفردي، ومن ثَمَّ ضعف العمل التطوُّعي المؤسَّسي، ومن يتطوَّع قد لا يلتزم بالمهمَّات التي تطوَّع من أجلها والالتزام بالوقت في أدائها. وربما يأتي هذا من ضعف ثقافة التطوُّع في المجتمع وسلوكياته من جهة،[١] وضعف تمكُّن المتطوِّع نفسه من معرفة هذه الخدمة ومهاراتها من جهة أخرى، فتؤدِّي هذه المعرفة والمهارة القاصرة إلى مفاسد ظاهرة وإنْ خلُصت النيَّة[٢]. إذ لا بُدَّ من التذكير بما سبقت الإشارة إليه من توافر عنصرين في أي عمل يراد به وجه الله والدار الآخرة: الإخلاص والصواب، ويدخل هذا التحدِّي في حيز تنمية الموارد البشرية[٣].

٩ ـ ضعف مفهوم الاستثمار:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ضعف مفهوم الاستثمار في أملاك جهات العمل الخيري التي تحصل عليها من الصدقات والتبرُّعات والهبات والأوقاف، وذلك دون استثمار أموال الزكاة، لتوكيد بعض علماء الأمَّة على أنَّ أموال الزكاة، وهي المورد المالي الأوَّل للأعمال الخيرية في المجتمع المسلم، تصرف مباشرةً ونقدًا،

---

(١) انظر: عبدالله أحمد اليوسف، **ثقافة العمل التطوُّعي**، دمشق: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٦هـ.

(٢) انظر: حامد سالم الحربي، **ضوابط الخدمة التطوعية**، مكة المكرَّمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

(٣) انظر: الفصل الثاني من الباب الأول.

ولا تجوز فيها عند بعض العلماء مشروعات استثمارية، يُصرف ريعها على الفقراء؛ لما في ذلك من تأخير صرف الزكاة عن وقتها[1].

وهذا هو الأصل في الزكاة. ومع هذا فقد أجاز بعض العلماء صرفها في مشروعات «تعود على المستحقين بالنفع الأكثر والمستمر، كإنشاء مؤسَّسات تسدُّ حاجات الفقراء والمساكين أو الطعام والشراب أو التعليم أو العلاج أو التأهيل النتاجي»[2]. وذلك بالتدريب والتأهيل والدخول في الأسواق بمشروعات صغيرة مدعومة مؤقَّتًا.

ليس هذا الموقف من الزكاة على أيِّ حال معوِّقًا للعمل الخيري، إذ تظلُّ الحاجة الآنية قائمة، وتغطِّيها أموال الزكاة.

١٠ ـ التردُّد في دفع الزكاة:

يدخل في هذا المجال من التحدِّيات ضعف تعاون بعض المواطنين مع المعنيين بجباية الزكاة، وربَّما التدليس في إعطاء أرقام حقيقية عن رؤوس الأموال والأرباح والعروض والأملاك التي تجب فيها الزكاة، لا هروبًا من ركن من أركان الإسلام، ولكن خوفًا غيرَ واقعي من عدم صرف الزكاة على أهلها. وهذا انطباع خاطئ يؤثِّر في تنمية الموارد المالية التي تصرف مباشرةً على الأعمال الخيرية

---

(١) انظر: يوسف القرضاوي، أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢) انظر: عبدالسلام الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص ٢٣٤.



المباشرة عن طريق الضمان الاجتماعي في حال المملكة العربية السعودية. ولا بُدَّ من توضيح الصورة من قِبَل المعنيين بهذا المرفق للخروج من هذا الانطباع الخاطئ.

ويمكن مواجهة هذا التحدِّي بزرع الثقة - عمليًّا - بالجهود الرسمية للدولة في جباية الزكاة وصرفها، وبالتكثيف من توعية المواطنين، لا سيَّما التجَّار منهم، والتوكيد على أنَّ ما يُجبى من الزكاة يُصرف على المستحقِّين لها من أصنافها دون غيرهم، من خلال صندوق الضمان الاجتماعي بمؤسَّسة النقد العربي السعودي بالمملكة العربية السعودية. ويقتضي هذا التأكُّد من قبل الجمعيات الخيرية - دونما محاباة لأحد - من حاجة المستفيد وأنه من أهل الزكاة، واستبعاد أيِّ حالة غير داخلة في هذا الإطار؛ لئلا تسيء هذه الفئة غير المستحقَّة، بأخذها من أموال الزكاة دون استحقاق، لجهود الدولة في جباية الزكاة.

١١ ـ ضعف مفهوم الوقف:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري، ضعف مفهوم الوقف العام أو الخيري في المجتمع المسلم الراهن إلى الآن. والأوقاف مورد مهم من موارد العمل الخيري، يشهد التراث العلمي والخيري الإسلامي بخاصة على قوة تفعيله، حتى شمل غيرَ المتخيَّل الآن من أعمال الخير[1].

---

(١) انظر: عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري، الوقف في عهد الراشدين، مرجع سابق، ص ٤٣.

ومع هذا، وفي سبيل مواجهة هذا التحدِّي، فالوعي بأثر الوقف الخيري في تنامٍ مطَّرد - ولله الحمد والمنَّة - يتَّضح ذلك من خلال حملات التوعية بفوائد الوقف في الدنيا والآخرة، وذلك عن طريق وسائل التوعية مختلف والتشجيع على تسجيل الأوقاف في الجهات المعنية بحفظها وتنميتها والإفادة من غلالها في أعمال الخير، وإعادة النظر في مسارها وتكوين مجالس عليا للأوقاف، وإعطاء محفِّزات لمن يدلُّ عليها. واضطلاع الجامعات ودور العلم ومراكز البحوث والدراسات بإعادة هذه السنة الحسنة - التي لم تندثر كما يزعم البعض - من خلال الإكثار من الندوات والبحوث والدراسات العلمية الهادفة إلى تأصيل سنَّة الوقف الخيري العام[1].

١٢ ـ ضعف مفهوم الاعتماد على النفس:

من التحدِّيات داخل العمل الخيري ضعف مفهوم «اذهبْ واحتطبْ وبعْ»،[2] والاقتصار في تقديم الخدمة على البذل المباشر، مما رسَّخ - في ضوء ضعف هذا المفهوم - مفهوم ثقافة العطايا أو الأعطيات المباشرة من نقد وعين، فأوجد هذا الأسلوب في البذل قدْرًا من الاتِّكالية، كما زاد من العزوف عن بذل الجهد في الكسب الحلال، من خلال العمل والكسب باليد، بمساعدة من مؤسَّسات الدولة المعنية بالتهيئة لسوق العمل، ومن مؤسَّسات

(١) ومنها، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، المنعقد في مكَّة المكرَّمة في ١٨ - ١٩ شوَّال من سنة ١٤٢٠هـ. مرجع سابق.

(٢) من منطوق حديث المصطفى ﷺ:

العمل الخيري بالتدريب والقرض الحسن والمتابعة ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، لا سيَّما في الانطلاقة لدخول سوق العمل. وهذا خير للمرء من أنْ تجيء المسألة نكتةً في وجهه يوم القيامة، كما هو مضمون حديث رسول الله ﷺ الذي أخرجه أبو داود في سننه وابن ماجه[١].

يدخل هذا الإجراء في الامتداد الرأسي للعمل الخيري من قبل الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية والضمان الاجتماعي، بحيث يشمل مصارفَ مختلفةً وبرامجَ متنوِّعةً ومشروعاتٍ مبتكرةً، تهدُف إلى اعتماد المرء على نفسه - بعد اعتماده على الله تعالى - ليصبح منفِقًا بعد أنْ كان يُنفق عليه. كل ذلك من هذا المنطلق النبوي الشريف: «اذهب واحتطب وبع»[٢].

---

(١) من منطوق حديث المصطفى ﷺ: .

(٢) من منطوق حديث المصطفى ﷺ: .



الفصل الثاني

أدوار المؤسَّسات الوسيطة في تنمية العمل الخيري[1]

المدخل:

- إنَّ الحديث عن المؤسَّسات الوسيطة للقطاع الخيري تقوم على مفهوم مأسسة العمل الخيري وتحقيق العراقة فيه وتنمية أدائه، بحيث ينتظم العمل الخيري ويصل إلى المستفيد بسلاسة، بعيدًا عن المنِّ والأذى، وبحيث يتحقَّق هدفٌ سامٍ في العمل الخيري، لطالما كان طموحًا لكثير من القائمين على فعل الخير والوسطاء والوكلاء والنوَّاب، وهو الوصول إلى المستحقين مباشرة، من منطلق القول: نصل إليك قبل أنْ تصل إلينا، لا سيَّما مع كثرة المتعفِّفين الذين هم أحقُّ من غيرهم في البذل والعطاء وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية الكامنة فيهم، تلك التي تحتاج إلى من يوقظها ويوقفها على قدميها؛ لتنطلق في خدمة المجتمع؛ ولتتحوَّل من آخذةٍ متلقِّيةٍ إلى معطية باذلة.

(١) ورقة قدِّمت في ملتقى المؤسَّسات الوسيطة: شراكة وتكامُل، الرياض: مؤسَّسة محمد وعبدالله ابني إبراهيم السبيعي الخيرية، ٢٨ - ٢٩/ ١٢/ ١٤٣٤هـ الموافق ٢ - ٣/ ١١/ ٢٠١٣م، ونُشرت في أوراق العمل للملتقى، ص ٩ - ١٨.



- لا يعني هذا المفهوم في الوصول إلى المستفيد "توصيل" المواد الإغاثية فقط، فهذه جزئية أوَّلية من أوليَّات العمل الخيري المباشر، لا غنى عنها، لكنَّ مأسسة العمل الخيري تتخطَّى هذا الأداء - من دون أنْ تغفلَه - إلى أنْ تجعل من المستحقِّ غيرَ مستحقٍّ.

- يتحقَّق هذا التحوُّل من خلال الوسائل المتعدِّدة التي تضطلع بها الحكومات (القطاع الحكومي أو العام) والقطاع الأهلي أو الخاص والقطاع الثالث أو الخيري، المتمثِّل في الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية. وقد يكون من أبرزها وأقربها إلى الذهن في انتشال المحتاج من حال الحاجة والعوز، ذلك المنحى المتمثِّل في التأهيل والتدريب ودراسات الجدوى للمشروعات التجارية والخدمية الصغيرة والحاضنات، وتبنِّي ذوي الطموحات المنتجة للسلع والخدمات والرؤى والأفكار.

المؤسَّسات الوسيطة:

- وقد لا تكون جميع الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية مؤهَّلة وحدها للقيام المباشر في تحقيق هذه النقلات النوعية في أدائها، فتستعين بالله تعالى ثم بالمؤسَّسات الوسيطة، التي تكفُل لها تقديم هذه الخدمات بمساندتها وتلبية حاجات لها ضرورية؛ للارتقاء بخدماتها وتوسُّعها الأفقي بالإضافة إلى التوسُّع الرأسي، إما بالقيام بهذه النقلات النوعية مباشرة، نيابةً عن الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية، أو بتقديم الدراسات ووضع



الإستراتيجيات والخطط التي تضمن - بإذن الله تعالى - نجاح هذه المشروعات والبرامج، ومن ثَمَّ تسهم المؤسَّسات الوسيطة في تحقيق أهداف الجهات الخيرية.

- وحيث إنه من المتحقِّق عدم قدرة الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية القيام بمهمَّاتها وحدها في زمننا الحاضر والمستقبل بإذن الله، بما في ذلك وجود مجالس إدارة وهيئات استشارية غير متفرّغة، فلقد أضحى من المتحتِّم على الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية أنْ تجعل لها عددًا من الأذرعة المساندة، تكفيها مؤونة الخبرة ووضع الدراسات واقتراح الآليات التي تنفِّذها تلك الجهات المعنية، مما يمكن أنْ يُطلق عليه مفهوم «المصادر الخارجية» «out-sourcing».
- ومن هذه الضرورة للمصادر الخارجية تبرز أهميَّة المؤسَّسات الوسيطة، التي قد تتخصَّص في مجال أو مجالين أو ثلاثة من مجالات الخدمات التي تقدِّمها الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية.

نبذ الارتجالية:

- وقد يظنُّ البعض، من أولئك الذين تعوَّدوا على الارتجالية في الأداء والتقديرات الشخصية للأمور، أنَّ هذا الأسلوب في الأداء، بالاستعانة بالمؤسَّسات الوسيطة، إنما يعقِّد عملياتٍ بسيطةً تقوم على العفوية والأريحية وغيرها من المواقف المعنوية، التي لا تخلو بحال من قدرٍ من الارتجالية وقرارات



الشخص الواحد، كما أنه يُظنُّ أنَّ هذا الأسلوب المعقَّد مكلف ماديًّا كذلك و«فيه مضيعةٌ للوقت»؛ نظرًا لما تتقاضاه بعض الجهات الوسيطة من مقابل ماديٍّ على الدراسات والخدمات والأعمال الأخرى التي تقدِّمها، وما تحتاجه من وقت لإعداد ما يُناطُ بها من مهمَّات.

- وواقع الأمر أنَّ الأصل في هذه المؤسَّسات الوسيطة أنَّها توفِّر على الجهات الخيرية على المدى البعيد الكثير من المال والجهد والوقت، وتحدُّ كثيرًا من الاجتهادات التي قد لا تكون في محلِّها في بعض الأحيان، ومن دون الاستعانة بهذه المؤسَّسات تخسر الجهات الخيرية كثيرًا، في الوقت الذي تظنُّ فيه أنها توفِّر، إذا لم تتَّبع أسلوب المأسسة في العمل الخيري.

- هذا على اعتبار أنَّ المؤسَّسات الوسيطة تتقاضى أتعابًا ماديَّة على ما تقوم به من جهود، يكون أحيانًا مبالغًا فيها في نظر القائمين على الهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية، بالنظر إلى أنَّ هذه الجهات الخيرية تؤدِّي عملاً خيريًّا مجَّانيًّا، وتتطلَّع أنْ تُقدَّم لها الخدمات المساندة مجَّانًا.

- وقد تكون هناك مؤسَّسات وسيطة خيرية تقدِّم خدماتها دون مقابلٍ ماديٍّ، وقد بدأت في الظهور على الساحة الخيرية المحلية والعالمية، ممَّا يؤكِّد على النزوع إلى العمل المؤسَّسي الذي يصبُّ في مأسسة العمل الخيري. وحريٌّ بالجهات الخيرية أنْ تولي هذه الأذرع الاهتمام الكافي، مع الاقتناع بجدواها وأهميَّتها ونتائجها الإيجابيَّة بحول الله تعالى.

نماذج من المؤسَّسات الوسيطة:

- تصطفي هذه الورقة خمسة نماذج - منتقاة بتحيُّز - من المؤسَّسات الوسيطة، وذلك لإعطاء أمثلة فقط على أهميَّة المؤسَّسات الوسيطة في تنمية المجتمع، من خلال تنمية أداء العمل الخيري وتطويره. ولكلٍّ نموذج من هذه النماذج الخمسة وجهته وطبيعته وأداؤه في مساندة العمل الخيري وتطويره، وهي - بالاعتماد على مواقعها الإلكترونية ونشراتها المطبوعة - على النحو الآتي:

النموذج الأوَّل:

- الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية، نموذجًا للجمعيات الفنية الوسيطة.

- نشأت هذه الجمعية في ٢٠/١٠/١٤٢٦هـ الموافق ٢٢/١١/٢٠٠٥م، وتمثِّل نموذج المؤسَّسة الخيرية المتخصِّصة في المجال الهندسي. وهي تمارس دور الجهة الوسيطة التي تقدِّم خدماتها للهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية دون مقابل مادِّي.

- وتسعى - بحسب نشرتها الإلكترونية - إلى الوصول بالمشاريع الخيرية إلى مستويات عاليةٍ من التميُّز فنِّيًّا وقيْميًّا، من خلال رغبتها في تقديم الخدمات الهندسية للمشروعات الخيرية بالمعايير الفنِّيَّة المعتمدة للوصول بها لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، من خلال الاستفادة من الكفاءات الهندسية



المتخصِّصة، تلك التي تؤدِّي زكاة تخصُّصها؛ لتتكامل خدمات الجمعية مع أهداف الجمعيَّات الخيرية الأخرى.

- وتقوم الجمعية بالإشراف والتنسيق لإعداد الدراسات العمرانية والمعمارية والهندسية والمعلوماتية وغيرها، والإشراف على إعداد دراسات الجدوى الهندسية للمنشآت الخيرية، وتنسيق الإشراف على أعمال التجهيز والتنفيذ، وتنسيق الإشراف على أعمال الصيانة والترميم وإدارة تنفيذها، ودعم الدراسات والبحوث الهندسية وتشجيعها، بما يُسهم في تطوير الآليات والوسائل المعينة - بعد عون الله تعالى - على تنفيذ المنشآت الخيرية بما يتلاءم مع متطلَّباتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، وتقديم المعلومات والأفكار النوعية للأفراد والجهات الخيرية التي تعينها على تحقيق أهدافها.
- وقد حقَّقت الجمعية في هذا المجال عددًا من الإنجازات الهندسية في مجالات شتى، كالمساجد والمباني الاستثمارية والوقفية العائدة إلى جمعيات خيرية تسعى إلى إيجاد موارد مالية ثابتة، في طريق الاستغناء التدرُّجي عن الاعتماد الكلِّي على التبرُّعات، من دون إغفال أهمية التبرُّعات في تنمية الموارد المالية للجهات الخيرية.

النموذج الثاني:

- مركز حرفة.
- وهو مركز متخصِّص في عرض منتجات الأسر المنتجة وبيعها

على المواطنين والمقيمين في مقرٍّ ثابت بمدينة بريدة بمنطقة القصيم. وقد ضرب مثلاً يحتذى به في تبنِّي هذا الأسلوب في الإنتاج الذي يجمع بين الجودة والإتقان من جهة، ويحفظ للأسرة قدرًا من الخصوصية والتوفير الماديِّ من حيث الجهد التسويقي.

- ويعدُّ المركز - بهذه الصيغة - وسيطًا فاعلاً في مجال التسويق لمنتجات شعبية واستهلاكية مطلوبة في السوق السعودي. ويشرف على المركز عددٌ من نساء المجتمع اللاتي عُرف عنهن جهودهن الخيرية.

- ويلقى المركز دعمًا واضحًا من المسؤولين في المنطقة، مما يؤثِّر إيجابًا على نجاح فكرة المركز وتعميمها، من دون إغفال المتطلَّبات الرسمية الأوَّلية لأيِّ منتج، سواء أكان طعامًا أو لباسًا أو فرشًا، تلك التي تكفُل الجودة والإتقان وتطمئن المستهلك على تحقيق متطلَّبات صحَّة البيئة وجودة المُنتج.

- ومع الأخذُ بهذا الاعتبار من دواعي نجاح التجربة، يجري تعميمها على بقية المناطق في المملكة، التي لا تخلو من تجارب مماثلة سابقة ولاحقة، مما يحيي فكرة التنافُسية بينها في مجالات النوعية والإتقان واستيفاء الشروط التي تتطلَّبها جهات الحفاظ على صحَّة المواطن والمقيم ورفاهه.

النموذج الثالث:

الكراسي العلمية، نماذج للمسارات الأكاديمية والبحثية:



- ولدينا الآن في المملكة العربية السعودية ما لا يقلُّ عن أربعة كراسي ومسارات علمية في كلٍّ من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، إلا أنَّ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن قد تميَّزت بإيجاد مسار علمي "أكاديمي لدراسة العمل الخيري في جانبه التطوُّعي. وهذه نُبذٌ سريعة عن كلٍّ من هذه الكراسي والمسارات:

١ ـ كرسي عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته لتطوير العمل الخيري بجامعة الملك سعود:

- أنشئ الكرسي تحت مظلَّة جامعة الملك سعود سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، وهو كرسي بحثي متخصص في تطوير أداء المنظمات الخيرية ورفع مستوى وعي المجتمع بثقافة العمل الخيري من خلال إجراء الدراسات المتخصصة ونقل المعرفة والتجارب الدولية، ويهدُف إلى تحقيق هدفين رئسين هما: الهدف الإداري: ويركِّز الكرسي من خلاله على وضع إطار عام لهيكلة المنظمات الخيرية، يتضمن الوظائف الرئيسة للمنظمات الخيرية والهياكل التنظيمية والأدلة التنظيمية والحوكمة والمراجعة ونظم المعلومات الإدارية، ووضع مؤشرات لقياس أداء موظفي المنظمات الخيرية، ووضع مؤشرات لقياس فعالية المنظمات الخيرية (أي مدى تحقيقها لأهدافها).



- والهدف التسويقي والمالي، ويركز الكرسي فيه على مصادر التمويل والضبط المالي للمنظمات الخيرية من خلال أوجه الاستثمار وتنميته وتسويق منتجات المنظمات الخيرية وتطوير المعايير المحاسبية للجهات غير الهادفة للربح.

٢ ـ كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدراسات العمل الخيري:

- أنشئ الكرسي تحت مظلَّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ٢٥/١/١٤٣١هـ الموافق ١٠/١/٢٠١٠م، ورغبةً في الإسهام في تطوير أداء العمل الخيري أتت المبادرة في إنشاء هذا الكرسي لدراسات العمل الخيري تحت اسم «كرسي الأمير سلطان لدراسات العمل الخيري» بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- وظيفة هذا الكرسي تطوير العمل الخيري من خلال إجراء البحوث والدراسات ونشر بعض الأعمال العلمية، وعقد الندوات والمؤتمرات التي تصبُّ في تحقيق أهدافها في تطوير العمل الخيري.

٣ ـ كرسي البِرّ للخدمات الإنسانية بجامعة أمِّ القرى:

- جاء الكرسي تحت مظلَّة جامعة أمِّ القرى بمكَّة المكرَّمة ليواكب الحاجة إلى الخدمات الإنسانية والخيرية، التي





أصبحت واحدة من أهم المجالات التي يفرضها واقع المجتمع المعاصر، وتتطلب التفاتة خاصة وعناية تناسب أهميتها، وليتخصَّص في انطلاقته الأولى في خدمة جمعية البر بمكَّة المكرَّمة، التي تأسَّست منذ عام ١٣٧١هـ، وهي التي تقدَّمت بهذا المشروع لإنشاء كرسي للخدمات الإنسانية.

- وتأتي أهمية هذا الكرسي مما يتوقَّع أن يقدمه في مجال العمل الخيري والإنساني من تطوير لهدا المجال؛ ليحقق أهدافه على أسس علمية، ترتقي بممارسته على أرض الواقع، وتتلمس حقيقته في ضوء معطيات حقيقية وبحث علمي.

العمل التطوعي في مسارات برنامج المهارات الشخصية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، نموذجًا للمسارات الأكاديمية.

- يعدُّ العمل التطوُّعي من أنفع الاعمال التي يحث عليها الشرع، ويدعو إليها لما فيها من إعانة الآخرين، والقيام على حوائجهم وتقديم كل ما ينفع المجتمع والأمة. وهو بهذا يعتبر جهدًا يندفع الفرد إليه برغبة ذاتية لديه طوعاً من غير إجبار؛ ليحقق بذلك مصلحة وفائدة للمجتمع وأفراده.

- وانطلاقاً من رغبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مشاركة طلابها وتدريبهم على ممارسة العمل التطوعي تنمية





لشخصياتهم وتطويرًا لمهاراتهم، فقد استحدثت سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م مشروعًا طموحًا لهذا الغرض. ومن أهم مساقات البرنامج مشاركة الطلاب خلال دراستهم الجامعية في البرامج التطوعية التي تكسبهم الجدارات الأساسية المتحققة من هذه المشاركة،

- وسعيًا من الجامعة إلى الاهتمام بطلابها، وصقل شخصيتهم، وتنمية سلوكياتهم، وتطوير مهاراتهم، فقد ارتأت أهمية ممارسة الطلاب خلال دراستهم الجامعية بعض مجالات العمل التطوُّعي، وأن تكون هذه الممارسة منطلقة بدافع إيماني وإحساس ذاتي ومسؤولية وطنية.

- ولضمان استفادة الطالب من هذه المشاركة، فقد وضعت معايير لتقويم أداء الطالب خلال فترة التطوُّع، حيث تقوم الإدارة المعنية بهذا البرنامج في الجامعة بمتابعة الطالب الراغب في الاستفادة من هذا البرنامج بالمتابعة مع جهة التطوُّع، باستخدام نموذج مخصَّص تقوم بتعبئته هذه الجهة وإرساله إلى الجامعة.

- وسينعكس هذا المسار - بحول الله تعالى - إيجابًا على تنمية مفهوم التطوُّع في الأعمال الخيريَّة، ويؤسِّس لعراقة العمل التطوُّعي، الذي يُعدُّ بحقَّ ركنًا من أركان العمل الخيري، ورافدًا فاعلاً ومهمًّا من روافد الموارد البشرية لدى الجهات الخيرية.



النموذج الرابع:

مركز مداد (المركز الدولي للأبحاث والدراسات) نموذجًا للمراكز الربحية:

- نشأ المركز سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م وهو - كما يوحي اسمه - مركز دراسات دولي لتطوير العمل الخيري، يعمل على إبراز دور القطاع الخيري لدى صانعي القرار فيه، ودعمهم بالمعلومة الموثقة والدراسات الإستراتيجية المبنية على أسس علمية واحترافية وموضوعية، في إطار من الشراكة الدائمة.

- ويهدُف إلى تأصيل مفاهيم العمل الخيري، والتوعية بدور القطاع الخيري كقطاع ثالث شريك في التنمية، ودراسة واقع العمل الخيري واستشراف مستقبله، والتطوير النوعي للمؤسَّسات الخيرية، ووضع رؤية مشتركة وترجمتها إلى برامج عمل وتحديد أولويات العمل فيها، وتقليص الفجوات وإلغاء الازدواجية في جهود الهيئات والمؤسسات والأفراد في تنفيذ المشاريع الخيرية.

- ويقوم المركز بإعداد دراسات حدَّدها في خمسة برامج بحثية، يُتوقَّع منها أن تساعد على الارتقاء بالعمل الخيري، وأن تعالج النقص البحثي والمعلوماتي الذي يعاني منه القطاع الخيري حالياً.

١ ـ برنامج مستقبل العمل الخيري.

٢ ـ برنامج إسهام العمل الخيري في التنمية.



٣ - برنامج أفضل الممارسات العالمية في العمل الخيري.

٤ - برنامج الكفاءة الإدارية والمالية لمؤسسات العمل الخيري.

٥ - برنامج قاعدة معلومات العمل الخيري الخليجي.

- ويراعي المركز بعض القيم، مثل المنهجية العلمية والعدل والموثوقية والتخصصية والاحترافية والواقعية وروح الفريق الواحد.

- ويركِّز المركز على عدد من عناصر العمل الخير، من مثل:
  - المؤسَّسات والجمعيات الخيرية.
  - المتبرعين والداعمين.
  - المؤسسات المانحة.
  - صنَّاع القرار في الجهات ذات العلاقة.
  - ويصدر المركز دورية محكَّمة تعنى بالعمل الخيري، تصدر مرَّتين في السنة، وصدر منها، إلى إعداد هذه الورقة، أربعة أعداد، كما يُصدر المركز عددًا من الكتب العلمية، التي تعالج مفاهيمَ حديثةً في تطوير العمل الخيري، ولديه رصدٌ سنوي للمؤتمرات والندوات التي تُعقد على مستوى العالم العربي حول العمل الخيري، كما أنه يهتمُّ بأخبار العمل الخيري من خلال نشرة إلكترونية يومية تتابع النشاطات التي تقوم بها الجهات الخيرية على مستوى العالم العربي، وأبعد من ذلك.

النموذج الخامس:

شركة وافي العالمية لتطوير المنظَّمات غير الربحية.

- نشأ المركز باسم «شركة وافي العالمية» في ١٤٣٠/١/٥هـ الموافق ٢٠٠٩/١/١م، وهو من المراكز المتخصِّصة في خدمة القطاع الخيري وتطويره، وتؤدِّي دور المطوِّر لأداء مؤسَّسات العمل الخيري ويقدِّم لهذا القطاع الاستشارات والدراسات ويقوم بوضع الأنظمة واللوائح للجهات الخيرية، مستأنسًا بلائحة الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية في ما له علاقة بجمعيات الداخل ومؤسَّساته، والوزارة هي الجهة المخوَّلة للإشراف على العمل الخيري داخل المملكة العربية السعودية.

- ويقوم المركز بهذه الأعمال بمقابل مادِّي، فهو مركز ربحي واضح المعالم. ويتبنى المركز المعايير العالمية برؤية إسلامية. وتشمل اهتماماته تطوير أداء الجمعيات والهيئات الخيرية، وتطوير أداء المؤسَّسات المانحة، وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية، وتطوير المبادرات الاجتماعية. والتركيز على هذه القطاعات الأربعة كافٍ في مجال التخصُّص في تطوير العمل الخيري، وعليها مدار العمل الخيري الاجتماعي.

الخاتمة:

- باستعراض هذه النماذج الخمسة غير الحصرية، وإنَّما هي نماذج



للتمثيل فقط، وباستعراض رؤاها ورسائلها وأهدافها وسياساتها وطموحاتها تتَّضح الأهمية لوجود مؤسَّسات وسيطة، تسهم إسهامًا واضحًا في مأسسة العمل الخيري وتحقيق العراقة فيه، ومن ثمَّ الابتعاد به عن أسلوب الارتجالية القائم على الاجتهادات الشخصية المتَّسمة بالإخلاص - من دون شكٍّ - لكنها في مجملها قد تفتقر إلى الصواب، ما يوقع الجهات الخيرية في التقصير في أداء مهمَّاتها في تنمية المجتمع المدني.

- والحاجة قائمة إلى المزيد من مثل هذه المؤسَّسات الوسيطة وذلك في مجالات تخصُّصية أخرى تخدم العمل الخيري وتسهم في تطويره، ويكون لها أثر واضح في نجاح أدائه. وقد وصلت إلى تحرير هذه الورقة إلى خمسة وأربعين مركزًا تتوزَّع بحسب اهتماماتها ويتوقَّع لها المزيد، لا سيَّما تلك التي تنحو نحو الربحية، مما سيوجد قدرًا من التنافُسية في تقديم الخدمات للهيئات والمؤسَّسات والجمعيات الخيرية، وسيكون هناك تركيز على الجودة والنوعيَّة، وبضدِّها تتميَّز الأشياء.

كان الله في عون القائمين على مأسسة العمل الخيري، وكان الله في عون الجميع.







الفصل الثالث

العمل الاجتماعي والإعلام:

التشويه؛ رؤية شخصية[1]

التمهيد:

- بعيدًا عن التنظير لأهمية المعلومة، وأهمية نقلها، والأمانة في النقل عن الآخرين والنسبة إليهم، أو تفسير ما يقولونه على غير ما أرادوا له أنْ يُقال، فهذه من الجوانب التي لا تخفى على العاملين مع المعلومة من أهل الفن الصحفي والإعلامي عمومًا، سواء أكانت خبرًا أم تحقيقًا أم تحليلاً أم غير ذلك من أنواع المعلومة الصحفية.
- وقد وصل الأمر بالإعلام إلى أنْ يكون له تأثيره القوي في تصريف الأمور، بحيث أضحت له سلطة غير متوَّجة ولا معلنة في تغيير مجريات أحداث تعصف بالأمة. فأسقط الإعلام رؤساء دول، كما هي الحال مع ريتشارد نيكسون وديفيد فروست، وأقام عشرات آخرين عندما عرض لحالهم من منطلق إنساني.

(١) نُشرت مع تصرُّف يسير في الصياغة في صحف الجزيرة واليوم وعكاظ.



- ومن ذلك موقف الإعلام من العمل الاجتماعي والخيري، فإمَّا أنْ يدعمه، أو يشوِّش عليه، في وقتٍ تحوَّل الإعلام في بعض مساراته إلى الإثارة، بل والشغب الإعلامي؛ قصدًا إلى جلب القارئ أو المستمع أو المشاهد، كما صرَّح بذلك أحدُ اقطاب الإعلام المقروء في المملكة العربية السعودية في جلسة رسمية، ومن ثَمَّ التفات بعض الإعلاميين إلى هذا الأسلوب في الإثارة والشغب عن قصد وسوء نية - والله أعلم - لا سيَّما إذا كان القائمون على العمل الاجتماعي والخيري والمباشرون له من المتديِّنين، وهم الغالبية في هذا المجال. وهذا فيما يبدو يُعدُّ من التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي والخيري.

- وبعيدًا عن الحديث عن أهمية الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع، مما هو معلوم على الواقع المشاهد، تأتي هذه الوقفة صدىً لما نُسب لهذا الكاتب من اتِّهام ظاهر حول الهيئات والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية السعودية والعاملين عليها ذكورًا وإناثًا.

- وليس المقصود في هذا الفصل تبرئة الذات، بقدر ما يأتي المقصود في لفت الانتباه إلى أثر الإعلام وتأثيره الإيجابي أو السلبي تجاه الجهود الاجتماعية التي يقوم بها المسؤولون عن هذا الشأن والمتخصِّصون فيه، بحيث أصبح لهذا المرفق صولة وجولة في تسيير أمور كثيرة، قد تصل إلى التغيير في كيانات قائمة.



- وفي الفصل الأسبق جرى الحديث عن التحدِّيات التي تواجه العمل الاجتماعي، ومنه العمل الخيري. وربَّما يكون من هذه التحدِّيات الجانب السلبي من الطرح الإعلامي، بغضِّ النظر عن النيّات التي محلُّها القلوب.

- يقول محمد عبدالعظيم الجمل: إنَّ هناك منظومة عالمية جديدة تدفع إلى إقصاء العمل الخيري الإسلامي من المحافل الدولية «وتستخدم هذه المنظومة أساليب الحرب الإعلامية، فتصرِّح أنها جمعت أكثر من ستة مليارات للعمل الخيري؛ للتأثير في الجانب النفسي للعاملين في هذا القطاع، بعد أنْ نجحت في الترويج لمقولة: «مؤسَّسات العمل التطوُّعي الإسلامي صناديق للإرهاب»، فجعل جزء كبير من المحسنين يحجم عن التبرُّع، سواءٌ للعمل التطوُّعي أو من باب أولى للعمل الدعوي»[١].

- ويقول سعيد بن محمد العماري «أدَّت كثير من الأحداث في وقتنا الراهن والظرف التاريخي الذي مرَّت به المنطقة والعالم إلى تشويه صورة العمل الخيري، والحدِّ من انطلاقته وزخمه، مما يتطلَّب عملاً مضاعفًا وجهدًا خارقًا لتصبح صورة المؤسَّسة الخيرية إيجابية... ورغم هذا التشويه الذي تعرَّض له العمل الخيري فإنه سيجد دائمًا أنصارًا ومؤيِّدين؛ بوصفه عملاً يرجى به الأجر والثواب»[٢].

---

(١) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل، العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢) انظر: سعيد بن محمد العماري، البُعد الإعلامي في عمل المؤسَّسات=

- وسواء قُبل هذا الطرح على علاَّته أم كان عليه بعض التحفُّظ، من حيث تعميم الحكم على الإعلام أو تعميمه على المؤسَّسات الاجتماعية، ومنها المؤسَّسات الخيرية، فهو ولا شكَّ قد أثار القضية الإعلامية ومدى تأثيرها في توجيه العمل الخير بالإقبال عليه أو بالإعراض عنه.

- وحيث أتاح لي ولاة الأمر، في المملكة العربية السعودية، التعامُل مع هذا الشأن الاجتماعي مباشرةً لمدَّة ستِّ سنوات تقريبًا فقد تمكَّنت من خلالها من تكوين فكرة عملية طيِّبة عنها وعن العاملين والعاملات فيها، ومدى ما تحقِّقه هذه المؤسسات والجمعيات من وظائف المسؤولية الاجتماعية ومفهوماتها، مدعومة بذلك من ولاة الأمر الذين يكوِّنون القدوة الصالحة في فعل الخير، على مستوى القيادة العليا وعلى مستوى أمراء المناطق، يبتغون من ذلك وجهَ الله تعالى والدارَ الآخرة - وهذا هو المعهود فيهم ومنهم - ويحقِّقون بذلك مفهوم الرفاه الاجتماعي.

- وعندما ينبري مسؤول أو متخصِّص في أيِّ شأن من الشؤون العامَّة تلاحقه الصحافة؛ سعيًا منها إلى اقتناص معلومة تثير الانتباه وتجذب القارئ أو المستمع أو المشاهد. وهذا ما حصل لهذا الباحث عندما نقلت عنه معلومة مقلوبة المعنى؛ لأنَّ معناها

= والجمعيات الخيرية، الجزيرة (السعودية)، ع ١٣٤٤٦ (٢٩/ ٧/ ١٤٣٠هـ - ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩م)- ص ٣٩.

الصحيح لا يخدم جانب الإثارة ولا الشغب الإعلامي في الصحافة خاصَّةً والإعلام عامَّةً. وأحسب أنَّ هذا يمكن أنْ يُعدَّ من التحدِّيات التي يواجهها العمل الاجتماعي، ومنه العمل الخيري، إذا ما كأن دأب الإعلام عمومًا والصحافة خصوصًا هو تتبُّع السقطات أو الهِنات التي يقع فيها من يعمل، وتحدث من البشر من دون تقصير مقصود في الأصل.

- وقد جاء هذا النقل غير المنصف من تلك الصحيفة إثر محاضرة «علمية» حول إدارة العمل الاجتماعي في أكثر من مكان، كان من آخرها لقاءٌ في دار اليوم للصحافة بالدمَّام بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، يوم الاثنين ٨/ ٢/ ١٤٢٨هـ الموافق ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧م. وكانت المحاضرة مجموعة خواطر تعكس تلك التجربة التي تشرَّفت بخوضها[١].

- ومن الغد (الثلاثاء ٩/ ٢/ ١٤٢٨هـ الموافق ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧م) ظهرت صحيفة لها قدرها ومكانتها بين المتابعين، وفي الصفحة الأولى منها تشير إلى كلمة نُزعت من السياق منسوبة إليَّ، وعند قراءة الخبر داخل الصحيفة لا يجد القارئ أنَّ المضمون يتَّفق مع ما اختاره المسؤول عن التحرير في الصفحة الأولى من الصحيفة، مما أحدث تساؤلات لبعض الزملاء والعاملين والعاملات في مجال الخدمات الاجتماعية والعمل الخيري، وربَّما لدى أهل الخير الباذلين له الباحثين عن مواطن الثقة

(١) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ١٧ - ٤٢.



الموجودة في هذه الجمعيات والمؤسَّسات والهيئات، يُسهمون من خلالها في خدمة المجتمع.

- يذكِّرني هذا الموقف بعبارة قرأتها عن المفكِّر المتخصِّص بالشأن اليهودي والصهيوني الدكتور عبدالوهَّاب المسيري (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م ـ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م) في كتابه رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية، حيث يبدي عدم ارتياحه لصغار الصحفيين؛ لما يتمتَّع به من شخصية هادئة، يقول: «الذين يأتون للحصول على تصريح أو حوار ولكنهم يسجِّلون ما يعرفونه وحسب، فإذا وضعنا في الحسبان فقرهم الثقافي والفكري الشديد، وعجزهم عن التعامُل مع غير المألوف أمكننا تخيُّل حجم الكارثة»[(١)].

- ويضيف القول: «وكثيرًا ما أصرِّح بشيء وأجد عكسه منشورًا، وكم من مرَّة صحَّحت هذا الخلل! وكم من مرَّةٍ سئمت مما يكتبون، واستغفرت الله لي ولهم! ومع هذا لا بُدَّ أنْ أذكر أنَّ هناك قلَّةً من الصحفيين تأتي لتقابلني بعد أنْ تكون قد اطَّلعت على بعض كتاباتي وبلورت بعض الأسئلة الأساسية، ومن ثَمَّ يكون الحديث معهم متعةً حقيقية»[(٢)].

---

(١) انظر: عبدالوهَّاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية، ط ٣-. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م-. ص ٥٨٠.

(٢) انظر: عبدالوهَّاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر، المرجع السابق، ص ٥٨٠.



- وهذا ما حصل للباحث في أكثر من مقام، سواء في موقعي الرسمي أم بعدما انطلقت في إلقاء المحاضرات العامَّة المعنيَّة بالشأن الاجتماعي أو العمَّالي، حيث جرى في هذه المقامات تشويه المعلومة بالتصريح بما يناقضها أو يلتفُّ عليها، أو السعي إلى تحريره بصورة فيها قدر من الإثارة والاستفزاز، بحكم أنَّ الصحافة - في ضوء مزاحمة الفضائيات والإنترنت - قد تحوَّلت، على لسان أحد قياداتها، إلى صحافة الشغب، والتوكيد هنا على الشغب الإعلامي، الذي ربَّما وصل في بعض الحالات إلى أكثر من الشغب العامِّ!

- الذين خبروا هذا الشخصَ لم يُعطوا بالاً لهذا التشويش الذي ظهر به المحرِّر، وإنْ تمنَّوا ألاَّ يظهر الخبر بما ظهر عليه في الصفحة الأولى من تلك الصحيفة المقروءة. لا سيَّما أنه خبرٌ يهزُّ العمل الاجتماعي ومنه الخيري، ويزعزع الثقة في العاملين فيه من الرجال والنساء، أولئك الذين جعلوا من الاحتساب منهجًا يسيرون عليه.

- والمحصِّلة أنَّ المسؤول عن التحرير - سامحه الله تعالى - لم يسئْ إلى هذا الشخص الذي تعرَّض بحكم عمله إلى إساءات متعدِّدة من بعض صغار الصحفيين الباحثين عن الإثارة والبروز على أكتاف الآخرين فحسب، ولكنه قد أساء إلى العمل الخيري الذي تعرَّض لقدر من التحدِّي في الآونة الأخيرة، لا سيَّما مع الجمعيات الخيرية الإسلامية العاملة في الخارج. ولولا توفيق



الله تعالى ثمَّ وقفة ولاة الأمر من القيادة السياسية والعلمية، ووضوح الأنظمة واللوائح المطبَّقة فعلاً التي تحكم الجمعيات الخيرية، لكان الوضع الآن على خلاف ما هو عليه من الموقف الإيجابي من الجمعيات الخيرية العاملة في الداخل أو الخارج.

- هذا بالإضافة إلى الإساءة إلى هذا الشخص، لا باعتباره الشخصي فهذا هيِّن، وإنما باعتباره قد خاض تجربة إدارة العمل الاجتماعي ومنه الخيري، فهو لم ينبرِ ليكيل الاتِّهامات أو الافتراءات لقطاع من أهم القطاعات في حياتنا الاجتماعية، لا سيَّما أنَّ هذا المحاضر قد نال قسطًا لا بأس به من الخبرة العملية، التي لا تعتمد كثيرًا على مجرَّد التنظير، بل إنها دخلت في عمق العمل الاجتماعي ومنه الخيري مع رجال ونساء أفنى معظمهم زهرة حياتهم في هذا العمل المبارك. ويمكن التساؤل هنا عن المستفيد الفعلي من هذا الخلط والتشويه!

- وذكرت في مقام آخر أنَّ العمل الخيري يعاني من تسلُّق بعض الأشخاص غير المستحقِّين لخدماته المادِّية والعينية من ضمان ورعاية وتنمية، وذلك ربَّما لضعف في النفوس، وهم موجودون اليوم وغدًا، فيحجبون بهذا التسلُّق الخدمةَ الاجتماعيةَ عن مستحقِّيها الفعليين. وهذا أمرٌ متحقِّق ويُكتشف فيُعالج، وهو من القضايا التي تطرَّقت لها الخواطر حول العمل الاجتماعي.

- وتنقل الصحيفة نفسها في خبر آخر أنَّ المحاضر يرى أنَّ الموظَّفين والموظَّفات في القطاع الاجتماعي هم المتسلِّقون،





هكذا يعمَد بعضُ الصحفيين، مما أحدث عتبًا من بعض العاملين والعاملات في القطاع الاجتماعي من الزملاء والزميلات، ممن يشرُف هذا الشخص بأنه عمل معهم ومعهن، وكوَّن مع الكثير منهم صداقات باقية فاقت مفهوم الزمالة، وخبر مدى التفاني الذي يقومون به، رجالاً ونساءً في هذا المجال، بحيث لا ينظرون إلى ما يقومون به على أنه مجرَّد وظيفة إدارية، وهذا واقعهم الذي لا يقبل المزايدة.

- من المهمِّ القول بأنَّ الجمعيات الخيرية ذات الأداء العامّ أو الأداء الخاصّ هي كلها، بالنظر إليها على أنها وسائط بين المانح والممنوح له، موضع ثقة من الجميع، تدعمها الدولة وتثق بها وتشرف عليها وتراقبها وتتأكَّد من أدائها مهمَّاتها ووظائفها، في حدود ما رسمته هذه الجمعيات لنفسها من خلال أنظمتها ولوائحها، وفي حدود ما وضعته الدولة لها من لوائح وضوابط. ويقوم على إدارتها رجال ونساء تدفعهم عوامل الاحتساب والرغبة في خدمة المجتمع، من دون أنْ يغفلوا نصيبهم من الدنيا.

- وينفق هؤلاء الرجال والنساء لذلك العمل النبيل الجهد والوقت في سبيل النهوض بخدمات الجمعيات على المستويين الأفقي والرأسي، بحيث يمكن القول: إنهم يصنعون العراقة في العمل الخيري، في مجتمع اشتهر بالكرم والعطاء وعرف عنه البذل.

- وعليه فإني أؤكِّد على أنه لا صحَّة لما نُقل عني خلاف ذلك، مما فهم منه أنه لَمْزٌ لهذه المرافق الخيرية الإنسانية، وأرجو ألاَّ





أكون ممن يقول بخلاف ما يعلم، وأدرك مدى ما تقدِّمه هذه الجمعيات من خدمات، ومدى ما تتمتَّع به من ثقة ولاة الأمر والمانحين والممنوح لهم. وقد قيل من قبل: إنَّ آفة الأخبار رواتها! ولعلَّ ما مرَّ في هذه المطبوعة من أوراق ألقيت في مناسبات محلِّية وخليجية تشهد على ما أؤكِّدُ عليه هنا.

- وفَّق الله الجميع لما فيه تحقيق المسؤولية الاجتماعية على مختلف المستويات والاختصاصات، وأعان الله تعالى القائمين والقائمات على العمل الخيري والداعمين له في القطاعات الثلاثة: الحكومية والأهلية والخيرية، وأدام على هذه المنطقة الأمن والأمان والسلامة والإسلام، وردَّ كيد الكائدين، وأعاننا جميعًا للوقوف يدًا واحدة في وجه كلِّ ما يعكِّر صفو هذه النعم التي أولانا إيَّاها من يعلمُ خائنة الأعين وما تُخفي الصدور والله المستعان.



الفصل الرابع

تنمية العمل الاجتماعي: مواجهة الفقر(1)

المدخل:

- قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: ٦٠] قال تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [الذاريات]. قال تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣].
- ورأى عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه شيخًا ضريرًا يسأل على باب، فلما علم أنه يهودي، قال له: «ما ألجأك إلى ما أرى؟! قال: الجزية

(١) أعدِّ هذه البحث بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الصغير أستاذ الاجتماع بجامعة الملك سعود، ونشرتها المجلة العربية ضمن سلسلة كتيِّب المجلة (عدد ٩٠). وهي في الأصل محاضرة أُلقيت في المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) بالمملكة العربية السعودية في ذي القعدة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وألقيت في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في محرَّم من سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

والحاجة والسن. فأخذه بيده وذهب إلى بيته فأعطاه ما يكفيه يومه، وأرسل إلى خازن بيت المال يقول له: انظر هذا وأمثاله، فوالله ما أنصفناه أنْ أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم. إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والفقراء هم المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب. ووضع عنه وأمثاله الجزية، وقدّر له مساعدة تكفُل له حياة كريمة»(١).

- وقالت فاطمة زوج الخليفة عمر بن عبدالعزيز - رحمهما الله - فيما يرويه عطاء بن رباح أنها رأت الخليفة يومًا يبكي في مُصلّاه فسألته عما يبكيه فقال لها: «إني تقلدت أمر أمة محمد ﷺ وتفكَّرت في الفقير الجائع والمريض الضائع والعاري المجهود والمظلوم المقهور والغريب الأسير والشيخ الكبير وذوي العيال الكثيرة والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أنَّ ربي سيسألني عنهم يوم القيامة، فخشيت ألاّ أجد حجةً أمام الله فبكيت»(٢).

- ويحسنُ هنا تكرار إيراد النصِّ الذي سبق ذكره في الفصول السابقة عن إبي محمد علي بن حزم - رحمه الله - في المحلَّى، حيث يقول: «وفرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلد أنْ يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إنْ لم تقم الزكوات بهم، ولا فَيءُ سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون

---

(١) انظر: الخراج لأبي يوسف (يستكمل).

(٢) انظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء، ٥: ١١٤ - ١٤٨ ترجمة ٤٨.





من القوت الذي لا بُدَّ منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنُّهم من المطر، والصيف والشمس وعيون المارة»[1].

- وتأتي بعد ذلك وثيقة حقوق الإنسان التي صادقت عليها الأمم المتحدة في ٨/ ٢/ ١٣٦٨هـ الموافق ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨م لتنصَّ المادَّة الخامسة والعشرون منه على ما يأتي: «ولكل فرد الحق في أنْ يعيش في مستوىً معقول من المعيشة، بحيث يتوفر له ولأسرته الصحة والمعيشة الطيِّبة، بما يضمن له الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية اللازمة، وكذلك حق الضمان في حالة التعطُّل والمرض والعجز والترمُّل والشيخوخة، وغير ذلك من العجز عن التكسُّب، لأسباب لا يستطيع التحكُّم فيها»[2].
- وتؤكِّد دراساتٌ علمية «أنَّ الفقر في كثير من الدول الإسلامية ليس مشكلة طارئة أو حالات فردية، إنه يشكِّل اليوم ظاهرة مستوطنة، تشمل من ثلث إلى نصف عدد سكَّان المجتمعات في ظلِّ بيئة مساعدة ومنتجة للفقر. هذه البيئة تتكوَّن من ثلاثة أبعاد: الجهل والمرض والعوز المالي؛ فالفقير إما مريض لا يقدر على العمل، أو جاهل غير مدرَّب على مهنة يكسب القوت منها، أو ليس لديه مال يقيم به عملاً، يدرُّ عليه دخلاً كافيًا، وأحيانًا

---

(١) نقلاً عن: عبدالسلام الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص ٦، والنص من المحلّى.

(٢) http://ar.wikipedia.org/w/index.php



تجتمع هذه الأسباب كلُّها أو بعضها. وبهذا يستمرُّ الفقر طالما ظلَّت هذه الأسباب قائمةً. ولا يمكن للمساعدات الطارئة أنْ تخرج الفقير من فقره؛ لأنها لا تعالج أيًّا من الأسباب».[1] و«سيظلُّ الفقير فقيرًا، رغم هذه المساعدات الدورية التي تُقدَّم له، بل إنها ستورث الفقر لأبنائه»[2].

التمهيد:

- على إثر رغبة المسؤولين في منطقة الخليج العربية في مواجهة مشكلة الفقر مواجهة علمية عملية، وذلك بإعلان وجود فقر في المنطقة من خلال الرغبة في تبنِّي منهج جديد في مواجهة الفقر وإبراز ذلك قام صاحب السمو الملكي الأمير - في حينه - عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في حينه، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مساء يوم الخامس عشر من شهر رمضان المبارك ليلة السادس عشر منه من سنة ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٢م، بزيارة بعض الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض، وأعلن في الموقع البدء بمواجهة مشكلة الفقر، بالاعتراف أولاً بوجود المشكلة، رغم ما يقال عن الطبيعة

---

(١) نقلاً عن: تقرير عن الفقر بالجمهورية اليمنية أعدَّه علي الرشيد لمجلة العالم الإسلامي.

(٢) نقلاً عن: تقرير عن الفقر بالجمهورية اليمنية أعده علي الرشيد لمجلة العالم الإسلامي، المرجع نفسه.

البشرية في مجال ضعف الرغبة في الاعتراف بالمشكلات، وكذلك في الرغبة في الابتعاد عن مواجهتها، والاستئناس بالرؤى التي تستبعد تلك المواجهة بنفي وجود المشكلة أو التقليل من شأنها وأنها لا تمثِّل ظاهرة تستحق أكثر من الجهود المبذولة لمواجهتها، ناهيك عن السعي إلى حلِّها.

- نشأت فكرة المعالجة الجذرية العلمية العملية لموضوع الفقر عند الباحث وبهذه الصورة من الرغبة في التخطيط الإستراتيجي والحاجة الملحَّة إلى إيجاد الآلية الفعَّالة لمعالجته من اهتمام القيادة السعودية بالسعي إلى التخفيف من حدَّة الفقر. وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء قد جعل هذا الموضوع من أوليَّات اهتمام القيادة على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشخصي.

- ولقد مرَّ على المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربية حينٌ من الدهر لم تكن فيه مواجهة مباشرة للفقر، على الرغم من الجهود التي تبذل، وعلى الرغم من فاعلية الأداء التكافُلي، مثل الضمان الاجتماعي الذي يضطلع بتوزيع الزكاة التي تجبيها الدولة على مصارفها الشرعية، والجمعيات والمؤسسات والهيئات الخيرية في حدود مسؤولياتها وإمكاناتها، وما يُبذل من صدقات وتبرُّعات بصورة شخصية، بعضها معلن وبعضها غير مرغوب في إعلانه، ما يؤكِّد أنَّ هناك شعورًا بوجود فقراء،

ولكنه ربما لم يكن ذلك الشعور الذي يعترف بأنَّ الفقر في هذه البلاد يصل في حجمه إلى أنْ يكون مشكلة، ناهيك عن أنْ يكون ظاهرة. كما أنه قد لا يصل إلى مستوى الفقر المدقع بقدر ما هو فقر نسبي، بحسب تفريعات الفقر وأقسامه.

- ومع الركود الاقتصادي الذي مرَّت به منطقة الخليج العربية في فترات متقاربة، وظهور أزمات سياسية في المنطقة العربية عمومًا وحروب مستمرَّة، بخاصَّة بين العراق وإيران، ثمَّ بين العراق والكويت، ثمَّ الغزو الأميركي على العراق وأفغانستان سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م؛ بحجَّة ملاحقة الإرهاب ومحاربته، ومع أنَّ هذه الأزمات والحروب كانت محدودة وغير مباشرة،(١) ومع اعتماد كثير من بلاد المنطقة على مصدر رئيسٍ واحد للدخل، ومع أسباب أخرى اجتماعية وفكرية وماديِّة محلِّية وإقليمية ودولية، ومع إصرار العالم على أنْ يكون قرية واحدة، وبروز فكرة العولمة، وظهور منظمة التجارة العالمية وقبلها الجات،(٢) وتكثيف نشاط منظَّمات الأمم المتَّحدة غير السياسية، مع هذا

---

(١) عندما بدأت الحرب بين العراق وإيران واستمرَّت ثماني سنوات ظهر الفريقان فيها كلاهما غير منتصرين، وإنما تكبَّدا الخسائر الكثيرة في الرجال والعتاد، وتعطَّلت مشروعات التنمية وزادت الفجوة بين دول المنطقة. وكان السيناتور الأمريكي هنري جاكسون ممثل ولاية واشنطن ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس يقول عن تلك الحرب إنها ستكون مستمرَّة وغير ممتدَّة.

(٢) انظر: جي آر. ماندل، **العولمة والفقراء**، بيروت: شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م، ٢٤٠ ص.

كلِّه وغيره من العوامل المؤثِّرة كان لا بدَّ من التعامُل المباشر مع مشكلة الفقر، وكان لا بدَّ من مواجهتها مواجهةً علميةً منهجيةً واقعية، تهدُف إلى تلمُّس الحلول العملية الواقعية.

- في ضوء ذلك كله وفي ضوء شعور المسؤولين في منطقة الخليج العربية ببروز حالات من الفقر تقتضي سرعة التحرُّك في اتِّجاه المواجهة صدرت الأوامر للبدء في إعداد استراتيجيات وطنية لمعالجة الفقر، تشتمل على وضع السياسات والخطط العملية للمعالجة، وليس فقط وضع الإستراتيجية من دون آليات التنفيذ.

- كما صدرت الأوامر بالبدء في تأسيس الصناديق الخيرية لمعالجة الفقر مثل (الصندوق الخيري الوطني بالمملكة العربية السعودية)، وتكون المعالجةُ غيرَ تقليدية، تسهم الدولة بمختلف مؤسّساتها والمواطنون والمنشآت التجارية والصناعية في تحقيق أهدافها؛ للرفع من شأن المواطنين والمواطنات الذين قد يشعرون بالفقر، لكنهم يملكون القدرات الذاتية على الخروج منه، باتِّخاذ الأسباب المعينة على الخروج من الشعور بالفقر.

- ومن هذا المنطلق تأتي الدعوات من المهتمِّين والمتابعين للحديث عن هذا الجانب من منطلق علمي، ومن ذلك المهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجنادرية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المنبثق عن مؤسسة الملك فيصل الخيرية، فكان أنْ قام الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الصغيِّر، أستاذ الاجتماع بجامعة الملك سعود بالرياض،



عضو فريق الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر والأمين العام المساعد للإستراتيجية، بوضع مسودة هذه الورقة. وكان عليَّ مراجعتها والإضافة عليها بعض الرؤى والأفكار، التي أظهرتها بهذه الصورة التي نأمل منها نحن اللذان أعدَّاها أنْ تكون وافية بالمطلوب، مع أننا تعمَّدنا الابتعاد عن الخوض في التفصيلات التي ربما لا يسمح المقام والوقت بالإفاضة فيها.

- وأتقدَّم بالأصالة والنيابة عن زملائي أعضاء فريق الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر بالمملكة العربية السعودية بجزيل الشكر والامتنان على ما يلقاه هذا المشروع من دعم معنوي وتفاعُل من الجميع، حتى من أولئك الذين شكَّكوا في قدرة المواطن والمواطنة في هذه البلاد على إعداد مشروعات كبرى، مثل وضع الإستراتيجيات، وجعلوا ذلك حكرًا على الخبرة الأجنبية، وكذلك من أولئك الذين يستعجلون النتائج ويستغربون طول المدَّة في إعداد الإستراتيجية وربَّما كُلفتها المادِّية، إذ كان لهذه الفئة طريقتها المختلفة في دعم الفريق معنويًا، شعُر الفريق معها بأنَّ هذا تحدٍّ لا بدَّ من التعامُل معه ومواجهته بإيجابية وإصرار على تقديم الأفضل.

الوقفة الأولى: إدراك المشكلة:

- عندما يقارن المتأمِّل بين الإجماع شبه التام على الرفض العام للفقر بصفته مشكلة اجتماعية - سواء من جانب العامَّة أم المتخصِّصين من جهة، وبين ضعف الجهود المبذولة لمعالجة





الفقر وعجزها في معظم المجتمعات المعاصرة إنْ لم تكن كلها، وكذلك ضعف فعالية كثير من الجهود المبذولة في هذا الصدد رغم حسن النيات من جهة ثانية - يصاب هذا المتأمِّل بقدر من الاستغراب من الأساليب المرعية للتعامُل مع التوجُّه للتخفيف من الفقر مع وجود محاولات مستمرَّة للمعالجة، إلا أنَّ هذه المحاولات رغم ما لها من تأثير وما تتوخَّاه من الأجر والثواب من الله تعالى لم تأخذ طابع التأطير للمشكلة، والنظرة الشمولية لها في محاولات المعالجة، بل اعتمدت على قدر عالٍ من الضخِّ العاطفي المصحوب بالرغبة الملحَّة في فعل الخير في التعاطي مع الفقر، ما أثَّر سلبًا على هذا المشكلة.

- ويصدق هذا غالبًا على الجهود الذاتية القائمة على الملاحظة الميدانية لمواقع الفقر المحلِّية في البلاد، ولا يصدق على الجهود المؤسَّسية التي تقوم بها جهات خيرية وتعتمد أسلوب المسح، بحيث بدأت تكوِّن عراقةً في «التعاطي» مع العمل الخيري، إلا أنها محدودة دائمًا بضيق ذات اليد، وربَّما ضعف المقدرة والإمكانات على وضع استراتيجية أو خطَّة بعيدة المدى للمعالجة.

- والحقيقة أنَّ ظاهرة الفقر تؤرِّق ذوي الضمائر الحيَّة، ممن يهولهم أنْ يروا أنفسهم يتمتَّعون برغد العيش، في مجتمعات يشاركهم العيش فيها فئات لا تكاد تجد قوت يومها ولا تكاد تجد مأوىً يؤويها، ما يجعل نظرتها إلى المستقبل نظرة قاتمة.





- إلا أنَّ الشعور بوجود مشكلة الفقر والرغبة في إيجاد الحلول لها شيء، والاستعداد الذهني والاقتناع والإرادة لتقديم التضحيات اللازمة لحلِّها من جانب مختلف الفئات في المجتمع شيء آخر، ذلك أنَّ قضية الفقر لا تخصُّ من يتصدَّى لمعالجة المشكلة وحده، وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة إجراء مراجعات لمسائل حيوية تتَّصل بمزايا وحقوق مكتسبة، ترتبط بفئات اجتماعية بأسرها. وهذا بدوره قد يقود إلى ترسُّخ مسألة حاجات الأنا مقابل حاجات الغير. أي إلى قضية الأنانية مقابل الإيثار مع الخصاصة أو دونها. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

- وهي قضايا جوهرية مترسِّخة في النهاية في صميم الطبيعة الإنسانية لبني آدم ونظرة الإنسان لنفسه ولدنياه ولآخرته، ولمدى معرفته بربه سبحانه وتعالى وقربه منه وترسُخها أكثر في النفس البشرية من خلال الرسالات السماوية.

المشكلة المركَّبة:

- وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد، أي شدَّة الأمر على النفس الإنسانية وصعوبات التغيير لما في هذه الأنفس، بل إنه ومع أنَّ الناس قد اجتمعوا وأجمعوا على خطورة قضية الفقر على صدق الرغبة في معالجتها، وعلى قبول ما تقضي به جهود مواجهتها،





فإننا نجد أنهم غالبًا ما يتبنُّون حلولاً عاجلة وغير مدروسة وربما آنية، وقد تغلب عليها السطحية القائمة على سيطرة العاطفة، وردود الفعل الآنية، التي قد تبدو في ظاهرها طبيعية ومقبولة ومنطقية، من دون أنْ يدركوا أنَّ هذه القضية في المجتمعات الحديثة، لا سيَّما منذ الثورة الصناعية وما صحبها من سرعة في التغيُّر الاجتماعي وتعقُّد في التراكيب والبُنى الاجتماعية لم تعد بتلك الصورة السطحية أو البسيطة التي يتصوَّرها بعض المتعاطفين مع المشكلة، ومن دون أنْ يدركوا أنَّ تعقُّد البناءات الاجتماعية وسرعة التغيُّر الاجتماعي قد صحبها تعقُّدٌ وتداخُلٌ كبيرين في ما يتعلَّق بالأسباب التي تؤدِّي إلى الفقر، كما صحبها تداخُل معقَّد بين العوامل المرتبطة بالفقر، تلك العوامل التي تؤثِّر ويتأثَّر بعضها بالآخر[1].

- لم يعد من الممكن اليوم النظر إلى الفقر على أنه مشكلة شخصية أو فردية، ناتجة عن العجز التامّ أو الجزئي عن كسب العيش لإعاقة أو شيخوخة أو ترمُّل، بل أصبح من الضروري النظر أيضًا للفقر على أنه مشكلة أسْرية تربوية اجتماعية، حيث نجد أنَّ بعض الفئات الاجتماعية غير قادرة أو غير راغبة في ذلك، وإنْ كانت قادرة على بذل الجهود لإعداد أولادها لحياة العمل الجادّ، ما ينتهي بهؤلاء الأولاد إلى حالات من ضعف الدافع

(١) انظر: أحمد زايد واعتماد محمد علاَّم، **التغيُّر الاجتماعي**، ط ٢، القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ٢٠٠٠م، ٣٢٨ ص.



لبذل الجهد للتحصيل والاستفادة من الفرص المتاحة لإعالة الذات[1].

- وهذه من إفرازات ما سمِّي بزمن الطفرة التي مرَّت بها بعض المناطق، ومنها منطقة الخليج العربية. وأزعم أننا مررنا بهذه الحال في تلك المدة (المرحلة) التي اصطلحنا على تسميتها في مجتمعنا بزمن الطفرة، كان ضحيتها بعض من الجيل الشاب اليوم، الذي ظهر عليه عزوف عن العمل، بسبب وهم العيش في مستوىً معيشي قد لا تُحقِّق فرصُ العمل المتاحة كل مقوِّماته، حتى أضحى العمل لدى طائفة من الناس مهدرًا نهبًا للآخرين ممن لا يتوافر لديهم بالضرورة التأهيل المبدئي، بل اكتسبوه عن طريق التجربة والخطأ، حتى أضحت بعض المجتمعات - لا سيَّما المجتمع الخليجي - مركزَ تدريب مفتوحًا للآخرين الوافدين، مع أنَّ العمل بالمفهوم الإسلامي له يُعَدُّ ضرورة وليس بحالٍ ترفًا[2].

- والحقيقة أنَّ الأمر لا يقف عند حدٍّ ما يتمٍّ من تعداد العوامل المؤثِّرة وتعقُّدها وتشابكها في البُنى الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، إذ إنَّ الأهمَّ من ذلك هو أنَّ التفاعُل بين تلك

---

(١) انظر: الفصل الأول (بالعمل والرجوع إلى الله يدفع الفقر) من الباب الرابع (المواجهة المباشرة مع الفقر) من كتاب عبدالسلام الخرشي، **فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة**، مرجع سابق، ص ٢٩٧ ـ ٣٢٥.

(٢) انظر: نشأت جعفر، **العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة**، القاهرة: المؤلف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٥٣ - ٨٢.



العوامل، بل في الحقيقة «تلك الفئات من العوامل» المذكورة لا بدَّ أنْ ينتهي بنا إلى نتيجة لا مناصَ من التسليم بها وهي حتمية النظر إلى الفقر بصفته ظاهرةً عالميةً معقَّدة، الأوجه متعدِّدة والأسباب، وأننا نعيش في «عالم يعاني من مظاهر قاسية من الحرمان والمسَغْبة والقهر، وظهرت مشكلات كثيرة جديدة وقديمة على السواء، من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأولية، وحدوث المجاعات وانتشار حالة الجوع على نطاق واسع»[(١)].

- تتناقض هذه النتيجة مع أساليب محاولة علاج مشكلة الفقر التي يقترحها بعض المتعاطفين مع المشكلة، تلك المحاولة المبنية على مجرَّد آراء انطباعية وخبرات شخصية محدودة، لا تتَّسم بالشمولية في النظرة والتحليل والعلاج، تلك النظرة التي عادةً ما تقترح أساليب سريعة جزئية مفتَّتة، تلتفت إلى الأعراض والمظاهر أكثر مما تنفُذ إلى الأسباب التي تكمن وراءها، أو إلى تحليل العوامل المؤدِّية إلى ظهور تلك الأعراض أصلاً[(٢)].
- وربما أسهمت هذه النظرة في ترسيخ المشكلة أكثر من إسهامها

---

(١) انظر: أمارتيا صن، **التنمية حرِّية: مؤسَّسات حرَّة وإنسان متحرِّر من الجهل والمرض والفقر**/ ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص ١١، (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣).

(٢) انظر: ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**/ ترجمة محمد مستجير مصطفى، ط ٢، القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. وانظر أيضًا: جي آر. ماندل، **العولمة والفقراء**/ تعريب وليد شحادة، مرجع سابق، ٢٤٠ ص.



في التغلُّب عليها والحدِّ أو التخفيف منها، وليس بالضرورة القضاء عليها، خلافًا لمن يتوقَّع ذلك؛ إذ إنَّ مشكلة الفقر مشكلة لازمة يُتعامل معها من خلال «تحجيمها» ووضعها في موضعها «الطبيعي». وموضعها الطبيعي يحتِّم استمرارها بحدود، كما يحتِّم الاستمرار في الحدِّ منها(١).

أسلوب المواجهة:

- من هنا يتبيَّن لنا أنه لمعالجة الفقر بطريقة فعَّالة ليس هناك مفرٌّ من اتِّباع الأسلوب العلمي الصحيح في دراسة المشكلات وتحليلها وفي وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية الكفيلة بمواجهتها، حتى لو تطلَّب ذلك بذل الجهود المضنية، واستغرق مزيدًا من الوقت الثمين مع التروِّي والتريّث غير المخلِّ، وتجنُّب الاستعجال في الوصول إلى النتائج، لأنَّ الثمن الذي تدفعه الدول جرَّاء ارتجال البرامج والمشروعات التي تنقصها الفاعلية وتتَّسم بالاستعجال يكون أكثرَ من تكلفة تصميم البرامج والمشروعات القائمة على أساس علميٍّ مبنيٍّ على فهم صحيح للظاهرة المراد القيام بمعالجتها، والديمومة في ذلك، حتى تتضاءل المشكلة ولو لم تزُل، لأنها لا تزول.

---

(١) لقد تنبهت الجمهورية اليمنية لهذا البعد فأصدرت استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)، ولم تقل إستراتيجية القضاء على الفقر. انظر: وزارة التخطيط والتنمية. استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)-. (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٣م)، ١٤٩ ص + الملاحق.





- وفي ضوء ما تقدَّم فإنَّ هذه المعالجة تركِّز أساسًا على توضيح الخطوات العلمية والعملية الفنية المناسب اتِّباعها، ومع الأصول التي ينبغي أنْ تتماشى فيها جهود معالجة الفقر، وفقًا للأصول المرعية في مجال التخطيط الاجتماعي لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تتمثَّل في ما يأتي:

- تحديد المشكلة، وذلك من خلال تعريف الفقر، وتحديد مفهومه من المنطلق الشرعي الذي لم يغفل التعريف والمفهوم، وكذلك طرق قياسه وتحديد حجم المشكلة في المجتمع المدروس وتوزيعها جغرافيًا على مختلف المناطق الإدارية والفئات الاجتماعية.

- تحليل أسباب الفقر وتحديد العوامل المرتبطة بمختلف جوانب تلك المشكلة، بما في ذلك توفير البيانات والإحصاءات حول الفقر. ومع توافر جزء كبير من البيانات إلا أنها تحتاج إلى أنْ تتركَّز في جهة بعينها تضطلع بمسؤوليتها، مثل مصلحة الإحصاءات العامة ووزارات الاقتصاد والتخطيط في حال المملكة العربية السعودية(١).

- وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية،

---

(١) انظر: عبدالرزَّاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ص ٤٠، حيث يؤكد المؤلِّف على تقصير المملكة العربية السعودية في مجال توفير البيانات الحيوية، لا سيَّما في مجال الفقر.



وتصميم البرامج اللازمة لمعالجة الفقر في ضوء التحليل السابق للأسباب.

- وضع أنظمة المتابعة والتقويم الكفيلة بتقدير درجة فاعلية تلك السياسات والبرامج والخطط التنفيذية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- وينصبُّ الاهتمام في هذه المعالجة على بيان متطلَّبات القيام بكل مرحلة أو عملية من العمليات السابقة، مع الإشارة العامَّة إلى البدائل المطروحة في التعامُل مع كل منها، من دون أيِّ محاولة لاستقصاء التفصيلات أو التوصُّل إلى النتائج المتوقَّعة، فذلك يخرج عن أهداف المعالجة التي تتوقَّف عند حدِّ الإشارة إلى الطريق وبيان المعالم لمن شاء أنْ يُسهم بجهوده في معالجة هذه القضيَّة الكبرى.

الوقفة الثانية: تعريف الفقر وقياسه:

- ولكي نبيِّن ما نعنيه هنا من تحليل مشكلة الفقر، فإننا نقدِّم عيِّنة فقط من المداخل التي يمكن الاختيار من بينها والتي يمكن قياس الفقر على أساسها في هذه المرحلة.
- فإذا بدأنا باستعراض التعريف التقليدي الذي قدَّمه البنك الدولي في عام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م فإننا نجد أنه قد عرَّف الفقر ببساطة على أنه: «عدم القدرة على تحقيق حدٍّ أدنى من مستويات المعيشة، على أساس أنَّ هذا المستوى يمكن قياسه بناءً على الآتي:





- الحاجات الاستهلاكية الأساسية.
- أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الحاجات.
- وفي ضوء ذلك فإنَّ الفقر لا يخرج عن كونه «عجز الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلِّية عن التحكُّم في موارد تكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية». [١] وهناك من يعرِّف الفقر بأنه: «الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعدُّ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوىً لائقٍ في الحياة»[٢].
- ومن هنا فإنَّ تحديد خطِّ الفقر أو خطوط الفقر على أساس مستوى الاستهلاك يعدُّ من المقاييس التي تركِّز على النواحي المادِّية. وهذا النوع من المقاييس التي تقيس الفقر على أساس عدم القدرة على تحقيق المستويات المناسبة من الاستهلاك لإشباع الحاجات الفسيولوجية غالباً ما يسمَّى بقياس الفقر المطلق، الموجَّه أساسًا - وبشكل مباشر - لقياس ما إذا كان الناس يجدون ما يسدُّون به رمقهم، أو أنهم يعانون من الجوع والمرض وسوء التغذية.

---

(١) Julian May. «**An Elusive Consensus: Definitions, measurement and analysis of poverty**» in: UNDP, Choices for the poor: Lessons from national poverty strategies, United Nations Development Program, (2001).- P25)

(٢) انظر الفصل الثالث «عولمة الفقر» من كتاب: باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٧٧ - ١٢٣.





- وبالرغم من أنَّ هذا النوع من تعريفات الفقر قد تعرَّض لكثير من النقد إلا أنه لا يزال يعدُّ حجر الزاوية في كثير من التعريفات الأخرى التي أضافت إليه أو عدَّلته؛ لكي يأخذ في الحسبان أبعادًا أخرى، لها أهمِّيتها الكبيرة في فهم الفقر بصفته مشكلةً اجتماعيةً. فلقد تساءل كثير من نقَّاد هذا النوع من التعريفات مثلاً عن ماهية ما سُمِّي بالحاجات «الأساسية»، وعمَّن له الحق في تحديد تلك الحاجات، كما تساءل كثير عمَّا يمكن عدُّه مستوياتٍ «مقبولةً» للمعيشة، وعمَّن له الحق في عدِّ تلك المستويات مقبولة، وعليه فقد عدُّوا هذا النوع من التعريفات مما يتضمَّن نوعاً من المصادرة على المطلوب، بمعنى أنه يحيلنا إلى أبعاد أخرى تحتاج هي بدورها إلى مزيد تعريفٍ وتحديد.

- فإذا انتقلنا إلى نوع آخر من التعريفات فإننا نجد أنَّ بعضها يؤكِّد على فكرة نسبية الفقر، التي تؤكِّد على أنَّ الفقر المطلق ليس كافيًا وحده لتعريف الفقر، فالناس قد يتحمَّلون كثيرًا من شظف العيش إذا كانوا جميعُهم يشتركون في المعاناة. وهذا أمرٌ مجرَّب، وقد مرَّ على المجتمع الخليجي نماذجُ منه، إلا أنَّ إحساس الناس بالحرمان يزيد زيادةً كبيرةً إذا قارنوا أنفسهم بغيرهم من مواطنيهم ممَّن يعيشون في مستوياتٍ أفضل كثيراً منهم.

- فإذا كان الفقر المطلق يعني حرمان الناس من إشباع حاجاتهم الأساسية بطريقة تهدِّد بقاءهم ووجودهم فإنَّ الفقر النسبي يشير إلى الشعور بالحرمان «بالمقارنة» بما يرون أنَّ





فئاتٍ اجتماعيةً أخرى في المجتمع تحظى برغد العيش دونهم، أو «بالمقارنة» بما كانوا يحظون به هم أنفسهم في الماضي.(١) ومن الواضح أنَّ هذا النوع من التعريفات يتضمَّن أبعادًا ذاتية، كما يتضمَّن أيضًا أبعادًا موضوعية تتَّصل بمفهوم توزيع الدخل في المجتمع.

- ومن جهة ثالثة فإنَّ هناك من يرى ضرورة تضمين مفهوم الفقر فكرة الاستبعاد أو الإقصاء أو العزل الاجتماعي، حيث تقام العقبات أمام مشاركة فئات بعينها في بعض المجتمعات في الحصول على الفرص الاقتصادية التي تمكِّنهم من إشباع حاجاتهم مثل غيرهم من الفئات الأخرى، مما ينتهي بتلك الفئات المهمَّشة للوقوع في براثن الحاجة والعوز بشكل منتظم ومستمرٍّ. ومن ذلك الإقصاء الحسِّي، عندما يتجمَّع الفقراء في حيٍّ من أحياء كأنها خُصِّصت لهم، تكثُر فيها المشكلات الاجتماعية والنفسية والانحرافات غير الأخلاقية والحرمان النسبي من الخدمات الاجتماعية.

- ويتحقَّق هذا في المجتمعات التي تؤمن بالطبقية والعرقية، وتطبِّق العنصرية بأيِّ شكل من أشكال التطبيق بين أفراد المجتمع الواحد، وتطبِّق كذلك أسلوب السُّخرة في العمل. وتسعى إلى عزل المواطنين من جنس آخر كالهنود الحمر

---

(١) Julian May. "An Elusive Consensus: Definitions, measurement and analysis of poverty" in: UNDP, Choices for the poor: Lessons from national poverty strategies, United Nations Development Program, (2001). P 26.



والأستراليين أو الأوبورجونيين (أهل البلاد الأصليين) والسود (الأفارقة الأميركيين) والملونين من غير السود (اللاتينيين) والآسيويين الشرقيين والعرب، في الغرب الثقافي وليس الجغرافي، عن المواطنين البيض الغربيين «الأنجلوساكسون» الذين يزعمون أنهم هم المواطنون حقًا، بل ربَّما شعُروا أو أُشعروا أنهم أنصاف آلهة، بينما ينظرون إلى الآخرين على أنهم أنصاف بشر! وذلك في مختلف مناحي الحياة حتى في العبادة والتعليم والترفيه والسكن ومدى تقديم الخدمات الاجتماعية[١].

- على أنه من الحقِّ القول بأنَّ هذا الأسلوب في التفرقة العنصرية قد بدأ يتضاءل شيئًا فشيئًا في تلك الجهات؛ بحكم الوعي العامِّ وتوجُّه هذه الفئات المهمَّشة إلى إثبات وجودها عمليًّا في مواجهة التحدِّي بإيجابية، وأخذها زمام المبادرة في القيادة العلمية والفكرية والاجتماعية والسياسية ثم في الاقتصاد.

- تلك هي بعض الأبعاد فقط التي تثيرها محاولات التحديد الدقيق لمشكلة الفقر، التي يتعيَّن على المهتمِّين بالقضيَّة دراستها دراسةً تفصيليةً، ثم اتِّخاذ القرار الملائم حول التعريف الذي يتمُّ اختياره لتوجيه المراحل التالية للعمل، ومنها المعالجة.

---

(١) Paul A. Jargowsky. Poverty and Place: Ghettos, Barrios, and the American City.

- وبطبيعة الحال فإنَّ التعريف المختار سيكون هو الأساس للطريقة التي ستُتّبع لقياس الفقر؛ تمهيدًا للتعرُّف على توزيع الفقر على المناطق الجغرافية (خريطة الفقر)، ومختلف الفئات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق الذي تعدَّدت فيه مفهومات الفقر نحتاج في معالجته في بيئة بعينها إلى أنْ نضع تعريفًا إجرائيًا للفقر في تلك البيئة المراد معالجته فيها.
- وفي حالنا نحن في المنطقة العربية لن يخرج التعريف الإجرائي للفقر عن مفهومه في الإسلام، حيث يعرَّف الفقير بأنه من لا يجد قوت يومه.[1] وهذا التعريف الموجز يؤدِّي إلى تنظيم معالجة الفقر من خلال وسائل المعالجة الشرعية، حيث يؤخذ الواقع والزمان في الحسبان، آخذين في الاعتبار أنَّ «الفقر من الظواهر الاجتماعية المعقَّدة، التي تتسبَّب بعدد من العوامل وتتفاعل معها. وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع، ولا تقتصر على جزء جغرافي منه، فهي في الحضر كما هي في الريف، وتوجد بين الأصحَّاء والمعاقين جسديًا، كما توجد بين الذين يعانون عاهاتٍ أو نقصًا في القدرات»[2].
- ونقدِّم في ما يأتي عيِّنة من الطرق المستخدمة في قياس الفقر، لمجرَّد بيان العلاقة بين قضايا التعريف وقضايا القياس من دون تفصيل:

---

(١) انظر مادَّة «فقر» في: ابن منظور. لسان العرب.- القاهرة: دار المعارف، د. ت.- ٦: ٣٤٤٤ - ٣٤٤٧.

(٢) انظر: عبدالرزَّاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ٧١.



المقاييس الكمية النقدية الموضوعية:

- يقوم هذا النوع من المقاييس على أساس مؤشِّرات الاستهلاك أو الدخل، ويتَّفق معظم الخبراء على أنه في حال توافُر بيانات مفصَّلة عن الاستهلاك، مبنية على نتائج المسوح المستخلصة من الدراسات على مستوى الأسرة، فإنَّ مثل تلك البيانات المفصَّلة عن الاستهلاك تكون أفضل في قياس الفقر من البيانات التي تقيس الدخل على تفصيل في الأمر(١).
- وبصفة عامة فإنَّ المقاييس الكمِّية النقدية تتطلَّب تحديد خطٍّ للفقر أو خطوط الفقر تفصل بين الفقراء وغير الفقراء، وبين الفقراء أنفسهم، بحسب مستوى الفقر لديهم، يقوم على تحديد عتبة للإنفاق الذي نتصوَّر أنه ضروري للحصول على ما يُعدُّ حدًّا أدنى مقبولاً اجتماعيًا من الطعام والضرورات الحياتية الأساسية الأخرى، أي مستوىً محدَّد للمعيشة.
- ومن الضرورات الحياتية الأساسية توفُّر الحدِّ الأدنى من الرعاية الصحية، من حيث وجود آلياتٍ للتطعيم ضدَّ الأوبئة وتحقيق المناعة ضدَّ العدوى وحسن الغذاء، بحيث يتحقَّق شعار «الصحة للجميع»(٢).

---

(١) راجع مثلاً:
Aline Coudouel, Jesko S. Hentschel, and Quentin T. Wodon (2003). «Poverty Measurement and Analysis» in: World Bank, Poverty Reduction Strategy Sourcebook. 2003: 30-31http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourcons.htm

(٢) انظر: فيليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم =

المقاييس غير النقدية:

- وُجِّه نقدٌ متعدِّد الأبعاد للمقاييس النقدية؛ لاعتمادها على ما يقرِّره الناس وما يقدِّمونه من معلومات حول طرق إنفاقهم، نظرًا لتردُّدهم في الإفصاح عن التفصيلات الدقيقة المتَّصلة بدخولهم. ومن هنا فقد صار الاتِّجاه نحو بدائل للقياس غير النقدي على أساس أنَّ الفقر لا يرتبط فقط بعدم كفاية الاستهلاك أو الدخل، وإنما يرتبط أيضًا بجوانب أخرى، تتَّصل بالصحَّة والتغذية والتعليم والعلاقات الاجتماعية وعدم الشعور بالأمان على المستقبل من منطلقات مادِّية بحتة، لا تعطي اعتبارًا للتوكُّل على الله تعالى في الرزق.

- ومن هنا فقد اهتمَّ كثير من الخبراء ببلورة ما أصبح يعرف بمقاييس الإمكانات أو القدرات البشرية التي تنصبُّ غالبًا على تقدير الحال الصحِّية والحال التعليمية، باعتبار ما لها من مردود كبير على قدرة الناس على المشاركة الفعَّالة في الحياة المنتجة في المجتمع، حيث تتمُّ دراسة حال الصحَّة والتغذية لأفراد الأسرة.

= الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص ٢٥٧ - ٢٩٣، (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٦١).



الوقفة الثالثة: تحليل أسباب الفقر:

- إنَّ الجهودَ كافَّة التي تبذل لتحديد المشكلة والتي تتضمَّن تعريف الفقر واختيار الطرق المناسبة لقياسه، بل وتلك المتَّصلة بالتعرُّف على توزيع الفقر على مختلف المناطق والفئات الاجتماعية (خريطة الفقر)، لا تمثِّل إلا نقطة البداية لجهود منظَّمةٍ وجادَّةٍ، تقوم على أساليب التحليل العلمي الدقيق لتحديد «أسباب» المشكلة وتحديد العوامل المرتبطة بها، قبل الانتهاء إلى اقتراح البرامج والمشروعات التي نظنُّ أنها يمكن أنْ تسهم في معالجة الفقر، ذلك أنَّ اقتراح العلاج دونما تشخيص دقيق لا يجدي نفعًا، لا سيَّما عند التعامُل مع مثل هذه المشكلات الاجتماعية شديدة التعقيد.

- صحيح أنَّ أيَّ جهد يُبذل في اتجاه العلاج قد تكون له بعض الفوائد، ولكنها في الغالب فوائد آنية عاجلة. والخطورة في هذا الجهد المفتقر إلى التشخيص الدقيق لا تكون موجَّهةً نحو أكثر المسبِّبات خطورة، كما أنه لا ينفي إمكانية وجود فرص أخرى لتوجيه سبل العلاج، بما فيها الإنفاق في اتِّجاهات أخرى قد تعطي نتائج سلبية مضاعفة، ثم إنَّ الجهود الجزئية المفتَّتة، التي لا تنطلق من استراتيجية واضحة مشتملة على سياسة عامَّة متكاملة وخطَّة تنفيذية قابلة للتطبيق على الواقع بظروفه، لا يمكن أنْ تؤدِّي إلى مواجهة فاعلة للمشكلة، في الوقت الذي تعطي فيه انطباعًا غير صحيح لمتَّخذي القرارات بأنَّ شيئًا ما ذا

قيمة قد تمَّ إنجازه، ويترك الناس فيه للمعاناة دون الشعور بهذه المعاناة.[١] مع أنَّ الخبراء والمسؤولين يبدون راضين عن صنيعهم هذا.

- ولقد عبَّر دنكان وبولارد عن هذا الموقف تعبيرًا بليغًا، إذ رفعا شعار «تحليل أسباب الفقر قبل تصميم استراتيجيات معالجته»، حيث ذكرا أنَّ حكوماتٍ كثيرةً قد أبدت اهتمامًا كبيرًا والتزامًا بأنشطة معالجة الفقر، فقامت بنشر الكتيِّبات والنشرات وأعلنت الاستراتيجيات والمؤشِّرات التي يفترض أنها تساعد في التخفيف من حدَّة الفقر.

- ولكننا إذا نظرنا إلى تلك الجهود فإننا نجد أنها «تركِّز أساسًا على وصف أحوال الفقراء في المجتمع، وصفًا يتضمَّن تقديراتٍ لأعداد الفقراء وتوزيعهم على مختلف المناطق، وتوزيعاتهم بحسب العمل والنوع والعمر والجنس والحالة الصحِّية وإمكان المشاركة الميسورة في الاستفادة من الأسواق والخدمات العامة... ولكنها تقصُر دون إعطاء الاهتمام الكافي إلا اهتمامًا أقلَّ بكثير، للتوصُّل إلى فهم واضح للأسباب التي أدَّت بهم للوصول إلى تلك الحال التي وصلوا إليها»[٢].

---

(١) انظر:
Ronald Duncan and Stephen J. Pollard (2001). «A Conceptual Framework for Designing a Country Poverty Reduction Strategy» Paper delivered at the Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February 2001. 2001- 20.

(٢) انظر:
Ronald Duncan and Stephen J. Pollard (2001). «A Conceptual Framework

- وفي هذا يؤكِّد جورج قُرم أنَّ هناك مؤلَّفات هائلة «تنشرها الهيئات الدولية عن ضرورة التنمية البشرية واستئصال أسباب الفقر وتقنياته وإرساء دعائم التنمية المستديمة والحاكمية والشفافية في إدارة الشؤون العامة وحماية البيئة»(١).

- ويضيف بالقول: «ملايين من الصفحات المطبوعة على مرِّ السنوات من منشورات وتقارير متخصِّصة وكتب ومحاضر وجلسات وندوات دولية تُصدرها الهيئات المختصَّة في الأمم المتَّحدة والمؤسَّسات التابعة لها، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية، وأحيانًا الجمعية العامة نفسها»(٢).

- ويضيف جورج قُرم أيضًا قائلاً: «تريد هذه المؤلفات الرتيبة التي تكرِّر نفسها باستمرار أنْ تحملنا على الاعتقاد أنَّ العالم يعيش في ظل نظام نموذجي، حيث الأخلاق والقيم ومحاربة الفقر هي

---

for Designing a Country Poverty Reduction Strategy» Paper delivered at the Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February 2001. 2001- 20.

(١) انظر: جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري/ ترجمة ماري طوق.- بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣، ص ١٩٩.

(٢) انظر: جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، المرجع السابق، ص ١٩٩.



الشغل الشاغل للنظام الدولي الذي يديره الغرب. لكن المشكلة متجسِّدة في الواقع اليومي الذي لا يتأثَّر بهذا الخطاب، وهو الواقع الإمبريالي الذي تريد الولايات المتَّحدة فرضه على العالم. لا يؤثِّر هذا الخطاب ميدانيًا ولا يغيِّر شيئًا في البنى القائمة وموازين القوى المسؤولة عن انتشار الفقر وزيادة تدمير البيئة والنفوذ المتعاظِم للمافيات ولكلِّ أشكال الفساد»[1].

- وإذا ما أضفنا إلى ذلك السعي إلى تسييس مشكلة الفقر نفسها وإلباس الأسباب لباسًا سياسيًّا، فيه تجاهُلٌ للجهود المحلِّية، زاد هذا التوجُّه من مشكلة تشخيص الأسباب، ومن ثمَّ زاد في تعقيد آلية المواجهة. وقد مرَّ معنا في هذا الكتاب نموذج من نماذج تسييس التنمية البشرية وتقاريرها الدولية، وتحويل عناصرها الأساسية إلى عناصر فكرية هي أقرب إلى التسييس منها إلى المعالجة الاجتماعية[2].

- وهكذا فإننا نرى أنه لا يمكن تناسي المراحل من تحديد المشكلة مثلاً، إلى وضع الإستراتيجيات وتصميم البرامج ومن جهة اجتماعية بحتة بعيدًا عن إقحام هواجس أخرى لا تخدم الوصول إلى مواجهة فاعلة، عندما نتحدَّث عن مشكلات بالغة التعقيد كتلك التي بين أيدينا الآن.

---

(١) انظر: انظر: جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) انظر: جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ١٤٣ ص.

تحليل الفقر:

- فإذا انتقلنا إلى مرحلة البحث عن الأسباب أو ما يشار إليه أحيانًا بتحليل، الفقر فإننا نجد أنَّ فهم أسباب الفقر عملية ترتكز في جوهرها، كما هي عليه الحال في كل البحوث العلمية، على «المقارنات» و«البحث عن الارتباطات». وفيما يلي نقدِّم مجرَّد إشارات تعريفية لتوضيح المقصود هنا:

  - مقارنة خصائص مختلف الجماعات، وتتضمَّن الآتي:
    - مقارنة خصائص الفقراء بغير الفقراء.
    - مقارنة خصائص الفئات المختلفة من الفقراء أنفسهم، وقياس حجم التفاوت بين هذه الفئات[1].
    - مقارنة خصائص الفئة نفسها من الفقراء في المُدد (الفترات) الزمنية المختلفة.
    - وتكشف هذه المقارنات بصورة مبدئية عن الفروق الجوهرية بين الفئات المذكورة، بما يمهِّد الطريق لفهم أفضل للظروف المؤدية للفقر، أو المترتِّبة على الفقر.
  - تحليل العوامل المرتبطة بالفقر، وهنا يمكن استخدام مُعامِلِ الانحدار الجزئي أو المتعدِّد للوصول إلى حجم التبايُن الذي

---

(١) انظر: ستيفن بي. جنكينز وجون مايكلرايت. منظور جديد للفقر والتفاوُت/ ترجمة بدر الرفاعي.- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.- ص ٤٥ - ٧٤.- (سلسلة عالم المعرفة: ٣٦٣).

يمكن للعوامل المرتبطة بالفقر أنْ تفسِّره مما نقترب معه خطوةً أخرى نحو الوصول إلى الأسباب[1].

- تحليل أسباب الفقر على هذا النحو يتطلَّب بطبيعة الحال إجراء مسوح دورية على مستوى الأسر؛ لتيسير المقارنة بين الفئات التي تشملها الدراسة في المسح نفسه من جهة، ولتيسير المقارنة بين أحوال الفئات نفسها في المُدد الزمنية المختلفة من جهة أخرى، وتمارس مسوح ميزانية الأسرة دورًا مهمًّا في هذا السبيل.

- وإذا كان هذا النوع من المسوح الكمِّية النقدية يبدو قاصرًا فإنه يتمُّ استكماله بمسوح صحَّة الأمومة والطفولة ومسوح القوى العاملة، كما قد يتمُّ دمج هذه الجوانب جميعًا في ما يسمِّيه البنك الدولي «بمسوح قياس مستوى المعيشة».

- ومن جهة ثانية فإنَّ مثل هذه الأنواع من البيانات يمكن إثراؤها باستخدام البحوث الكيفية التي تزيد من القدرة على فهم أسباب الفقر من خلال منهج دراسة الحالة والبحوث الحقلية (الميدانية) والجماعات البؤرية.

- ومع كلِّ هذه الاعتبارات لا ينبغي إغفال العامل الاقتصادي

---

(١) انظر:

Aline Coudouel, Jesko S. Hentschel, and Quentin T. Wodon (2003). «Poverty Measurement and Analysis» in: World Bank, Poverty Reduction Strategy-Sourcebook. 36-44.
http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourcons.htm



في البحث عن أسباب الفقر، فقد «ارتبط الفقر في المنطقة العربية برباط وثيق مع ضعف الأداء الاقتصادي، وهي سوأةٌ تعكس فشل كلٍّ من السوق والدولة. فالنمو الاقتصادي ليس شرطًا كافيًا للتخفيف من الفقر، ولكنه لا بدَّ من اقتصاد موسَّع (يخلق فرص عمل جديدة كافية، ويرتِّب أجورًا أعلى من حدِّ الفقر) لنجاح أيِّ عملية تنموية تقلِّل من الفقر». كما يذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(١).

المنطلق الشرعي:

- ومع التعرُّض لأسباب الفقر من منطلق مادِّي ينظر علماء الأمَّة الشرعيون والاجتماعيون والاقتصاديون إلى عدم إغفال أسباب جوهرية تؤدِّي إلى الفقر، سواء على المستوى الفردي أم على مستوى المجتمع المتمثِّل في الدولة أو التجمُّع السكَّاني الأوسع الذي تجمعه ثقافة واحدة، أو لنقل تجمعه نظرة اقتصادية موحَّدة.

- ولقد قيل: إنَّ الفقر من هذا المنطلق قد يكون عقوبة، كما قد يكون ابتلاءً يُبتلى به الأفراد، كما تُبتلى به الأمم. وربَّما يكون الفقر عقوبةً للأسباب الآتية مجتمعة أو متفرقة:

---

(١) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٧٧م، ص ٣٣.



- تعاطي الربا بالمفهوم الشرعي للربا. وقد «أحلَّ الله البيع وحرَّم الربا». قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

- الحكم بغير ما أنزل الله على مستوى الفرد أو الأمة. والذي لا يحكم بما أنزل الله تعالى فهو إما كافر أو ضالٌّ أو فاسق، حسب الترتيب الوارد في آيات سورة المائدة، وبحسب السياقات التي وردت الآيات فيها، وبحسب تفسير العلماء المعتبرين في الحكم الشرعي لمن يحكم بغير ما أنزل الله، لا بالهوى والرأي، في الآيات الثلاث الآتية؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ



ﱡﭐ...ﭐﱡﭐٱلۡفَٰسِقُونَﱠ [المائدة: ٤٧]. وكلُّ هذه السمات هي من مظانِّ الفقر.

- الانصراف عن عبادة الله تعالى وحده أو الشرك بالله، وإنَّ الشرك بالله لظلم عظيم. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣].
- دعوة المظلوم، لا سيَّما إذا كان هذا المظلوم صاحب حقٍّ لدى المعاقب بالفقر، وفي الحديث الشريف: (اتَّقِ دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب)(١).
- التكالُب على الدنيا على حساب إعطاء الآخرة حقَّها.
- السؤال من غير ضرورة(٢). وقد شاع هذا الشكل من أشكال المسألة بأساليبَ متعدِّدة ومختلفة، في ما لا يدخل في تحقيق مصلحة عامَّة أو مصلحة خاصَّة مشروعة،(٣) بحيث أصبحت مشكلة التسوُّل في كثير من المجتمعات مشكلة معقَّدة، أخذت مناحيَ في الاحتيال يصعب حصرها، بما في

(١) ثبت في الحديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنَّ النبي ﷺ بعث مُعاذاً إلى اليمن وقال له: (اتَّق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب). رواه البخاري ومسلم.

(٢) انظر: الفصل الأول (الفقر بين العقوبة والابتلاء) من الباب الخامس (إشكالات في مسألة الفقر) في: عبدالسلام الخرشي، **فقه الفقراء والمساكين**، مرجع سابق، ص ٣٨١ - ٤١١.

(٣) انظر: رفعت السيد العوضي، **عالم إسلامي بلا فقر**، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢١هـ- ص ٦٧، (سلسلة كتاب الأمة؛ ٩٧).

ذلك تعمُّد تعطيل بعض أعضاء الجسم الفاعلة للعمل، ناهيك عن أساليب أخرى للتسوُّل من غير ضرورة، تستخدم فيها مهارات الخطابة أو الشعر أو الفن أو التصوير وغيرها.

- الفساد الإداري والمالي على مستوى الفرد أو الأمَّة، مثل الرشوة والاختلاس والسوق السوداء وغسيل الأموال والسرقة والمتاجرة بالممنوعات(١).

- منع الزكاة من قِبَل الأفراد والمؤسَّسات، والتقصير في جبايتها من قبل الدولة المسلمة، على اعتبار أنَّ جباية الزكاة من الأمور السيادية التي تضطلع بها الدولة.

- تراكُم الديون على الفرد أو الأمَّة، لا سيَّما إذا كان الاقتراض ربويًّا ولأمور كمالية استهلاكية.

- ويُفهم من هذا أنه مع انتفاء هذه الأسباب أو معظمها يمكن أنْ يعدَّ الفقر ابتلاءً، وللابتلاء بالفقر علامات، منها: النقص في الحاجات المادِّية والمعنوية، والفقر العام والأذى ومنتهى الصلاح، فالصالحون مبتلَون وأشدُّ الناس ابتلاءً الأنبياء ثم الصالحون، وأصلح الصالحين الأنبياء. ولقد قيل إنَّ الفقر ملازمٌ للصالحين الصابرين(٢).

---

(١) انظر: زيد بن محمد الرماني، اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) انظر: عبدالسلام الخرشي، فقه الفقراء والمساكين، مرجع سابق، ص ٣٩٧ - ٤١٠.



• والأنبياء - عليهم السلام - كانوا فقراء، وكانوا يرتزقون بكدِّ أيديهم،[1] فالفقر بحدِّ ذاته ليس عيبًا، بل العيب الركون إلى الفقر على حساب السعي وراء الرزق في حدود المنهج المرسوم والرضا بما قسم الله تعالى لعباده دون التمرُّد على سنن الله تعالى في الكون،[2] وتقسيمه تعالى للأرزاق: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧].

• هذا بخلاف بعض الثقافات التي تعُدُّ الفقر انتقامًا من الله - تعالى الله - ألحقه بالناس والبشرية؛ لكبريائهم وتغطرسهم ورغبتهم في الانتقام من القادر على المقدور عليه قد يدخل في نطاق الظلم الذي ينزَّه الله تعالى منه، وإما هو بما كسبت أيدي الناس. قَال تَعَالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. وقد حرَّم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرَّمًا. قال رسول الله ﷺ من

---

(١) روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا إبراهيم بن موسى،أخبرنا عيسى،عن ثور-هو ابن يزيد الشامي-،عن خالد بن معدان،عن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاما قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده،وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده».

(٢) انظر: محمد عمر الحاجي، الفقراء والأغنياء في ميزان الشريعة الإسلامية/ راجعه وقدم له شوقي أبو خليل.- دمشق: دار المكتبي، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٣٨ ـ ٤٠.





الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرَّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرَّمًا فلا تظالموا»(١). ولا يعني هذا على أيِّ حال اللجوء إلى تلمُّس الفقر وترك العمل والتكسُّب والارتزاق رغبةً في الابتلاء(٢).

الوقفة الرابعة: الإسلام ومعالجة الفقر:

- لقد أوضحنا في مقدِّمة هذا الفصل القائم على المواجهة أنَّ اهتمامنا منصبٌّ على النواحي المنهجية والفنية لمعالجة الفقر، ومن هنا فإننا لم نتعرَّض للجوانب المتَّصلة «بمحتوى» القضية أو المتَّصلة بالأطر «الثقافية» والقيمية التي يتمُّ في إطارها التفاعُل

---

(١) عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا، يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم، يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه). رواه مسلم.

(٢) انظر: جورج قرم، شرق وغرب: **الشرخ الأسطوري**، مرجع سابق، ص ١٧٨.



بين العوامل المرتبطة سببيًا بقضية الفقر، سوى ما ورد ذكره إجمالاً في الفصول السابقة.

- غير أنه من الضروري - وفي ضوء ذكر الأسباب غير المادِّية للفقر - أنْ نقول هنا: إنه لا يمكن من الناحية العلمية التعامُل مع أيِّ قضية جوهرية تمسُّ حياة المجتمع المسلم بصورة تتجاهل هذا الإطار «الثقافي» أو «القيمي» الذي يتمُّ التعامُل فيه مع مثل هذه القضايا الجوهرية، ففي المجتمع المسلم يستحيل الفصل بين ما هو ربانّي وما هو إنساني، بمعنى أنه يستحيل فصل ما هو دنيوي بشري عمّا هو أخروي ديني، على طريقة المجتمعات التي تدين بالعلمانية - ولو ظاهريًا - فتسعى إلى الفصل بين الدين والحياة، أو ما يسمِّيه بعض المفكِّرين الفصل بين الواقع والمقدَّس، على اعتبار أنَّ المقدَّس عند هذه الفئة من المفكِّرين مقصور على العلاقة بين الخالق والمخلوق.

- فالإسلام ليس مجرَّد اعتقاد شخصي يدور فقط حول علاقة الفرد بربه. وإنما هو نظامٌ يشتمل على «منهج اجتماعي» - إذا صحَّ التعبير - يحسم المحدِّدات العامَّة للعلاقات الاجتماعية، في حدود الدرجة التي يتبنَّى بها المجتمع هذا الدين، بصفته معتقدًا وموجِّهًا للحياة الاجتماعية. ومن هنا فقد كان من المستحسن التعريج السريع بكلمة وجيزة حول تلك القضية.

- وفي ضوء ذكر الأسباب غير المادِّية للفقر في الوقفة السابقة، لا بدَّ من التوكيد على أنَّ الإسلام لا يقدِّس الفقر، وينكر ذلك على



الطوائف التي تقدِّسه، يقول الشيخ يوسف القرضاوي في هذا: «يُنكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها إلى الفقر بصفة خاصَّة، وإلى الحياة الطيبة بصفة عامَّة، وينكر على المتصوِّفين قبولَهم للأفكار التي وفدت على المسلمين من المانوية الفارسية والصوفية الهندية والرهبانية النصرانية، وما شابهها من النحل المتطرِّفة. وليس في مدح الفقر آيةٌ واحدةٌ من كتاب الله، ولا حديث واحد يصحُّ عن رسول الله ﷺ»[1].

- ومن المأثورات عن الفقر في التراث العربي الإسلامي القول: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، والقول بأنَّ الفقر كاد أنْ يكون كفرًا. وإنْ وردت أحاديث في مدح الزهد في الدنيا إلا أنها لا تعني مدح الفقر، فالزهد في الشيء يعني الحصول عليه وتملُّكه، ولذلك يقال: إنَّ الزاهد الحقَّ هو مَن ملك الدنيا فجعلها في يده ولم يجعلها في قلبه[2].

- وتوكيدًا على ذلك أوجد الإسلام وسائلَ عدَّةً للتعامُل مع الفقر، من حيث المعالجةُ بعوامل روحانية تنعكس على السلوكيات، ولا تتنافى هذه السلوكيات مع الجهود المادِّية التي تنحو منحى الأخذ بالأسباب، وتكون محفِّزًا لها من حيث إيجاد خطوات عملية، دون الاتِّكال على مجرَّد التواكُل، فالسماء لا تمطر ذهبًا

---

(١) انظر: يوسف القرضاوي. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.- مرجع سابق.- ١٤٤ ص.

(٢) انظر: يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، المرجع السابق، ص ١١.



ولا فضَّة،[1] مع عدم تنافيها في الوقت نفسه مع التوكّل على الله تعالى في التعامُل مع الفقر على المستوى الفردي والجماعي[2].

- وإذا ذكرت العلاقة بين الإسلام ومعالجة الفقر يتَّجه كثيرون إلى الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة،[3] وتدخل في مفهوم «التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء». وهذا أمر طبيعي، ولكنه ليس كافيًا لإعطاء القضية حقَّها، إذ ربما تُعدُّ «التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء» بما فيها الزكاة الأسلوب الأخير لعلاج الفقر، إذ إنَّ «الإسلام يبدأ أولاً بحلِّ مشكلة الفقر من خلال النشاط الإنتاجي، ومن خلال إدارة الاقتصاد، ومن خلال دور الدولة»[4].

- ومن هنا فإننا سنحاول فيما يلي جذب الانتباه إلى عدد من المبادئ العامَّة التي نظنُّ أنه لا بدَّ من أخذها في الحُسبان، عند التعامُل مع قضية الإسلام ومعالجة الفقر، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) انظر: يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، المرجع السابق، ص ١١.

(٢) مما يؤثر عن الخليفة الراشد عمر بن الخطَّاب عندما رأى رهطًا من الشباب في المسجد فسأل: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكِّلون، قال: بل أنتم المتواكلون، وقال تلك العبارة الحكيمة. انظر: ابن شبَّه النميري، تاريخ المدينة.

(٣) انظر: يوسف الكتاني، كيف تغلب الإسلام على مشكلة الفقر؟ آلية الزكاة نموذجًا، الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٣، ص ٢٠٧ - ٢٣٤.

(٤) انظر: رفعت السيد العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، مرجع سابق، ص ٦٣ - ٦٤.



- مبدأ الارتباط الوثيق في الإسلام بين العبودية لله والتراحُم بين المسلمين، وكيف أنه في المجتمع المسلم لا ينظر الفرد إلى نفسه بوصفه يعيش في جزيرة منعزلة، يهتمُّ بإشباع حاجاته، وربما التجاوُز في ذلك، بصرف النظر عن آثار أفعاله على غيره من الناس، إلا وهو يعلم أنَّ هذا يتنافى مع حسن العبودية لله وحسن التوكُّل عليه، ومن ثمَّ حسن الرجاء في ما عنده سبحانه وتعالى من المزيد.

- وهذا الارتباط بين العبودية ومتطلَّبات العبودية عند التعامُل مع الآخرين، بقدر درجة وضوحه في وجدان المسلم، يكاد يحسم مشكلات استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومشكلات الاكتناز والاحتكار التي تسدُّ أبواب التداوُل الاقتصادي المنتج في المجتمع المسلم، وبذلك يعمُّ الخير على فئات المجتمع كافَّة، دون أنْ ينقسموا إلى من يجد ومن لا يجد.

- ولذلك نجد أنَّ هذا الدين قد أكَّد على ضرورة توافُر المتطلَّبات الرئيسة للحياة، التي لا يمكن التنازُل عنها، التي عبَّر عنها علماء الإسلام بالضرورات الخمس؛ حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل، يقول الإمام الغزالي في المستصفى: «إنَّ مقصود الشرع من الخلق خمسة؛ وهو أنْ يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكلُّ ما يتضمَّن هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوِّت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة، فكل ما يتضمن حفظ



هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول، فهو مفسدة ودفعها مصلحة»(1).

- وفي المجتمع المسلم تتولَّى عملية «التنشئة الاجتماعية» القويمة نقلَ القيم والاتجاهات التي تمليها العبودية الحقَّة لله، فيما يتَّصل بالتراحُم بين المسلمين؛ لكي تصبح جزءًا لا يتجزّأ من شخصية الفرد المسلم، ولكي تكون دافعًا «داخليًا» للتكافُل بين الناس، حتى من دون وجود ترتيبات بنائية أو هيكلية، وحتى من دون رقابة خارجية دنيوية رسمية.

- وفي هذا ضمان من أقوى الضمانات لشيوع التكافُل في المجتمع المسلم، بغضِّ النظر عن هُويَّات العائشين فيه المستظلِّين بظلِّ الإسلام، بل ربَّما تعدَّى الأمر المجتمع المسلم نفسه إلى الإسهام في مواجهة المشكلة إنسانيًّا من منطلق مؤصَّل إسلاميًّا، بطرق لا يعرفها كثير من المجتمعات الأخرى. وتاريخ الإسلام مليء بالشواهد على ذلك. وخطبة الوداع دستور لهذه التنشئة الاجتماعية.

- ومع هذا تُعدُّ الزكاة بالطبع، ركيزةً هيكلية «لإعادة توزيع الدخل»، الذي حارت المجتمعات المتقدِّمة صناعيًا في إيجاد الوسائل المقبولة اجتماعيًا لتنفيذه. والسبب الأوَّل في كونها

---

(1) انظر: أبو حامد الغزالي، المستصفى ١: ٢٨٧ نقلاً عن: مصطفى السباعي، الفقر، الجوع، الحرمان: مشكلات وحلول، بيروت: دار الوراق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.- ص ٣١ ـ ٣٢.



ركيزة هيكلية أنَّ الزكاة قبل أنْ تكون ضريبة مجتمعية - كما هو بعض الأساليب عند غير المسلمين - فإنها عبادة دينية، على اعتبار أنَّ المال الذي بين يدي الناس إنما هو مال الله، والإنسان مستخلف على هذا المال.(١) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧].

- والزكاة بهذا تجمع بين الفوائد الهيكلية عند أفضل صورها مع الدافع الربَّاني المصدر الذي تستند إليه. ومن المعلوم أنه في الأزمان التي كانت تتمُّ فيها جباية الزكاة وتوزيعها بطريقة منتظمة ومنظَّمة لم يكن يوجد بين الناس فقير ولا جائع ولا محروم، كما برز هذا في عهد عمر بن عبد العزيز (توفِّي - رحمه الله تعالى - سنة ١٠١هـ/ ٧١٩م) على سبيل المثال لا الحصر.(٢) وهذا ما يجسِّده نظام الزكاة والدخل ونظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، وما يماثلها من الدول العربية الأخرى، وأنظمة «قوانين» مماثلة في بعض الدول الإسلامية في مسألة جباية الزكاة وتوزيعها مثل تجربة الكويت وماليزيا على الخصوص.

- نظرة الإسلام في مسألة جباية الزكاة وضمان إيجاد فرص العمل

---

(١) انظر: يوسف الكتاني، كيف تغلب الإسلام على مشكلة الفقر؟ آلية الزكاة نموذجًا، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) انظر: يوسف الكتاني، كيف تغلب الإسلام على مشكلة الفقر؟ آلية الزكاة نموذجًا، المرجع السابق، ص ١٩٦ - ٢٠٤.

والاستغناء عن الناس والإنفاق من المرء على من يعول، يُعدُّ هذا العامل قوةً دافعةً تحول دون ما قد يوجد في المجتمعات التي لم تتشرَّب بروح الإسلام من تكفُّف الناس واعتماد الآخرين عليهم[1].

- ويعدُّ العمل في الإسلام أولى وسائل معالجة الفقر أو مكافحته.[2] ومرَّة أخرى فإنَّ مراقبة الله - عزَّ وجلَّ - تكون الفيصلَ فيما يتعلَّق بسلوك الإنسان في السعي في الأرض وإعمارها في الوقت نفسه، وتوخِّي سبل الكسب الحلال الذي يغني صاحبه عن المسألة، مهما كان هذا النوع من الكسب الحلال، ومهما نظر الناس إليه من منطلقات اجتماعية شعبية موروثة وغير مؤصَّلة[3].

- ومن جهة أخرى فإنَّ تحريم الربا يأتي لمنع التراكُم غير المشروع للثروات، على حساب الفئات المنتجة في المجتمع، وما يتَّصل بذلك من استغلال يقع على عاتق صغار المنتجين الذين يكونون أقربَ للوقوع في هاوية الربا قبل غيرهم، ومن ثَمَّ تضييعهم

(١) انظر في نظرة الإسلام للعمل: إبراهيم بن محمد الحمد المزيني، **العمل عند المسلمين: رؤية حضارية**، الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.- ١١٧ ص.

(٢) انظر: يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص ٣٥ ـ ٤٩.

(٣) انظر: عمر بن فيحان المرزوقي، **اقتصاديات الغنى في الإسلام** الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.- ص.



وإفقارهم وأمثالهم بشكل منظَّم. ومن المسلَّم به أنَّ الربا - بالمفهوم الشرعي المحسوم للربا - سبب رئيس من أسباب تفشِّي مشكلة الفقر[1].

- أمَّا عمَّا رتَّبته الشريعة من حقوق والتزامات بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأقارب وذوي الأرحام، بل والجيران، ممَّا يتضمَّن كفالتهم وإعالتهم، فيمثِّل شبكةً للدعم والتسانُد بين من يجدون ومن لا يجدون.[2] ولذلك فإنَّ كفالة الموسرين من الأقارب للفقراء العاجزين عن العمل والكسب من الأسرة نفسها يُعدُّ الوسيلة الثانية في معالجة الفقر أو مكافحته[3].

- ثم تأتي الصدقات التي لا يكاد يحدُّها حدٌّ، سواء من حيث حجمُها أم مصارفُها، لتكون لبنةً أو درجةً في الجسر النهائي الذي يقوم فوقه نظام التكافُل في الإسلام، بما لا يكاد يوجد معه مكان لفقير أو جائع في أيِّ مجتمع مسلم يؤمن أهله بالله واليوم الآخر، ويدركون معنى الثراء والوجد وقيمته الفعلية.

---

(١) انظر: عبدالله الخياط، الربا في ضوء الكتاب والسنة، دار الآثار، ٢٠٠٤م وانظر أيضًا: مجموعة من الفقهاء والباحثين، قراءات فقهية معاصرة في الفقه الإسلامي: ج ١: الربا والبنوك، الغدير للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م.- ٣٥٠ ص. وانظر كذلك: محمد رشيد رضا، الربا والمعاملات في الإسلام، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١م.- ١٤١ ص. وغيرها من الإسهامات المعتبرة.

(٢) انظر الفصل السابع من كتاب:
Saad Z. Nagi. Poverty in Egypt: Human Needs and Istitutional Capacites. Lunham: Lexington Books, 2001. p187-211..

(٣) انظر: يوسف القرضاوي، مشكلات الفقر وكيف عالجها الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥٩.





- ثم يأتي مفهوم الوقف، وهو أدوم تلك الأساليب الشرعية وأثبتها، لا سيَّما إذا تحقَّقت شروطه، من حيث حسنُ النظارة والاستثمار والتطوير المستمر وحسن توزيع غلاله. وقد مرَّ ذكرٌ موجزٌ له، من حيث أثرُه الاجتماعي في هذا الكتاب(١).
- أمَّا الدولة في المجتمع المسلم فإنها تَعدُّ نفسها مسؤولة عن ترتيب تنفيذ متطلَّبات الأوضاع المتقدِّم ذكرها، وتحقيق الضرورات الخمس للإنسان، السابق ذكرها، ومسؤولة عن ضبط العلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما ينتهي إلى المسؤولية المباشرة عن اتِّخاذ الإجراءات التطبيقية كافَّة، التي تحول دون وقوع الناس في الفاقة والحاجة والعوز، وإلا أضحت محاسبةً على ذلك أمام الله تعالى، ثم أمام المعنيين بهذا الجانب.
- وفي هذا الإجراء ضمان لسدِّ أيِّ فجوات أو مناطق انقطاع في النسيج الاجتماعي/ الاقتصادي للمجتمع. ولذلك فإنَّ مسألة جباية الزكاة وتوزيعها، والعناية بالأوقاف وتنميتها تظل مسألة سيادية تحرص عليها الدولة المسلمة، من منطلق مسؤوليتها المباشرة في تطبيق الشرع الإسلامي، كما تقوم بذلك في مسألة المحافظة على شعائر الصلاة والصيام والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- والخلاصة أنَّ طريقة أو «آلية» معالجة الإسلام للفقر تقوم في

---

(١) انظر: الوقف، في الفصل الخامس من هذا الكتاب.



جوهرها على تفعيل المبادئ السابق بيانُها، سواء منها ما اتصل بالنواحي البنائية الهيكلية (كالزكاة والأوقاف وحقوق الأقارب ومنع الربا ومسؤولية الدولة) أم ما اتَّصل منها بتصحيح مسار أجهزة التوجيه المجتمعي (المتمثلة في النظام التعليمي والإعلام والدعوة إلى الله تعالى... الخ) المسؤولة عن بناء شخصيات المجتمع المسلم وأفراده وتوليفهم؛ ليكونوا ربَّانيين محقِّقين لقيم عقيدتهم وشريعتهم وتوجُّهاتها في حياتهم الدنيا، وليكونوا من أهل الخشية من فعل ما يغضب ربَّهم في الحياة الأخرى التي هي الحياة الدائمة الحقَّة.

- ويلاحظ هنا أنَّ تفعيلَ تلك المبادئ جميعها إنما يؤكد على الجانب الوقائي الذي يركِّز على توفير الظروف الصالحة لنشأة الأفراد، معتمدين على أنفسهم بعد الله ومتخلِّقين بخلق الإسلام، بدلاً من الانتظار إلى أنْ يقعوا في المشكلات، ثم يبذلوا الغالي والنفيس لمواجهتها بعد وقوعها.

- والمنطقة العربية بصفتها تُعدُّ - في معظمها - نموذجًا حديثًا لتطبيق الإسلام في الحياة المعاصرة، تعدُّ من الدول التي تبذل الجهود المؤسَّسة على رؤية واضحة لمعالجة الفقر فيها، انطلاقًا من تلك المبادئ الإسلامية الكريمة، والتزامًا بالأصول العلمية والمنهجية لمواجهة تلك المشكلة، استشعارًا بمكانة المنطقة وريادتها بين دول العالم الإسلامي من جهة، ووقايةً لمواطنيها من الانحراف وراء مشاعر الإحباط التي لا تحمد عقباها داخليًا



من جهة أخرى، لا سيَّما أننا نمرُّ بمرحلة تموج بالتغيُّرات الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولات التأثير على سياسات المنطقة الراسخة باستخدام شعارات زائفة، قد تجد آذانًا صاغية لدى بعض فئات الشباب الذين قد يُشعرهم غيرهم بأنهم يعانون من الحرمان المطلق أو الحرمان النسبي، مما ينتهي ليس فقط بخسارة الوطن لطاقات بعض مواطنيه، بل أيضًا بإنفاق الجهود والأموال أيضًا لمواجهة تلك الانحرافات، مع تضييع لما يسود المجتمع من حسن النيّان، وانخفاض في الشعور بالولاء والانتماء،[1] وقبل هذا وبعده التعرُّض للسؤال أمام الله تعالى عما فعلناه من أجل هؤلاء المحتاجين، من دون إغفال عامل البركة المتحقِّق، عندما يعمد الإنسان المسلم ذاتيًّا توخِّي سبل التكافُل الاجتماعي ويسهم بذلك في مواجهة الفقر.

الوقفة الخامسة: تصميم الإستراتيجيات والسياسات والبرامج:

- إنَّ من الطبيعي في هذه المرحلة أنْ ننطلق من فهم الأسباب المحدَّدة للوقوع في دائرة الفقر، أو الاستمرار داخل أسوار تلك الدائرة، لكي نقوم بوضع استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، تتضمن الأهداف المحدَّدة المطلوب تحقيقها، كما تتضمَّن البرامج التنفيذية التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، مع تحديد الجهات والهيئات التي تتولَّى تنفيذ تلك البرامج

(١) انظر: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الولاء والبراء في الاسلام من مفاهيم عقيده السلف، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٤٧٦ ص.



وتحديد مصادر التمويل اللازم لإنجاز أنشطتها وتنفيذها وتحديد المدد التي تتحقَّق فيها خطوات التنفيذ.

- ولقد أثبتت خبرات مختلف الدول خلال الخمس والثلاثين سنةً الماضية أنَّ استراتيجيات معالجة الفقر وسياساتها وبرامجها لا يمكن أنْ تنفصل عن سياسات التنمية وخططها، يقول جرينسبان: إنه «مع مطلع الألفية الجديدة فإنَّ كلَّ المشاركين الأساسيين في عملية التنمية قد انتهوا إلى الحقيقة التالية: «أنَّ جهود معالجة الفقر ينبغي أنْ تكون هي محور الجهود التنموية»،[1] كما أضاف: «إنه قد أصبح هناك إدراك واضح بأنَّ النجاح في مواجهة هذا التحدِّي، وهو أنْ تكون مكافحة الفقر محور الجهود التنموية، يتطلَّب تعبئة كل الأجهزة والمؤسَّسات الوطنية خلف أهداف متَّفق عليها لسياسة محدَّدة، يتمُّ تضمينها في استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر»[2].

- ومن هنا فقد بدأ كثير من المعنيين يرفعون شعار «التنمية الموالية للفقراء»، وكذلك من جهة أخرى «مواجهة الفقر بطرق موالية للتنمية»[3].

---

(١) انظر: Alejandro Grinspun,. "Introduction: Stimulating Policy Change" in UNDP, Choices for the poor:Lessons from national poverty strategies, United Nations Development Program, 2001.- p 4-5.

(٢) انظر: Alejandro Grinspun,. "Introduction: Stimulating Policy Change" in UNDP, Choices for the poor. op cit.- p 4-5.

(٣) انظر: Robert Eastwood, And Michael Lipton (2001). "Pro-poor Growth and Pro-growth Poverty Reduction: What Do they Mean? What Does the



- ومع ذلك فإنَّ الاختيار بين السياسات والبرامج، من حيث فاعليتُها المتوقَّعة ليس أمرًا محسومًا بطريقة آلية، وإنما هو أمر ينبغي حسمه من قبل الخبراء ومتَّخذي القرار على أسس واعية ومقصودة في ضوء الخبرات السابقة، فالبعض يرى أنَّ مواجهة الفقر على الحقيقة، تتطلَّب البدء من الأسباب الحقيقية التي تتضمَّن العوامل البنائية المؤسَّسية، التي تحول دون تقدُّم الناس نحو استخدام فرص المجتمع للارتقاء بأنفسهم، وبهذا يتمُّ التمهيد - فيما يرون - لفتح الطريق أمام الجهود والبرامج المباشرة الموجَّهة نحو تخفيف الفقر.

- ويمثِّل هذا الاتجاه دنكان وبولارد اللذان وضعا ما أسمياه «الإطار التصوُّري لتصميم استراتيجيات معالجة الفقر على المستوى الوطني»، واللذان يقرِّران أنَّ «الهدف الأساس لهذه الإستراتيجية هو تخفيض الفقر، وذلك من خلال تحديد مناطق النظام الاجتماعي التي تقع على طريق تخفيض الفقر، وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الناس بفاعلية في جهود التنمية، والافتراض الذي تقوم عليه الإستراتيجية هو مواجهة العقبات من أسفل إلى أعلى»[١].

Evidence Mean? What Can Policymakers Do?" Paper delivered at the Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February. 2001..

(١) انظر: Ronald Duncan and Stephen J. Pollard (2001). "A Conceptual Framework for Designing a Country Poverty Reduction Strategy" Paper delivered at the Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February 2001.-15..



- إلا أنَّ هناك على الجانب الآخر أيضًا من يرى أنَّ البدء من أسفل إلى أعلى يتطلَّب بذل جهود غير عادية من جانب المجتمع كله لإحداث التعديلات البنائية والهيكلية التي قد تتطلَّب بدورها إحداث تغييرات في المفهومات والاتجاهات لدى فئات اجتماعية عريضة، ما يتطلَّب كذلك توفُّر إرادة سياسية كافية لجمع المصالح المتعارضة والتوفيق بينها، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلَّب جهوداً غيرَ عادية، قبل أنْ نصل إلى النجاح في التخفيف من الفقر بصورة مناسبة.

- وعندما توفَّرت الإرادة السياسية في بعض الدول النامية (المتعولمة) أمكن التخفيف من الفقر بمعدل مئتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، منذ انطلاقة الموجة الثالثة للعولمة سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م[1].

- إلا أنه من المتصوَّر أيضًا أنْ تُقترح استراتيجية تسير في الاتِّجاهين بشكل متوازٍ، بمعنى أنْ يتمَّ اختيار مجموعة من الأهداف التي تتَّصل مباشرة بتخفيف الفقر بشكل آني ومباشر، وتصميم البرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، في الوقت نفسه الذي لا يتمُّ فيه التخلِّي عن الأهداف الأشمل للإستراتيجية بعيدة المدى، تلك التي تعمل لدعم الإصلاح البنائي والمؤسَّسي من أسفل إلى أعلى.

---

(١) انظر: بول كولير وديفيد دولار، العولمة والنمو والفقر، بإشراف نيكولاس سترن/ ترجمة: هشام عبدالله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م، ص ١٨. (تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات).



- إلا أنَّ مثل هذه التوصية إنما هي مما يسهل قوله، ولكنها تتطلَّب بذل مجهودات غيرِ عادية لتنفيذها، إذ إنَّ المنطق هنا إنما يقوم على حسن الاختيار للأهداف ذات الأولوية الفائقة في كل من الاتِّجاهين: الأهداف المباشرة والأهداف الجذرية، وهذا بطبيعة الحال ليس من الأمور الهيِّنة اليسيرة. ولعلَّ هذا التوجُّه هو ما ينطلق منه «جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المنبثق عن قمَّة البيئة والتنمية (قمة الأرض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م) في ريو دي جانيرو، وبوجه خاص ما جاء في الفصل الثالث من الباب الأول المعنون بـ«مكافحة الفقر»[١].

- ولعلَّ من المناسب عند هذه النقطة أنْ نسترعي الانتباه إلى أنَّ الهيئات الدولية والدول المانحة للمساعدات يغلب أنْ تتبنى استراتيجيات جاهزة الإعداد، تعكس توجُّهات الخبراء وخبرات الدول الأخرى. ولعلنا نتذكَّر ما أكَّد عليه هذا الفصل آنفًا من أنَّ سياسات معالجة الفقر وبرامجه ينبغي أنْ تنطلق أولاً وقبل كل شيء من التحليل الواقعي المنظَّم لأسباب الفقر.

- ومن هنا فإنه من الضروري النظر للإستراتيجيات الدولية الجاهزة

---

(١) كان أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) الذي أقيم في ريو دو جانيرو عام ١٩٩٢ يمثل نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها إلى البيئة والتنمية. فقد أقر زعماء العالم جدول أعمال القرن ٢١ وهو مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن ٢١. ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ برنامجاً تنفيذياً شاملاً لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية.

http://www.tariqel3lm.com/vb/showthread.php?p=36268 (٢٨/ ٤/ ١٤٣٠هـ)

على أنها تمثِّل اقتراحات استرشادية، تضاف إلى قائمة الخيارات المتاحة التي يمكن الاستئناس بها والاختيار من بينها، والإضافة إليها والحذف منها فقط في إطار التصوُّر المنطلق من الدراسة الوطنية لأسباب الفقر، وما يمليه ذلك من توجُّهات للسياسات التي تراعي الخلفيات الثقافية للمواطنين.

- وأحد الأمثلة على ذلك «مبادرة ٢٠/ ٢٠» التي اتَّفقت فيها الدول المتقدِّمة صناعيًا والدول النامية في القمَّة الدولية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن بالدانمرك عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م على أنْ تخصِّص «الدول النامية» ٢٠٪ من ميزانياتها «للخدمات الاجتماعية الأساسية»، كما تخصِّص «الدول المتقدمة» ٢٠٪ من المساعدات التي تقدِّمها للدول النامية للقطاع الاجتماعي نفسه. لا سيَّما أنَّ أكثر من نصف سكَّان العالم الثالث أو العالم النامي يعيشون حالاً من الفقر المدقع، بحيث يزيد الرقم عن مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، معظمهم من النساء والأطفال،[١] ولا يمثِّل إنتاجهم سوى ١٦٪ من مجموع إنتاج الدول النامية،[٢] ويمثِّلون ٦/١ من سكَّان البسيطة من بني آدم فقط، الذين يزيد عددهم عن ستة مليارات (٦,٥٩٢،٠٠٠,٩٠٠)

---

(١) ويضاف إليهم ما يزيد عن مليار ومئتي مليون (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة يعيشون الفقر المطلق، بحيث يزيد الرقم عن مليارين ومئتي مليون (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة.

(٢) انظر: زيد بن محمد الرماني، **اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات**، مرجع سابق، ص ٢٤.



نسمة،[١] وتستحوذ ١٥ دولة على ٦٥٪ من الدخل العالمي، كما تستحوذ هذه الدول على ٨٤,٢٪ من التجارة الدولية، ولذلك ركَّز إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتَّحدة عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م على ما وصفه بظروف الفقر المدقع المُهينة وغير الإنسانية[٢].

- وتقرِّر جوليا هارينجتون وزملاؤها «أنَّ مبادرة ٢٠/ ٢٠ تقوم على أساس الاقتناع بأنَّ تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية هو أكثر الطرق فاعلية لمعالجة الفقر... بمعنى أنَّ الهدف الحقيقي لهذا هو تخفيض الفقر من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان كافةً»[٣].

- أمَّا ما يمكن أنْ يسمَّى بالفقر المطلق فإنَّ العدد يكاد يتضاعف مرَّتين، حيث يزيد عن ثلاثة مليارات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)

---

(١) يذكر أنَّ عدد سكان العالم قبل ألفي عام كان مئتين وخمسين مليونًا (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠)، ثم أصبح بحلول سنة ١٤٩٢م أربع مئة وخمسين مليونًا (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠)، ثم زاد العدد بحلول سنة ١٨٢٥م إلى مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، وربما يصل العدد في نهاية هذا القرن الميلادي إلى اثني عشر مليار (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة. انظر: جان زيغلر، **سادة العالم الجديد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر**/ ترجمة محمد زكريا إسماعيل.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص ٢٢.

(٢) انظر: هالة مصطفى، **من التعايش إلى التصادم**، القاهرة: مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢.- ص ٢٠ - ٢١.- (سلسلة الأعمال الفكرية).

(٣) انظر: Julia Harrington, et al. Catherine Porter and Sanjay Reddy (2003). "Financing Basic Social Services" in, World Bank, Poverty Reduction Strategy Sourcebook. 2003: 173 http://www.worldbank.org/ poverty/ strategies/sourcons.htm.



نسمة، حسب تقرير البنك الدولي لعام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م[1].

- ولعلَّ من الضروري أنْ نلاحظ أنَّ تعريف الخدمات الاجتماعية الأساسية هنا يتضمَّن التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية ومياه الشرب النقية والصحَّة العامَّة وبرامج التغذية وخدمات تنظيم الأسرة. وبعض هذه الخدمات (كتنظيم الأسرة مثلاً) ينبغي ألاَّ يؤخذ على علاَّته في المجتمعات المسلمة، لا سيَّما عند الحديث عن تنظيم النسل في مقابل تحديده، إذ إنَّ لعلماء الأمَّة في هذا المفهوم قولاً مفصَّلاً يقوم على التكاثُر المرشَّد الذي لا يُلغي وجود الإنسان على هذه البسيطة، ولكنه في الوقت نفسه يُراعي الظروف الذاتية للأسرة وللوالدة على وجه الخصوص.[2] وفي هذا توكيدٌ على ما مرَّ ذكره من مراعاةٍ للخلفيات الثقافية للمواطنين.

- وفي كلِّ الأحوال فإنَّ المحاور التي أكَّدت عليها الهيئات الدولية والتي أشرنا إليها من قبل المتمثِّلة في «التنمية الموالية للفقراء» وتلك المتمثِّلة في «الخدمات الاجتماعية الأساسية» ينبغي ألاَّ تصرفنا عن إعطاء الاهتمام الكافي «لشبكة الأمان الاجتماعي» التي تتَّصل بما يأتي:

---

(١) انظر: جان زيغلر، سادة العالم الجديد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر، مرجع سابق، ص ٥٦. والتحديث في الإحصائيات من موقع الأمم المتَّحدة للفقر.

(٢) انظر: باتريك ج. بوكانن، موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب/ نقله إلى العربية: محمد محمود التوبة، راجعه: محمد بن حامد الأحمري، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.- ٥٢٩ ص.



- دعم منظومة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والمساعدات العامة وما في حكمها، وبرامج رعاية الأسرة والطفولة، ورعاية المعوقين وغيرهم من الفئات الخاصَّة وذوي الاحتياجات الخاصة من غير القادرين على العمل، التي تحول ظروفهم دون الحصول على دخل كافٍ وخدمات كافية تناسب أوضاعهم.

- دعم منظومة البرامج الموجَّهة نحو التخفيف من الظروف الانتقالية التي تواجه الاقتصاديات المتغيِّرة، ومن أمثلة تلك البرامج الصناديق الاجتماعية للتنمية، مثل بنك التسليف والصندوق الخيري لمعالجة الفقر (الصندوق الخيري الوطني) وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» في المملكة العربية السعودية ومشروع «سند» في عُمان والصناديق الأخرى ذات الطابع الخيري في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والدول العربية الأخرى، مثل صندوق المئوية وصندوق عبداللطيف جميل وبرامج التدريب المهني والتدريب التحويلي الموائم لسوق العمل وبرامج الأسر المنتجة التي تهدُف في مجملها إلى التخفيف من مشكلات البطالة والعوز في تلك المراحل الانتقالية، على اعتبار أنَّ البطالة إفراز من إفرازات الفقر[١].

---

(١) انظر: حسن شخاترة وآخرين، **البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان**، تحرير: خالد الوزني، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٠م.- ٢٦٠ ص. وانظر أيضًا: علي بن إبراهيم =

- وتُعدُّ البطالة أحد مواطن الفقر التي يمكن أنْ تحصر في المواطن الآتية:
- النساء بوجه عام، والمرأة العاملة بوجه خاص، حتى ليرمز إلى الفقر في بعض الثقافات - وليس منها في الثقافة الإسلامية - بصورة امرأة، كما يتحدَّثون عن «ظاهرة تأنيث الفقر»(١).
- الأطفال وصغار السن،
- كبار السن،
- المعوْقون،
- العاطلون عن العمل،
- العمَّال غير الماهرين،
- العمَّال المهاجرون،(٢) مع التوكيد هنا على التفريق بين العمَّال المهاجرين والعمال المؤقَّتين، الذين يعملون بعقود محددة(٣).

= النملة، تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م، ٢٢٨ ص.

(١) انظر: باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص ١١٤ - ١١٦.

(٢) انظر: المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل، كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول)، جنيف: المركز، د. ت، ص ٣٩ - ٥٦.

(٣) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة، تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة، مرجع سابق، ٢٢٨ ص.

الوقفة السادسة: متابعة السياسات والبرامج وتقويمها:

- مهما كانت الجهود التي بُذلت في المراحل السابقة، والتي انتهت تحت أفضل الظروف باختيار السياسات والبرامج الأكثر ملاءمةً للظروف المحليَّة والخلفيات الثقافية، والمبنية على الدراسات المتعمِّقة لأسباب الفقر، فإنَّ جهود معالجة الفقر لا يمكن أنْ تقف عند هذا الحد، بل إنَّ الدورة الصحِّية لمعالجة الفقر لا تكتمل إلاَّ بوضع خطط للمتابعة والتقويم وتنفيذها لتكون جزءًا لا يتجزَّأ من تصميم تلك الإستراتيجيات والسياسات والبرامج ذاتها، وإلاَّ بقيت الإستراتيجية تنظيرًا يُضاف إلى كمٍّ هائلٍ من التنظيرات التي لا تخدم المشكلة، ولا تُسهم في مواجهتها، لا تنتهي بفوائد عملية وإنْ انتهت بفوائد علمية.

- والجهود الموجَّهة للمتابعة تهدُف أساسًا إلى التأكُّد من أنَّ تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والبرامج يتمُّ وفقًا للأهداف المرجوَّة، وتبعًا للإجراءات المتَّفق عليها، وذلك من خلال جمع البيانات - بصورة دورية ومستمرَّة - حول مُدخلات البرامج والأنشطة التي تتمُّ في إطارها، بما يقدِّم صورةً واضحة أمام متَّخذي القرار؛ للتعرُّف في وقت مبكِّر على أيِّ ابتعاد للتنفيذ عما هو مخطَّط له، ومن ثَمَّ إجراء التعديلات التي تضمن استمرار الجهود في الاتِّجاهات المرجوَّة، بدلاً من انتظار نتائج التقويم، التي يغلب أنْ تتطلَّب مزيدًا من الوقت حتى ظهور الآثار، ما يستدعي إعادة النظر في إعداد الإستراتيجية في ضوء





المستجدَّات التي قد تكون طرأت بفعل التواني في إعدادها، ومن ثمَّ التواني في تنفيذ متطلَّباتها. وفي هذه الحال إهدار الجهد والوقت والأموال العامة دون طائل.

- أمَّا تقويم السياسات والبرامج والمشروعات الموجَّهة لمعالجة الفقر فإنها على أهمِّيتها لا تكاد تحتاج دليلاً، فالتقويم يهدُف أساسًا إلى التأكُّد مما إذا كانت البرامج والمشروعات قد حقَّقت الأهداف المرجوَّة منها من عدمه، وهو ما يُعرف بفاعلية المشروعات. فإذا كانت المشروعات قد حقَّقت أهدافها بفاعلية، وإذا كانت المشروعات مصمَّمة في جملتها ضمن استراتيجية لمواجهة الفقر، تتكامل فيها الأهداف ضمن منظومة متكاملة تقوم على إطار نظري واضح، فإنَّ هذا يعني نجاح السياسات والبرامج في مواجهة الفقر.

- أمَّا إذا كان تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التي تتمُّ في إطارها غير فعَّالة أو ناقصة الفاعلية في تحقيق الأهداف، فإنَّ هذا يعطي المسوِّغات التي يمكن أنْ يطالَب في ضوئها الخبراء ومتَّخذو القرارات بإحداث التعديلات الملائمة في تلك البرامج والمشروعات، كما أنَّ هذا أيضًا قد يضع علامات استفهام حول صلاحية الإستراتيجيات التي تُعدُّ هذه البرامج والمشروعات مكوِّناتٍ لها، ما يعني ضرورة إعادة النظر في السياسات ذاتها.

- وبطبيعة الحال فإنَّ نظام المتابعة والضبط والمراقبة والتقويم يتطلَّب التحديدات الآتية:





- تحديد الأهداف الوسيطة والنهائية لبرامج مواجهة الفقر.
- تحديد المؤشِّرات الوسيطة والنهائية لتحقيق تلك الأهداف للجوانب المختلفة التي تغطِّيها تلك البرامج.
- تحديد المدى المستهدف من تلك المؤشِّرات في المدد (الفترات) الزمنية المحدَّدة.
- تحديد أنواع البيانات التي يتطلَّب الأمر جمعها، وتوقيت جمع البيانات.
- تحديد الجهات والهيئات التي تقوم على جمع تلك البيانات.
- اختيار التصميمات المنهجية الملائمة لتقويم فاعلية البرامج.
- اختيار أساليب جمع البيانات المناسبة، الكمية منها والكيفية، وكذلك تحديثها دوريًا.
- ولمَّا كان المقام لا يتَّسع للحديث بأيِّ قدر من التفصيل حول كلٍّ من المتطلَّبات السابقة، فإنه يُكتفي بهذا العرض العام عن المواجهة، ويُحال القارئ إلى المصادر العديدة في الموضوع نفسه(١).

---

(١) انظر مثلاً الفصل الثالث من المرجع الذي أصدره البنك الدولي عن إستراتيجيات معالجة الفقر وعنوانه:

"Monitoring and Evaluation" in: World Bank, Poverty Reduction Strategy Sourcebook. <http://www.worldbank.org/poverty> /strategies /sourcons.htm.





الخاتمة

- وبعد؛ فتلك كانت عُجالةً علميَّةً حول نظرتنا في المنطقة العربية مسؤولين ومواطنين لمشكلة الفقر، من حيث الاعترافُ بوجودها أولاً، ثم من حيث مواجهتُها بالمعالجة العملية ومكافحتها من خلال مبادئنا ومثُلنا وقيمنا ومنطلقاتنا الثقافية القائمة على دين يؤمن بأنَّ المال مال الله تعالى استأمن ابنَ آدمَ عليه؛ ليؤدِّي عليه حقَّه الذي فرضه الله عليه. ومن خلال قدرة المخلوق على أنْ يعمل ويسترزق، وتتاح له البيئة التي تعينه على أنْ يعمل بيده، بدلاً من أنْ يمدَّها وهي السفلى، إلى الآخرين، ينتظر منهم العطايا في المناسبات الدينية مثل شهر رمضان المبارك، حيث يتركَّز لدى كثير من المسلمين موسم إخراج الزكاة.
- ولتحقيق أداء هذه الأمانة بروح العصر كان لا بُدّ من وضع الآليات التي تضمن تحقيق التكافُل الاجتماعي بالزكاة والصدقات والأوقاف والعطايا، تؤخذ من الأغنياء وتردُّ على الفقراء كما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه،[1] هذا بالإضافة إلى

---

(١) حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع حدثنا زكريا بن إسحق المكي حدثنا يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ بعث مُعاذاً إلى اليمن فقال له إنك تأتي قومًا أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أنْ لا إله إلا الله =





التعامُل مع مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه وتوزيعه الجغرافي في المنطقة، ومدى تحقُّق المفهوم الحقيقي للفقر، في ضوء وجود فرص الاسترزاق التي تُرِكَ الأخذ بها في المنطقة حينًا من الدهر لغير المواطن العربي، أو ربَّما قيل نافس غيرُ المواطن فيها المواطنَ، فسيطر غيرُ المواطن على سوق العمل، لا سيَّما في المنشآت الصغيرة جدًّا والصغيرة والمتوسِّطة، فضيَّق غيرُ المواطن على المواطن فرص الاسترزاق، رغم قدرة الغالبية من المواطنين على العمل المباشر أو بأسلوب العمل عن بُعد أو بأسلوب العمل من خلال الأسر المنتجة.

- أما غير القادرين على العمل من المواطنين والمواطنات، بسبب من العجز بالكبر أو الإعاقة، فإنَّ لهذه الفئات أسلوبًا واضحًا في المعالجة، من خلال الهيئات الاجتماعية القائمة كالضمان الاجتماعي وخدمات الشؤون الاجتماعية والصحِّية، من قبل القطاعات الحكومية والجمعيات والمؤسَّسات الخيرية من قبل القطاعات الأهلية، بالإضافة إلى ما ستخرج به الإستراتيجيات الوطنية لمعالجة الفقر من أساليب للتعامُل مع هذه الفئات من المواطنين والمواطنات من كبار السن، من الذكور والإناث والأرامل والمطلَّقات.

= وأني رسول الله فإنْ هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة فإنْ هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتردُّ على فقرائهم فإنْ هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتَّق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب. رواه البخاري ومسلم والترمذي.



- وعلى هذا فإنَّ وضع الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في المملكة العربية السعودية وفي المنطقة العربية كافَّةً لا يصدر من فراغ، فلا يُنتظر منه أنْ يأتي بما لم تستطعه الأوائل، بل إنه سوف يضع تلك الجهود القائمة من خلال رؤية شمولية واضحة، ومحدَّدة في الوقت نفسه بآليات التنفيذ، على ما تكون عليه آليات التنفيذ، من حيث تطبيقاتُها المرحلية قصيرة المدى ومتوسِّطة المدى وطويلة المدى برؤية واقعية - أي غير أكاديمية بحتة محلِّقة في المثالية والتنظير فقط - تهتمُّ بما هو متوفِّر وممكن من القدرات والإمكانات المتاحة على الواقع، لا سيَّما أنَّ هذا الواقع الخاص بمجتمع الفقر ليس متجذِّرًا، وهو في الوقت نفسه ليس متعذِّرًا على العلاج، بل هو قابل للانتشال بشيء من الجهد والصبر والوقت وحسن الإدارة. فكان الله في عون العاملين على اجتثات الفقر باجتثاث أسبابه. وكان الله في عون الجميع.





قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ أبو ناهية، صلاح الدين. مقياس المسؤولية الاجتماعية. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م.

٢ ـ أبو الوفا، أحمد. أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية: دراسة مقارنة مع القواعد الحالية للقانون الدولي الإنساني. ـ القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. ـ ٤٢٢ ص.

٣ ـ إحصائية التنصير للعام ٢٠٠٣: ٣٢٠ بليون دولار تبرُّعات للأغراض الكنسية. ـ الكوثر مج ٣ ع ٤٢ (صفر ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م). ـ ص ٣٤.

٤ ـ أحمد، سيِّد عاشور. مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م. ـ ٢٠٨ ص.

٥ ـ الأرناؤوط، محمَّد موفَّق. دور الوقف في المجتمعات الإسلامية. ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ـ ١٥٧ ص.

٦ ـ أمين، جلال. عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ـ ط ٢. ـ القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. ـ ١٤٣ ص.

٧ ـ أمين، محمد محمد. الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر. ـ القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م. ـ ٤٦٢ ص.



٨ ـ البادي، محمد محمد. العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م. ـ ٢٠٠ ص.

٩ ـ باقادر، أبو بكر. العنف الأسْري والجريمة: ليلى عبد الوهَّاب ومصطفى التير. ـ الاجتهاد. ـ ع ٣٩ و٤٠ (صيف وخريف العام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م). ـ ص ٤٢٥ ـ ٤٣١.

١٠ ـ بالعمش، عبدالله بن أحمد بن عمر. تجارب شخصية في ميدان الخدمة الاجتماعية. ـ مكَّة المكرَّمة: المؤلِّف، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ـ ٢١٤ ص.

١١ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية. ـ نيو يورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٧٧م. ـ ٦٩ص.

١٢ ـ برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظَّمات الأمم المتَّحدة الإنمائية. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرِّية في الوطن العربي. ـ نيو يورك: برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥م. ـ ٢٤٥ ص.

١٣ ـ البكر، محمد عبدالله. أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية. ـ مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت. ـ مج ٣٢ ع ٢ (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).

١٤ ـ البكري، ثامر ياسر. التسويق والمسؤولية الاجتماعية. ـ عمَّان: دار وائل، ٢٠٠١م. ـ ١٦٨ ص.

١٥ ـ بوكانن، باتريك ج. موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب/ نقله إلى العربية: محمد محمود التوبة.ـ راجعه: محمد بن حامد الأحمري.ـ الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.ـ ٥٢٩ ص.



١٦ ـ بولعوالي، التجاني. الإسلام ـ فوبيا صناعة صهيونية تسوَّق في الغرب. ـ القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٨م. ـ ١١٢ ص.

١٧ ـ تشوسودوفيسكي، ميشيل. عولمة الفقر/ ترجمة محمد مستجير مصطفى. ـ ط ٢. ـ القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. ـ ٣٢٨ ص.

١٨ ـ التير، مصطفى محمد. العنف العائلي. ـ الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٩ ـ ابن تيمية، أحمد بن عبدالسلام. مجموعة الفتاوى/ اعتنى بها وخرَّج أحاديثها عامر الجزَّار وأنور الباز. ـ الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م. ـ ٣٧ ج. ـ ٢٨: ٧١ ـ ٩٦.

٢٠ ـ جعفر، نشأت. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. ـ القاهرة: المؤلف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ـ ١٨٨ ص.

٢١ ـ الجمل، أحمد محمد عبدالعظيم. العمل التطوُّعي في ميزان الإسلام. ـ القاهرة: دار السلام، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. ـ ٢٠٦ ص.

٢٢ ـ جنكينز، ستيفن بي. وجون مايكلرايت. منظور جديد للفقر والتفاوُت/ ترجمة بدر الرفاعي. ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. ـ ٣٨٦ ص. ـ (سلسلة عالم المعرفة: ٣٦٣).

٢٣ ـ جيسير، فنسان. الإسلاموفوبيا: المخاوف الجديدة من الإسلام في فرنسا/ ترجمة محمد صالح ناحي الغامدي وقسم السيِّد آدم بله. ـ الرياض: المجلة العربية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. ـ ١٩٢ ص. ـ (سلسلة كتاب المجلة العربية/ الترجمة؛ ١).

٢٤ ـ أبن جنيد، يحيى محمود «الساعاتي». الوقف والمجتمع: نماذج



وتطبيقات من التاريخ الإسلامي. ـ الرياض: مؤسَّسة اليمامة الصحفية، ١٤١٧هـ. ـ ٨٩ ص.

٢٥ ـ الحاجي، محمد عمر. الفقراء والأغنياء في ميزان الشريعة الإسلامية/ راجعه وقدم له شوقي أبو خليل. ـ دمشق: دار المكتبي، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. ـ ٣٨٤ ص.

٢٦ ـ الحربي، حامد سالم. ضوابط الخدمة التطوعية. ـ مكة المكرَّمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٢٧ ـ حسام الدين، محمد. المسؤولية الاجتماعية للصحافة. ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م. ـ ٢٧٧ ص.

٢٨ ـ حسين، عادل. التنمية الاجتماعية: بالغرب؟ أم بالإسلام. ـ القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٩م. ـ ٤٨ ص.

٢٩ ـ الخرشي، عبدالسلام. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة. ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ـ ٥٣٤ ص.

٣٠ ـ الخطيب، عبدالله. دور العمل التطوُّعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين. ـ في: مؤتمر العمل التطوُّعي في الوطن العربي. ـ الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣١ ـ الخفاجي، طاهر محمد منصور نعمة عباس. قراءات في الفكر الإداري المعاصر: تبايُن الأهداف المتوخَّاة من تبنِّي المسؤولية الاجتماعية في المنظَّمات الحكومية والخاصَّة. ـ عمَّان: دار اليازوري العلمية، ٢٠٠٨م.

٣٢ ـ الخياط، عبدالله. الربا في ضوء الكتاب والسنة. ـ دار الآثار، ٢٠٠٤م

٣٣ ـ مجموعة من الفقهاء والباحثين. قراءات فقهية معاصرة في الفقه الإسلامي: ج ١: الربا والبنوك. ـ الغدير للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م. ـ ٣٥٠ ص.

٣٤ ـ الدباغ، مصطفى. الإسلام فوبيا Islamophobia: عقدة الخوف من الإسلام. ـ ـ ط ٢. ـ ـ عمَّان: دار الفرقان، ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ. ـ ص ١١ ـ ١٢. م

٣٥ ـ الدسوقي، وائل إبراهيم. الماسونية في العالم العربي: المبادئ ـ الأصول ـ الأسرار. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م. ـ ٢٥٣ ص.

٣٦ ـ راشد، طارق. المسؤولية الاجتماعية والعولمة: دور أخلاقي أم سيطرة اقتصادية. ـ القصيم. ـ ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م). ـ ص ١٤ ـ ١٦.

٣٧ ـ رضا، محمد رشيد. الربا والمعاملات في الإسلام. ـ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١م. ـ ١٤١ ص.

٣٨ ـ الرماني، زيد بن محمد. اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات. ـ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ـ ٧٥ ص.

٣٩ ـ زايد، أحمد واعتماد محمد علاَّم. التغيُّر الاجتماعي. ـ ط ٢. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م. ـ ٣٢٨ ص.

٤٠ ـ زيغلر، جان. سادة العالم الجدد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر. ـ ترجمة محمد زكريا إسماعيل. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م. ـ ٢٠٤ص.

٤١ ـ السباعي، مصطفى. الفقر ـ الجوع ـ الحرمان: مشكلات وحلول. ـ بيروت: دار الوراق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م. ـ ٢٣٧ ص.

٤٢ ـ ساعاتي، يحيى محمود. الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان للموروث الثقافي. ـ الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. ـ ٢٣٨ ص.

٤٣ ـ السدحان، عبدالله بن ناصر. الأوقاف والمجتمع: الآفاق



المستقبلية للأوقاف وأثرها في تماسُك المجتمعات وترابُطها. ـ الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاجتماعية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ـ ٨٩ ص.

٤٤ ـ السدحان، عبدالله بن ناصر. دور الوقف في دعم مؤسَّسات الرعاية والتأهيل الاجتماعي. ـ ٤٩ ص. ـ في: ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية. ـ مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.

٤٥ ـ السدحان، عبدالله بن ناصر. الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: النشأة والواقع. ـ الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ. ـ ٢٤٨ ص.

٤٦ ـ السلُّومي، محمد بن عبدالله. ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب. ـ [لندن: المنتدى الإسلامي]، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ـ ٣٠٤ ص. ـ (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

٤٧ ـ السلُّومي، محمد بن عبدالله. القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب/ تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن. ـ [الرياض]: مجلَّة البيان، ١٤٢٤هـ. ـ ٦١٨ ص.

٤٨ ـ السمَّاك، محمد. الحوار الإسلامي ـ المسيحي في الألفية الثالثة. ـ ص ٦٩ ـ ٨٨. ـ في: خالد الكركي، مراجع ومقدِّم. حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي. ـ عمَّان: مؤسَّسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٤م. ـ ٢٦٨ ص.

٤٩ ـ السيِّد، رضوان. فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية. ـ ص ٤٣ ـ ٦١. ـ في: مجموعة مؤلفين. نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي/ تحرير إبراهيم البيومي غانم. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م. ـ ٩٣٦ ص.

٥٠ ـ السيد، رضوان. ماوراء التبشير والاستعمار: ملاحظات حول النقد





العربي للاستشراق. ـ المنطلق ع ١١٢ (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). ـ ص ١٠٢ ـ ١١٢.

٥١ ـ شخاترة، حسين وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان/ تحرير: خالد الوزني. ـ عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ٢٠٠٠ م. ـ ـ ٢٦٠ ص.

٥٢ ـ الشريدة، خالد بن عبدالعزيز. القطاع الخاص والدور التنموي. ـ القصيم. ـ ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م). ـ ص ٢٤ ـ ٢٥.

٥٣ ـ شعراوي، سلوى. الحكم والتشغيل ومكافحة الفقر: الحلقة المفقودة. ـ في: الأمم المتحدة. اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة ١١ ـ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م. ـ نيو يورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م. ـ ص ١٥٥ ـ ١٨٦.

٥٤ ـ آل الشيخ، آسيا بنت عبدالله. المسؤولية الاجتماعية: الانتقال من العطاء العشوائي إلى العطاء الذكي. ـ القصيم. ـ ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م). ـ ص ١٨ ـ ٢٠.

٥٥ ـ الصالح، محمد بن أحمد بن صالح. الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع. ـ الرياض: المؤلِّف، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. ـ ٣٦٥ ص.

٥٦ ـ صحيفة المدينة ع ١٦٣٩٧ (السبت ٧/ ٣/ ١٤٢٩هـ الموافق ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨م). ـ ص ١ و٨.

٥٧ ـ صن، أمارتيا. التنمية حرِّية: مؤسَّسات حرَّة وإنسان متحرِّر من الجهل والمرض والفقر/ ترجمة شوقي جلال. ـ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. ـ ٣٩٨ ص. ـ (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣).



٥٨ ـ الضبع، فتحي عبدالرحمن. المعاقون حركيًّا ومدى إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية. ـ القاهرة: دار العلم والإيمان، ٢٠٠٨م.

٥٩ ـ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك/ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢م. ـ ٣: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

٦٠ ـ الطفيل، سليمان بن صالح. الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية. ـ ٧٢ ص. ـ في: ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية. ـ مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.

٦١ ـ العامري، صالح وطاهر الغالبي. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع. ـ عمَّان: دار وائل، ٢٠٠٥م. ـ ٤٦٧ ص.

٦٢ ـ عبدالعزيز، عمر/ محرِّر. السعودية: الشركات الخاصة تخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري. ـ الأسواق ـ نت. ـ www.alaswaq.net.- http://www.alaswaq.net.- ١٨/ ٤/ ١٤٣٠هـ.

٦٣ ـ عبداللطيف، رشاد أحمد. إسهامات الجمعيات التطوُّعية في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع. ـ في: مؤتمر العمل التطوُّعي في الوطن العربي. ـ الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٤ ـ عبدالوهَّاب، ليلى. الجريمة والعنف ضدَّ المرأة. ـ دمشق: دار المدى، ١٩٩٤م.

٦٥ ـ العبيد، عبدالله بن صالح. الجودة والعمل الخيري من منظور إسلامي. ـ ورقة عمل مقدَّمة للِّقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية (بالمملكة العربية السعودية) الثلاثاء ٢٧/ ٣/ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩م.





٦٦ ـ العبيدي، حسين بن عبدالله بن عبدالعزيز. مشروعية الوقف ومذاهب العلماء فيه. ـ ٤٢ ص. ـ في: ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته. ـ الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٧ ـ عثمان، سيِّد أحمد. التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦م. ـ ١٩١ ص.

٦٨ ـ عثمان، سيِّد أحمد. المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة نفسية تربوية. ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م. ـ ٣١١ ص.

٦٩ ـ العشماوي، فوزية. الحوار بين الحضارات وقضايا العصر: العولمة وآثارها على الخصوصيات الثقافية. ـ الاجتهاد. ـ ع ٥٢ و ٥٣ (خريف وشتاء العام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م/ ١٤٢٢هـ). ـ ص ٩٧ ـ ١١٢.

٧٠ ـ عطية، فيليب. أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث. ـ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. ـ ٣٠٥ ص. (سلسلة عالم الفكر؛ ١٦١).

٧١ ـ العلي، سليمان بن علي. تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظَّمات الخيرية/ تقديم يوسف القرضاوي. ـ فولس تشرتش، فيرجينيا: المؤلِّف، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. ـ ٢٣١ ص.

٧٢ ـ العلي، محمد مهنأ. الوجيز في الإدارة العامَّة. ـ جدة: الدار السعودية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. ـ ٢٦٣ ص.

٧٣ ـ العُمري، عبدالعزيز بن إبراهيم. الوقف وأثره في التنمية في عصر الخلفاء الراشدين. ـ ٤٣ ص. ـ في: ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية. ـ مكَّة المكرَّمة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.





٧٤ ـ العمَّاري، سعيد بن محمد. البُعد الإعلامي في عمل المؤسَّسات والجمعيات الخيرية. ـ الجزيرة (السعودية). ـ ع ١٣٤٤٦ (٢٩/ ٧/ ١٤٣٠هـ ـ ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩م). ـ ص ٣٩[1].

٧٥ ـ العوضي، رفعت السيد. عالم إسلامي بلا فقر. ـ الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢١هـ. ـ ١٧١ص. ـ (سلسلة كتاب الأمة: ٩٧).

٧٦ ـ العويضي، محمد حميدان وخالد إبراهيم العلي وجميل محمود مرداد. النشاط الخيري السعودي في ضوء الحملة الدولية على الإرهاب (ورشة عمل). ـ الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. ـ ١٠ ص.

٧٧ ـ غانم، إبراهيم البيومي. مقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري: رؤية حضارية مُقارنة. ـ لندن: مؤسَّسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢٠٠٨م. ـ ١٢٨ ص. ـ (سلسلة المحاضرات، ٧).

٧٨ ـ غانم، إبراهيم البيومي. ملاحظات حول نظام الوقف ومنظومة التطوع. ـ مجلة المظلة. ـ ع ٢٢ (أكتوبر ٢٠٠٠).

٧٩ ـ غريفين، دافيد راي. تقرير لجنة ٩/١١: التجاهُلات والتحريفات. ـ بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م. ـ ٣٨١ ص.

٨٠ ـ غريفين، دافيد راي. شبهات ٩/١١: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث ٩/١١/ ترجمة مركز التعريب والترجمة. ـ بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ٣٢٦ ص.

(١) يعدُّ الحرف المشدَّد في الفهرسة الوصفية حرفين من جنس واحد؛ ولذا جاء العمَّاري بعد العُمري، لتشديد الميم في العمَّاري.



٨١ ـ الفارس، عبدالرزاق. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م. ـ ١٥١ ص.

٨٢ ـ فوكس، تشارلز وهيو ميللر. نظرية ما بعد الحداثة للإدارة العامة باتِّجاه فنِّ النقاش/ ترجمة عاصم محمد الفارس ومراجعة ثامر بن ملوح المطيري. ـ الرياض: معهد الإدارة العامَّة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠م. ـ ص ١٧٠.

٨٣ ـ القثمي، حسن عمر. التطوُّع في المنظَّمات الخيرية. ـ الشارقة: مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ٢٠٠٢م. ـ ١٤٤ ص. وانظر أيضًا: عبدالله أحمد اليوسف. ثقافة العمل التطوُّعي. ـ مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥م. ـ ٦٣ ص.

٨٤ ـ القحطاني، محمد بن سعيد بن سالم. الولاء والبراء في الاسلام من مفاهيم عقيدة السلف. ـ الرياض: دار طيبة،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ـ ٤٧٦ ص.

٨٥ ـ قحف، منذر. الوقف الإسلامي: تطوُّره، إدارته، تنميته. ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ـ ٣٢٨ ص.

٨٦ ـ القرضاوي، يوسف. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية. ـ ط ٢. ـ القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م. ـ ١٧٣ ص.

٨٧ ـ القرضاوي، يوسف. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. ـ ط ٥. ـ القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ـ ١٤٤ ص.

٨٨ ـ قرم، جورج. شرق وغرب: الشرخ الأسطوري/ ترجمة ماري طوق. ـ بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣. ـ ص ١٩٩.

٨٩ ـ ابن قيِّم الجوزية، الإمام المحدِّث شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي. زاد المعاد في هدي خير العباد/ حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه شُعيب الأرناؤوط

وعبدالقادر الأرناؤوط. ـ بيروت: مؤسَّسة الرسالة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨م. ـ ٣: ٩ ـ ١١.

٩٠ ـ الكاشاني، الفيض. المسؤوليات الاجتماعية: آداب الصحبة، العولمة، السفر، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ـ القاهرة: دار المحجَّة البيضاء للطباعة، ٢٠٠٥م. ـ ٢٩٥ ص.

٩١ ـ الكتاني، يوسف. كيف تغلب الإسلام على مشكلة الفقر؟ آلية الزكاة نموذجًا. ـ ـ الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٣. ـ ٣٠٨ ص.

٩٢ ـ الكلباسي، روح الأمين. علاج الفقر. ـ ـ ترجمة موسى قصير. ـ ـ بيروت: دار الهادي، ١٣٢١هـ/ ٢٠٠١م. ـ ١٢٨ص.

٩٣ ـ كولير، بول وديفيد دولار. العولمة والنمو والفقر/ بإشراف نيكولاس سترن. ـ ترجمة: هشام عبدالله. ـ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣. ـ ٢١٧ ص. (تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات).

٩٤ ـ ماندل، جي آر.. العولمة والفقراء. ـ بيروت: شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م. ـ ٢٤٠ ص.

٩٥ ـ متولي، فتحي قابيل محمد. مشكلة البطالة: الأسباب ـ المعوِّقات ـ الحلول. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م. ـ ١١٢ص.

٩٦ ـ مجلَّة القصيم. القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: خدمة المجتمع وحسابات الربح والخسارة. ـ القصيم. ـ ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م). ـ ص ٩ ـ ١٠.

٩٧ ـ مجموعة مؤلفين. نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي/ تحرير إبراهيم البيومي غانم. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م. ـ ٩٣٦ ص. المرزوقي، عمر بن



فيحان. اقتصاديات الغنى في الإسلام. ـ الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ـ ٧١ ص.

٩٨ ـ المرصفي، سعد. المسؤولية الاجتماعية في الإسلام. ـ الكويت: مكتبة المعلاَّ، ١٩٨٨م. ـ ٤٠٠ ص.

٩٩ ـ المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). ـ جنيف: المركز، د. ت. ـ ١٤٤ص.

١٠٠ ـ المزيني، إبراهيم بن محمد الحمد. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. ـ الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (المملكة العربية السعودية)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ـ ١١٧ ص.

١٠١ ـ المزيني، إبراهيم بن محمد. الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية. ـ العقيق. ـ ع ٢٧ و٢٨ (٩ ـ ١٢ ١٤٢٠هـ). ـ ص ١٧٩ ـ ٢٢٩.

١٠٢ ـ المسيري، عبدالوهَّاب. رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية. ـ ط ٣. ـ القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م. ـ ٧٢٦ ص + صور.

١٠٣ ـ مصطفى، هالة. من التعايش إلى التصادم. ـ القاهرة: مهرجان القراءة للجميع/ مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢. ـ ص ٢٠ ـ ٢١. ـ (سلسلة الأعمال الفكرية).

١٠٤ ـ مؤسسة الوقف الإسلامي. منطلقات نحو التميُّز في تنمية موارد العمل الخيري الإسلامي. ـ الرياض: المؤسسة، ١٤٢٨هـ. ـ ٤٠ ص.

١٠٥ ـ المهنَّا، سعد. ثلاثون خطوة لوقف مميَّز: كيف توقف وقفًا، إرشادات وتوجيهات ونموذج لصيغة وقفية مبتكرة وصيغة وصيَّة مبتكرة/ تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن. ـ الدمَّام: المؤلِّف، ١٤٣٢هـ. ـ ٦٤ ص.



١٠٦ ـ النعيم، عبدالله بن علي. العمل التطوُّعي، مع التركيز على العمل التطوُّعي في المملكة العربية السعودية. ـ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ٢١٥ ص.

١٠٧ ـ النعيم، مشاري بن عبدالله. التنمية وإشكالات المسؤولية الاجتماعية. ـ القصيم. ـ ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م). ـ ص ١٢ ـ ١٣.

١٠٨ ـ النمر، سعود بن محمد وآخرون. الإدارة العامَّة: الأسس والوظائف. ـ ط ٢. ـ الرياض: المؤلِّفون، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م. ـ ص ٩٦ و٤٠٨.

١٠٩ ـ النملة، علي بن إبراهيم. الإرهاب: المفهوم والهوية. ـ الكويت: المؤتمر الدولي الأوَّل للمعالجة التربوية للإرهاب والتطرُّف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ٣٧ ص.

١١٠ ـ النملة، علي بن إبراهيم. أوقاف الكتب والمكتبات ومدى استمرارها ومعوِّقات دوام الإفادة منها. ـ ١٣ ص. ـ في: ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية. ـ المدينة المنوَّرة: مكتبة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٠هـ.

١١١ ـ النملة، علي بن إبراهيم. التنصير: المفهوم ـ الأهداف ـ المواجهة. ـ ط ٥. ـ بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. ـ ٢٥٢ ص.

١١٢ ـ النملة، علي بن إبراهيم. تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة. ـ ط ٣. ـ بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م. ـ ٢٢٨ ص.

١١٣ ـ النملة، علي بن إبراهيم. فكر التصدِّي للإرهاب: المفهوم والأسباب والأوزار. الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. ـ ١١٣ ص.

١١٤ ـ النملة، علي بن إبراهيم وصالح بن محمد الصغيِّر. مواجهة الفقر:



المشكلة وجوانب المعالجة. ـ الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ٣٨ ص. ـ (سلسلة كتيِّب المجلَّة العربية؛ ٩٠).

١١٥ ـ النملة، علي بن إبراهيم. هاجس المؤامرة بين التهوين والتهويل. ـ ط ٢. ـ بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م. ـ ٢٥٠ ص.

١١٦ ـ النملة، علي بن إبراهيم الحمد. وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية. ـ الرياض: المجلة العربية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ـ ٦٥ ص.

١١٧ ـ وردم، باتر محمد علي. العولمة ومستقبل الأرض. ـ عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م. ـ ٤٣٧ ص.

١١٨ ـ وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية. إستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥). ـ (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٣م). ـ ١٤٩ ص + الملاحق.

١١٩ ـ ويليامز، جيسيكا. خمسون حقيقة ينبغي أنْ تغيِّر العالم. ـ بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ـ ص ٦٦ ـ ٧٣ و١٦٦ ـ ١٧٣.

١٢٠ ـ يعقوب، أيمن بن إسماعيل وعبدالله السلمي. إدارة العمل الخيري واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية. ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

١٢١ ـ اليوسف، عبدالله أحمد. ثقافة العمل التطوُّعي. ـ دمشق: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٦هـ.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

122 - Conwell Gordon. Theological Seminary -. International Bulletin of Missionary Research.13/3/1429h- 21/3/2008g

123 - Coudouel, Aline, Jesko S. Hentschel, and Quentin T. Wodon

(2003). «Poverty Measurement and Analysis» in: *World Bank, Poverty Reduction Strategy Sourcebook*.

124 - Duncan, Ronald and Stephen J. Pollard (2001). «A Conceptual Framework for Designing a Country Poverty Reduction Strategy» Paper delivered at the *Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction,* Asian Development Bank, Manila, 5-9 February 2001.

125 - Eastwood, Robert And Michael Lipton (2001). "Pro-poor Growth and Pro-growth Poverty Reduction: What Do they Mean? What Does the Evidence Mean? What Can Policymakers Do?" Paper delivered at the *Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction*, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February. 2001.

126 - Grinspun, Alejandro (2001). «Introduction: Stimulating Policy Change" in UNDP, *Choices for the poor :Lessons from national poverty strategies,* United Nations Development Program.

127 - Harrington, Julia; Catherine Porter and Sanjay Reddy (2003). «Financing Basic Social Services» in, World Bank, *Poverty Reduction Strategy Sourcebook.*

128 - Jargowsky, Paul A. *Poverty and Place: Ghettos, Barrios, and the American City*. - New York: Russel Sage Foundation, 1997.

129 - May, Julian (2001). «An Elusive Consensus: Definitions, measurement and analysis of poverty» in UNDP, *Choices for the poor: Lessons from national poverty strategies*, United Nations Development Program.

130 - Nagi, Saad Z. Poverty in Egypt: Human Needs and Istitutional Capacites. Lunham: Lexington Books, 2001

131 - Prennushi, Giovanna, Gloria Rubio, and Kalanidhi Subbarao (2003). «Monitoring and Evaluation» «in, World Bank, *Poverty Reduction Strategy Sourcebook*

132 - International Bulletin of Missionary Research: Gordon-Conwell Theological Seminary. 13/3/1429h 21/3/2008g.



الفهرس









الباحث

- الاسم: علي بن إبراهيم الحمد النملة.
- مكان الميلاد: البكيرية بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية.
- تاريخ الميلاد: ١/ ٢/ ١٣٧٢هـ الموافق ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٢م.
- التعليم العام: الرياض ١٣٧٧ ـ ١٣٩٠هـ.
- الدراسة الجامعية: جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية. ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. التخصُّص: اللغة العربية.
- الماجستير: جامعة فلوريدا الحكومية بتالاهاسي في الولايات المتَّحدة الأمريكية. ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. التخصُّص: المكتبات والمعلومات.
- الدكتوراه: جامعة كيس وسترن رزرف بكليفلاند، أوهايو في الولايات المتَّحدة الأمريكية. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. التخصُّص: المعلومات والمكتبات.
- أستاذ: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- باحث في معهد العلوم العربية والإسلامية بفرانكفورت بألمانيا ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦م.
- مدير الشؤون الدراسية بالملحقية الثقافية السعودية في واشنطن، بالولايات المتَّحدة الأمريكية ١٤٠٩ ـ ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- مدير عام الهيئة العامَّة لجمع التبرُّعات للمجاهدين الأفغان ١٤١٠ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢م.
- عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ ـ ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩م.





- وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٥هـ/ ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤م.
- وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية علوم الحاسب الآلي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- عضو عدد من جمعيات القطاع الثالث.
- باحث في الشأن الاستشراقي والتنصيري والعلاقات الفكرية والحضارية بين الشرق والغرب.

الأعمال العلمية:

أولاً: الكتب: (تمَّ حساب الطبعة الأولى فقط من كلِّ كتاب)

١ ـ **الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة**، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٤ ص.

٢ ـ **الاستشراق بين منحيين: النقد الجذري أم الإدانة**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٥٠ ص، (سلسلة كتيِّب المجلة؛ ١٢٠).

٣ ـ **الاستشراق في الأدبيَّات العربية: عرض للنظرات ورصدٌ وراقي للمكتوب**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ٣٧٠ ص.

٤ ـ **الاستشراق والإسلام في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. ـ ٢٢٤ ص.

٥ ـ **الاستشراق والدراسات الإسلامية: مصادر المستشرقين ومصدريَّتهم**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م ـ ٢٦٢ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٣).

- **مصادر المستشرقين ومصدريتهم**، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ٣٠٩ ص.



٦ ـ الاستشراق وعلوم المسلمين في المراجع العربية، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٥٦ ص.

٧ ـ إسهامات المستشرقين في نشر التراث العربي الإسلامي: دراسة تحليلية، ونماذج من التحقيق والنشر والترجمة، الرياض: المؤلف، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. ـ ١٩٨ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٤).

٨ ـ إِشكالية المصطلح في الفكر العربي: الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٤٨ ص.

٩ ـ الالتفاف على الاستشراق: محاولات التنصُّل من المصطلح، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ١٨٢ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٥).

١٠ ـ تأمُّلات في طريق الدعوة: جولات في الزمان والمكان والتحدِّيات، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٥٠ ص.

١١ ـ التجسير الحضاري بين الأمم في ضوء تناقُل العلوم والآداب والفنون، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ١١١ ص.

١٢ ـ التنصير في الأدبيَّات العربية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٢٧٢ ص.

● التنصير في المراجع العربية: دراسة ورصد وراقي للمطبوع، ط ٢، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٤١٩ ص.

١٣ ـ التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، القاهرة: دار الصحوة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ١٢٠ ص.

● التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٢، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١٥٢ ص.

● التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٣، الرياض: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٦٧ ص.





- التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٤، الرياض: المؤلِّف: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٤٨ ص.
- التنصير: المفهوم ـ الوسائل ـ المواجهة، ط ٥، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٠ ص.

١٤ ـ ثقافة العبث: سلوكيات عبثية في زمن الفاقة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٤٥ ص.

١٥ ـ الجهاد والمجاهدون في أفغانستان: وقفات تقويم، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١٢٥ ص.

١٦ ـ السعوديُّون: الثبات والنماء، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٣١٤ ص.

١٧ ـ السعوديُّون والخصوصية الدافعة: وقفات مع مظاهر التميُّز في زمن العولمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٤٥ ص.

١٨ ـ الشرق والغرب: محدِّدات العلاقات ومؤثِّراتها، الرياض: المؤلف، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٤٨ ص.

- الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدِّداتها، ط ٢، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥م.، ١٧٣ ص.
- الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدِّداتها، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٣٥٢ ص.

١٩ ـ الصراع العربي في الكويت: فرض الأفكار قسرًا، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١٥٢ ص.

٢٠ ـ صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م، ١٧١ ص، (سلسلة نقد العقل المعاصر).

٢١ ـ ظاهرة الاستشراق: مناقشات في المفهوم والارتباطات، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٢١٠ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ١).



● كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ٣٠٢ ص.

٢٢ ـ العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم ـ التحدِّيات ـ المواجهة، الرياض: المؤلِّف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٥٠ ص.

● العمل الاجتماعي الخيري: التنظيم ـ التحدِّيات ـ المواجهة، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٣٢٠ ص.

٢٣ ـ الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٧٧ ص.

● الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش، ط ٢، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٩٠ ص.

٢٤ ـ فكر الانتماء في زمن العولمة: وقفات مع المفهومات والتطبيقات، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٣٢٤ ص.

٢٥ ـ فكر التصدِّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ١١٣ ص.

٢٦ ـ مجالات التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب، الرياض: المؤلِّف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ١٧٧ ص.

● مناحي التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١٨٧ ص.

٢٧ ـ مراكز الترجمة القديمة عند المسلمين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ١٣٢ ص.

● مراكز النقل والترجمة في الحضارة الإسلامية، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٠٠ ص.

● النقل والترجمة في الحضارة الإسلامية، ط ٣، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٢٠٤ ص.



٢٨ ـ **المستشرقون والسنة والسيرة في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ١٥٧ ص.

٢٩ ـ **المستشرقون والقرآن الكريم في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٦٩ ص.

٣٠ ـ **المستشرقون ونشر التراث: دراسة تحليلية ونماذج من التحقيق والنشر**، ط ٢، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٩١ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٢).

٣١ ـ **مصادر المعلومات عن الاستشراق والمستشرقين: استقراء للمواقف**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٥٦ ص، (ضُمِّن في كتاب: الاستشراق والدراسات الإسلامية).

٣٢ ـ **المكتبات والمعلومات السعودية: وقفات صحفية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٨٤ ص.

٣٣ ـ **مصادر المعلومات عن الأدب الجاهلي: رصد وراقي**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٢٦٠ ص. (بالاشتراك مع: أ. د. عفيف محمد عبدالرحمن).

٣٤ ـ **المستشرقون والتنصير: دراسة للعلاقة بين ظاهرتين، مع نماذج من المستشرقين المنصِّرين**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ١٧٨ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٤).

٣٥ ـ **مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ٣٩ ص، (سلسلة كُتيِّب المجلَّة العربية؛ ٩٠). (بالاشتراك مع: أ. د. صالح بن محمَّد الصغيِّر).

٣٦ ـ **موقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية بين الاستمداد والتأصيل**، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ٨٧ ص.

٣٧ ـ **نقد الاستشراق والمستشرقين في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٣٠٣ ص.



٣٨ ـ نقد الفكر الاستشراقي: الإسلام، القرآن الكريم، الرسالة، الرياض: المؤلف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٩ ص.

- نقد الفكر الاستشراقي حول الإسلام والقرآن الكريم والرسالة، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٣٠٢ ص.

٣٩ ـ هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ٢٣٠ ص.

- هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٤٥ ص.

٤٠ ـ وبشِّر الصابرين: كلماتٌ في رجال تركوا أثرًا، الرياض: المؤلف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٤٠ ص.

- وبشِّر الصابرين: كلماتٌ في رجال تركوا أثرًا، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٩٨ ص.

٤١ ـ الوراقة وأشهر أعلام الورَّاقين: دراسة في النشر القديم ونقل المعلومات، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ١٩٠ ص.

٤٢ ـ الوراقة والورَّاقون في الحضارة الإسلامية، ٤ ج، الرياض: ؟؟؟، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١١٥٥ ص.

٤٣ ـ وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٦٦ ص، (سلسلة كُتيِّب المجلَّة العربية؛ ٧٣).

- وقفات حول العولمة وتنمية الموارد البشرية، القاهرة: مجلَّة العمل، ٢٠٠٣م، ٤٦ ص. (سلسلة كتاب العمل؛ ٥٢٥).

- العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١٧٦ ص.

- تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٢٧ ص.

٤٤ ـ Infrastructure of Information Needs and Resources in the Country of Saudi Arabia: an Assessment. - Ph. D. Dissertation. Cleveland, Ohio (USA): Matthew A. Baxter School of Information and Library Science, Case Western Reserve University, May 1984 280.

ثانيًا: مقالات وبحوث علمية: (مرتَّبةٌ هجائيًا)

١ ـ الاتِّجار بالبشر: العلاج بالوقاية، ورقة عمل مقدَّمة للحلقة العلمية حول مكافحة الاتِّجار بالأطفال بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض محرَّم ١٤٢٧هـ/ فبراير ٢٠٠٦م، ١٧ ص.

٢ ـ أثر الاستشراق في الحملة على رسول الله ﷺ، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ١٤٧ مج ٤٢ (١/ ١٤٣٠هـ ـ ديسمبر ٢٠٠٨م)، ص ١٦٥ ـ ٢٠٣.

٣ ـ أثر مؤسَّسات المجتمع المدني في التعامُل مع مؤتمرات المرأة، البحرين: الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية عن المرأة وآثارها على العالم الإسلامي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٠ ص.

٤ ـ أدوار المؤسَّسات الوسيطة في تنمية العمل الخيري: ورقة قدِّمت في ملتقى المؤسَّسات الوسيطة: شراكة وتكامُل، الرياض: مؤسَّسة محمد وعبدالله ابني إبراهيم السبيعي الخيرية، ٢٨ ـ ٢٩/ ١٢/ ١٤٣٤هـ الموافق ٢ ـ ٣/ ١١/ ٢٠١٣م، ١٤ ص.

٥ ـ الإرهاب: المفهوم والهوية، الكويت: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦ ـ الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة، القاهرة: مؤتمر اتِّحاد المؤرِّخين العرب، ٨/ ١١/ ١٤٢٩هـ ـ ٦/ ١١/ ٢٠٠٨م، ٣٨ ص.

٧ ـ الاستشراق مصدرًا من مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي: قضايا المسلمين المعاصرة، الصحوة «الأصولية»، في: ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي»، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ٣٤ ص.



٨ ـ الاستشراق والإسلام: مقدّمة لنقد وراقي «ببليوجرافي»، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٩ ـ الاستشراق والإعجاز في القرآن الكريم: دراسة في النقد الذاتي للاستشراق، ص ٢٥١١ ـ ٢٥٣٤، في: المؤتمر الدولي الثالث: العلوم الإسلامية والعربية وقضايا الإعجاز في القرآن والسنة بين التراث والمعاصرة ١٤ ـ ١٦ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ٤ ـ ٦ مارس ٢٠٠٧م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠ ـ الاستشراق والتنصير: دراسة للعلاقة بين ظاهـرتين تؤثِّران على فكر الشباب تلقّيًا وتفاعُلاً، في: المؤتمر السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي، عمّان: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ٢٦ ص.

١١ ـ الاستشراق والقرآن الكريم: مقدِّمة لنقد وراقي «ببليوجرافي»، مجلة البحوث والدراسات القرآنية (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة)، ع ٣ (١/ ١٤٢٨هـ/ ١ ٢٠٠٧م)، ص ١٩٥ ـ ٢٢٩.

١٢ ـ الاستشراق مصدر من مصادر المعلومات عن التراث، في: دراسات إسلامية، بريدة: نادي القصيم الأدبي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص: ٦٩ ـ ٩٩.

١٣ ـ الاستشراق وأصالة علوم المسلمين: الفقه الإسلامي والقانون الروماني، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ، ٤٩ ص.

١٤ ـ إشكالية المصطلح المنقول للعربية: نظرة عامة ونماذج، (محاضرة) الدمام: منتدى الزامل، ٢٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ ـ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩م.

١٥ ـ الإصلاح في المجال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: تحدِّيات التطوير، ١٣ ص، في:



١٦ ـ **الإصلاح في دور الرعاية** (محاضرة): جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والغرفة التجارية الصناعية بجدة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ١٠ ص.

١٧ ـ **اضطراب المصطلح المنقول من الآخر: نماذج من مصطلحات قلقة**، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م، ٣٧ ص.

١٨ ـ **الإعلام وآثاره الإيجابية والسلبية في حياة الأقليَّات المسلمة**، في: ملتقى خادم الحرمين الشريفين الإسلامي الثقافي: فقه الأقليَّات ٨ ـ ١٠/ ٤/ ١٤١٩هـ الموافق ٣١/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ١٩٩٨م، ١٨ ص.

١٩ ـ **الإفادة من الوسائل الحديثة في الدعوة**، أدنبرة: جامع خادم الحرمين الشريفين بأدنبرة، بمناسبة افتتاح مركز خادم الحرمين الشريفين في أدنبرة، ٨ ـ ١٠/ ٤/ ١٤١٩هـ الموافق ٣١/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ١٩٩٨م، (محاضرة).

٢٠ ـ **الالتفاف على الاستشراق: محاولة التنصُّل من المصطلح**، ص ٧٣٧ ـ ٧٧٥، في: المؤتمر الدولي الثاني: المستشرقون والدراسات العربية الإسلامية ٤ ـ ٦ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٤ ـ ٦ مارس ٢٠٠٦م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ١٥٦١ ص.

٢١ ـ **أوقاف الكتب والمكتبات: مدى استمرارها، ومعوِّقات الإفادة منها**، العقيق، ع ٢٧ ـ ٢٨ (رمضان ـ ذو الحجَّة ١٤٢٠هـ/ ديسمبر ١٩٩٩ ـ مارس ٢٠٠٠م)، ص ٢٥١ ـ ٢٧٢.

- ونشرت في: بحوث ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية المنعقدة في المدينة المنوَّرة في المدَّة من ٢٥ ـ ٢٧ محرَّم ١٤٢٠هـ، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٥٤٥ ـ ٥٧٠.

٢٢ ـ **البطالة والفقر في البلاد العربية وأثرهما على الخطَّة الأمنية العربية**، ورقة مقدَّمة في: ملتقى الإستراتيجيات الأمنية العربية: الواقع

والتطلُّعات الذي عقدته ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالخرطوم من ٣ ـ ٦/ ١/ ١٤٣١هـ ـ ٢١ ـ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩م، ٤٣ ص. (نشرتها الجامعة في كتيِّب، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م).

٢٣ ـ **البنية الأساسية لنظام وطنيّ للمعلومات**، مكتبة الإدارة، مج ١٣ ع ١ (محرَّم ١٤٠٦هـ/ أكتوبر ١٩٨٥م)، ص ٢٦٣ ـ ٢٨١.

٢٤ ـ **التجهيزات الأساسية للمعلومات**، مكتبة الإدارة، مج ١٢، ع ٢ (جمادي الأولى ١٤٠٥هـ/ يناير ـ فبراير ١٩٨٥م)، ص ٢٣ ـ ٣٨.

٢٥ ـ **التجَّار والمسؤولية الاجتماعية**، القصيم، ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م)، ص ١٠ ـ ١١.

٢٦ ـ **التحالُف العربي الياباني في ضوء خصوصية الثقافات: البعثات التعليمية بين التأثُّر والتأثير** في ندوة حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي، المعهد الدبلوماسي/ الرياض: الاثنين ١٦/ ٣/ ١٤٢٩هـ/ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨م، ٢٨ ص.

٢٧ ـ **التنصير القسري وأثره في التعدي على الحريات الدينية**، الرياض: هيئة حقوق الإنسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٠ ص.

٢٨ ـ **تنمية العمل الاجتماعي: تحقيق المسؤولية الاجتماعية (محاضرة)**، الدمام: مجلس الحصيني، ١٠/ ٥/ ١٤٣٠هـ ـ ٥/ ٥/ ٢٠٠٩م، ٢٤ ص.

٢٩ ـ **تنمية العمل الخيري**، الدوحة: مؤسَّسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٠ ـ **تنمية العمل الاجتماعي في دول الخليج العربية بين الواقع وتطلُّعات المستقبل**، لندن: مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٤٣ ص.

٣١ ـ **الثوابت والإستراتيجيات في الإعلام السعودي**، في: وزارة الإعلام، مسيرة الإعلام السعودي، الرياض: الوزارة، ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، ص ١٠١ ـ ١١٧.



٣٢ ـ الحوار الحضاري بين الأمم: إسهام الحضارة الإسلامية في بناء حضارة الأمم من خلال نقل العلوم وصقلها، المنيا: كلية دار العلوم، ٤٧ ص.

٣٣ ـ خدمات المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية: عرض لما كُتب باللغة الإنجليزية، حولية المكتبات والمعلومات (قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض)، ع ١ (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ١٠٣ ـ ١٢٩.

٣٤ ـ الخدمات المكتبية للمعاقين في المناطق الصناعية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مج ٦ ع ٢ (٨/ ١٤٠٦هـ ـ ٤/ ١٩٨٦م)، ص ٥٥ ـ ٦٤.

٣٥ ـ خواطر حول إدارة العمل العمل الاجتماعي، الرياض: كلية اليمامة، (يوم الاثنين ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٧هـ الموافق ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦م)، ١٤ ص.

٣٦ ـ دار الوراقة الخليجية، عالم الكتب.

٣٧ ـ رحلات المستشرقين مصدرًا من مصادر المعلومات عن العرب والمسلمين، مجلَّة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١ ع ١ (محرَّم ـ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ يوليو ـ ديسمبر ١٩٩٥م)، ص ٣٩ ـ ٨١.

٣٨ ـ العجز في القوى العاملة وتأثيره على خدمة الكتاب، عالم الكتب، مج ٥ ع ٣ (١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٠/ ١٩٨٤)، ص ٤٨٣ ـ ٤٩٢.

٣٩ ـ علي كُراع النمل، مجلَّة الحرس الوطني، مج ؟؟ ع ؟ (؟؟/ ؟؟/ ١٤؟؟هـ ـ ١٩٨؟م)، ص ؟؟؟ ـ ؟؟؟.

٤٠ ـ العمل الاجتماعي والتحدِّيات المعاصرة، المدينة المنوَّرة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، (محاضرة).

٤١ ـ العمل التطوعي، الخبر: الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، ١/ ٢/ ١٤٣٠هـ ـ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩م، (محاضرة).



٤٢ ـ عوامل يلزم اعتبارها عند التخطيط لبرامج المكتبات والمعلومات في المناطق النامية، عالم الكتب، مج ٣ ع ١ (٧/١٤٠٢هـ ـ ٤/١٩٨٢م)، ص ٦ ـ ١٠.

٤٣ ـ العولمة الفكرية، دارين الثقافية، ع ١١ (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص ١٦ ـ ٢٢.

٤٤ ـ العولمة وتهيئة الموارد البشرية، الدوحة: وزارة الطاقة والصناعة في ٢٣ ـ ٢٥/ ٢/ ١٤٢٣هـ الموافق ٦/٨/٢٠٠٢م. ٣٠ ص. (محاضرة).

٤٥ ـ الفكر والعلم والسلطة، ورقة مقدَّمة في ملتقى الأستاذ معتوق شلبي يوم الجمعة ٢٢/٨/ ١٤٢٧هـ الموافق ١٥/٩/٢٠٠٦م، ١٠٩ ص.

٤٦ ـ كتاب الفوائد النفيسة الباهرة في بيان حكم شوارع القاهرة في مذاهب الأئمة الأربعة لأبي حامد المقدسي (٨١٩ ـ ٨٨٨) (تحقيق ونشر)، العصور، مج ٣ ع ٢ (١١/١٤٠٨هـ ـ ٧/١٩٨٨م)، ص ٣١٣ ـ ٣٥٨.

٤٧ ـ كُنه الاستشراق: مناقشات في التعريف والنشأة والدوافع والأهداف، في: دراسات استشراقية وحضارية: كتاب دوري محكَّم، ع ١، المدينة المنوَّرة: كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص ٢٢ ـ ٦٠.

٤٨ ـ مراصد «بنوك» المعلومات والجامعات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مج ٨ ع ٣ (١١/١٤٠٩هـ ـ ٧/١٩٨٨م، ص ٥ ـ ٢٨.

٤٩ ـ مستقبل الكتاب المطبوع، عالم الكتب، مج ٣ ع ٢ (١٠/١٤٠٢هـ ـ ٧/١٩٨٢م)، ص ١٦٢ ـ ١٧٠.

٥٠ ـ المسؤولية الاجتماعية: شمولية المفهوم وحداثة المصطلح، (محاضرة).

٥١ ـ المسؤولية الاجتماعية للجامعات في مجال تطوير القطاع الثالث:



تطوير العمل الخيري، ورقة مقدَّمة لحلقة النقاش حول تطوير العمل الخيري بكرسي الشيخ عبدالرحمن الراجحي وعائلته لتطوير العمل الخيري بجامعة الملك سعود، الثلاثاء ١٥/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ٣/ ١١/ ٢٠٠٩م، ١٥ ص.

٥٢ ـ **المسؤولية الاجتماعية وشباب الأعمال**، بريدة: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٢٤ ص. (محاضرة).

٥٣ ـ **المكتبة الافتراضية والتراث العربي**، الدار البيضاء: الاتِّحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ٨ ص.

٥٤ ـ **مناهج التأثُر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب**، أبها: النادي الأدبي بعسير، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٣٨ ص. (محاضرة).

● ونشرت في مجلة بيادر الصادرة عن النادي الأدبي بعسير.

٥٥ ـ **منهج التأثُر والتأثير في العلاقات الثقافية بين الشرق والغرب: حال العرب والألمان**، ص ٣١١ ـ ٣٣٦، في: المؤتمر الدولي الرابع: الثقافة العربية الإسلامية: الوحدة والتنوُّع، ١ ـ ٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٩ ـ ١١ مارس ٢٠٠٨م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٦ ـ **منطلقات ثقافية لحقوق الإنسان وإشكالية المصطلح**، باريس: اليونسكو، ٥/ ١٢/ ١٤٢٩هـ ـ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م، ٢٧ ص.

٥٧ ـ **الموسوعة الفِكرِيَّةُ عَبدُالوهاب المسِيري**، (محاضرة) النادي الأدبي بالرياض (السبت ٢٠/ ٦/ ١٤٣٠هـ الموافق ١٣/ ٦/ ٢٠٠٩م)، ٨٠ ص، ونشرتها المجلَّة العربية في ملحقها الشهري بصورة كتاب).

٥٨ ـ **نظرة المستشرقين للملك عبدالعزيز وجهوده في توحيد المملكة العربية السعودية**، في: المملكة العربية السعودية في مئة عام: بحوث ودراسات، ١٥ مج، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٨هـ، ٤: ٣٨٣ ـ ٤٢٣.







٥٩ ـ نقد الاستشراق: مقدِّمة لرصد وراقي «ببليوجرافي»، مجلة جامعة الإمام محمد الإسلامية، ع (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). ص.

٦٠ ـ وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي (الدوحة)، ع ٨٩ (يوليو ٢٠٠٢م)، ص ٥٨ ـ ٧٥.

٦١ ـ **Cultural Issues in Human Rights and the Vagueness of Terminology.** - Perth, Australia: Center for Studies of Muslim States and Societies, University of Western Australia, 2009. 20 p.

٦٢ ـ **Index of Information Utilizaion Potencial** (IUP) as an Information Measure, Arab Journal for Librarianship & Information Science.- v. 7, no. 3 (7/1987).- p. 4 -14.

٦٣ ـ **Manpower Deficiency in Saudi Arabia:** Its Effect on the Library and Information Profession.- International Library Review 14: 3 - 20 (1982).

٦٤ ـ **Principles for Planning Library Education Programs in the Muslim World,** Journal of Muslim Social Scientists, 1982. 18 p.

٦٥ ـ **Priuciples for Planning Library Education Programs in the Muslim World.-** 2 Presented in the First Conference of Muslim Librarians and Information Scientists. Sponsored by the Muslim Students' Association. West Lafayette, Indiana: Purdue University, 1982. 18 p.

